جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

الشعبة: المالية والمحاسبة

التخصص: محاسبة وجباية

من إعداد الطالبتين:

- الاسم واللقب: بزطوط أمال

- الاسم واللقب: بن حمة عبلة

بعنوان:

دور الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

(دراسة حالة مديرية البيئة لولاية برج بوعريريج)

أعضاء لجنة المناقشة

خماج سليمة	**أستاذ محاضر "ب"**	**رئيسا**
طبيب أسامة	**أستاذ محاضر "ب"**	**مشرفا**
بن قري إلياس	**أستاذ محاضر "ب"**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2025-2026

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

الإهداء

الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل وأعاننا على بلوغ هذه المرحلة.

أهدي ثمرة جهدي إلى أعز الناس على كل قلبي، إلى من كان دعاؤها سندا لي في كل خطوة أمي حفظها الله وأطال في عمرها.

إلى أبي الغالي رحمه الله، الذي كان سندي ونور طريقي فرغم غيابك بقي دعاؤك وذكراك يرافقاني في كل نجاح.

إلى أخي الكبير، سندي بعد الله وفخري الدائم شكرا لوجودك إلى جانبي ودعمك الذي كان سببا في وصولي إلى هذه المرحلة، أهديك هذا النجاح تقديرا لمكانتك الكبيرة في قلبي، واسأل الله أن يديمك نعمة في حياتي.

إلى إخوتي وأختي، وكل من دعمني وشجعني طوال مشواري الدراسي.

إلى صديقاتي ورفيقات الدرب كل باسمها، وإلى كل من ساهم بكلمة طيبة او نصيحة صادقة.

وإلى كل أساتذتي الكرام الذين أناروا لنا الطريق طريق العلم والمعرفة.

أهدي هذا العمل المتواضع، راجية من الله التوفيق والسداد.

عبلة

الإهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد:

لم تكن الرحلة قصيرة ولا ينبغي لها أن تكون، لم يكن الحلم قريبا ولا الطريق كان محفوفا بالتسهيلات لكني فعلتها ونلتها.

إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها واحتضنتني قلبا قبل يدها، وسهلت لي الشداد بدعائها الى القلب الحنون والشمعة التي كانت لي في الليالي المظلمات سر نجاحي وقوتي وملاذي بعد الله.

-أمي-

إلى من علمتني بلا حدود وعلمتني أن الدنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفة إلى فخري واعتزازي

-خالتي عبلة-

إلى ضلعي الثابت وأمان أيامي غلى من شددت عضدي بهم فكانوا لي ينابيع ارتوي منها إلى خيرة أيامي وصفوتها إلى قرة عيني.

-إخوتي وأخواتي كل باسمه-

إلى عائلتي الكريمة التي ساندتني ولاتزال من جدتي وأخوالي ونسائهم وخالاتي لكم مني فائق الاحترام والتقدير.

-عائلة أقدوش-

إلى رفقاء الدرب الذين تقاسمت معهم تعب الدراسة وحلاوة النجاح، الذين كانوا إخوة لي وعونا لي في السراء والضراء وجعلوا لهذه الرحلة طعما لا ينسى بوجودهم الصادق.

-أصدقائي الأوفياء-

إلى كل من كان لهم أثر في حياتي وإلى كل من أحبهم قلبي ونسيهم قلمي.

أمال بزطوط

شكر وعرفان

الحمد لله الذي يسر البدايات وبلغنا النهايات.

في البداية، نحمد الله وشكره على عظيم رزقه وتوفيقه وكرمه.

يسعدنا ويشرفنا أن نتقدم بخالص عبارات الشكر والتقدير لمن ساهم في رسم مسارنا نحو المعرفة للأستاذ المشرف "طبيب أسامة" الذي كان للعلم عنوانا وللتميز سبيلا دمت فخرا للعلم ومصدر الهام لكل طامح نحو النجاح والتألق.

كما نتقدم بجزيل الشكر لجميع أساتذتنا تقديرا لعطائكم العلمي وامتنانا لما زرعتموه من أثر طيب في دروب المعرفة نهديكم كلمات تعجز عن الاحاطة بمقامكم فأنتم مثال للرقي ونبراس يهتدى به في ميادين العلم والمعرفة.

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، من خلال توضيح مختلف المفاهيم المرتبطة بالجباية البيئية والتنمية المستدامة، ومن أجل ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، مع استخدام أداة هي دراسة الحالة على مستوى مديرية البيئة لولاية برج بوعريريج، من خلال تحليل مختلف الرسوم والضرائب البيئية المطبقة في الجزائر.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن الجباية البيئية تعد من أهم الأدوات الاقتصادية والقانونية التي تعتمدها الدولة لتحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة، وذلك من خلال تطبيق مبدأ "الملوث يدفع"، والحد من الأنشطة الملوثة، إضافة إلى مساهمتها في تمويل برامج حماية البيئة والتنمية المستدامة، كما أظهرت الدراسة أن فعالية الجباية البيئية في الجزائر ما تزال تواجه عدة تحديات، أهمها ضعف الوعي البيئي، وضعف مساهمة بعض الرسوم البيئية في تحقيق الأهداف المرجوة.

الكلمات المفتاحية: الجباية البيئية، الرسوم البيئية، التنمية المستدامة.

Abstract:

This study aimed to highlight the role of environmental taxation in achieving sustainable development in Algeria by clarifying the various concepts related to environmental taxation and sustainable development. To achieve this objective, the descriptive analytical approach was adopted, along with the use of the case study method at the Directorate of Environment of Bordj Bou Arreridj Province, through the analysis of various environmental taxes and fees applied in Algeria.

The study reached several findings, the most important of which is that environmental taxation is considered one of the main economic and legal tools adopted by the state to achieve a balance between economic development and environmental protection, through the application of the "polluter pays" principle, reducing polluting activities, and contributing to the financing of environmental protection and sustainable development programs. The study also showed that the effectiveness of environmental taxation in Algeria still faces several challenges, most notably weak environmental awareness, the limited strict application of legal regulations, and the weak contribution of some environmental taxes and fees in achieving the desired objectives.

Key words: Environmental Taxation, Environmental Fees, Sustainable Development.

قـائمــة المحـتـويـات

العنوان	الصفحة
الإهداء	-
شكر وعرفان	-
ملخص الدراسة	I
قائمة المحتويات	II
قائمة الجداول	III
قائمة الأشكال	IV
قائمة المختصرات	V
قائمة الملاحق	VI
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول: الإطار النظري للجباية البيئية والتنمية المستدامة	52-05
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للجباية البيئية	23-06
المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة وأبعادها	47-24
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	51-47
الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة	81-53
المبحث الأول: تقديم عام لمديرية البيئة لولاية برج بوعريريج	59-55
المبحث الثاني: إيرادات أنواع الجباية البيئية في برج بوعريريج خلال الفترة 2014-2018	80-60
الخاتمة	85-83
قائمة المراجع	91-87
الملاحق	101-93
فهرس المحتويات	104-103

قـائـمـة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01-01	المعامل المضاعف المطبق على النشاطات الملوثة والخطيرة على البيئة	13
02-01	المعامل المضاعف للرسم على المنتجات البترولية	14
03-01	ميزان ورسم الأطر المطاطية الجديدة المستوردة	16
04-01	المقارنة بين دراستنا والرسائل الجامعية باللغة العربية	49-48
05-01	المقارنة بين دراستنا والمقالات العلمية باللغة العربية	50
06-01	الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	51
01-02	نوع الضرائب البيئية	61-60
02-02	طبيعة وعدد المؤسسات المصنفة الخاضعة للضريبة على الرسم للنشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة	62
03-02	تطور إيرادات أهم أنواع الجباية 2014-2018	63-62
04-02	مجموع الإيرادات للرسم على النشاطات الملوثة و/أو الخطيرة على البيئة من طرف قباضة البلدية	65-64
05-02	المبالغ المحصلة	66
06-02	تخصيص حاصل الرسم على النشاطات الملوثة و/أو الخطيرة على البيئة	67
07-02	التغير في إيرادات الرسم على الوقود خلال الفترة 2014-2018	69-68
08-02	التغير في إيرادات الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم المستوردة او المصنعة محليا خلال الفترة 2014-2018	71-70
09-02	تغير إيرادات الرسم على الاطر المطاطية الجديدة خلال الفترة 2014-2018	73-72
10-02	تحليل التغير في إيرادات الرسم على رفع القمامات المنزلية خلال الفترة 2014-2018	74
11-02	إيرادات الجباية البيئية لتمويل ميزانية الدولة خلال الفترة 2014-2018	76
12-02	إيرادات الجباية البيئية لتمويل البلديات خلال الفترة 2014-2018	77

قائـمـة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01-01	أنواع الجباية البيئية	12
02-01	كيفية فرض الضريبة على المؤسسات الاقتصادية	21
03-01	مؤشرات التنمية المستدامة	41
01-02	الهيكل التنظيمي لمديرية البيئة لولاية برج بوعريريج	58
02-02	نسبة التغير في إيرادات الرسم على النشاطات الملوثة والخطيرة على البيئة خلال الفترة 2014-2018	66
03-02	تخصيص حاصل الرسم على النشاطات الملوثة و/أو الخطيرة على البيئة خلال الفترة 2014-2018	68
04-02	تغير إيرادات الرسم على الوقود خلال الفترة 2014-2018	69
05-02	تخصيص حاصل الرسم على الوقود خلال الفترة 2014-2018	70
06-02	نسبة التغير في إيرادات الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم المستوردة او المصنعة محليا خلال الفترة 2014-2018	71
07-02	تخصيص حاصل الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم المستوردة او المصنعة محليا خلال الفترة 2014-2018	72
08-02	تغير إيرادات الرسم على الأطر المطاطية الجديدة خلال الفترة 2014-2018	73
09-02	تخصيص حاصل الرسم على الأطر المطاطية الجديدة خلال الفترة 2014-2018	74
10-02	نسبة التغير في إيرادات الرسم على رفع القامات المنزلية خلال الفترة 2014-2018	75
11-02	تخصيص حاصل الرسم على رفع القامات المنزلية خلال الفترة 2014-2018	75
12-02	توزيع إيرادات الجباية خلال الفترة 2014-2018	77
13-02	توزيع إيرادات الجباية خلال الفترة 2014-2018	78

قائمة المختصرات:

المختصر	بالفرنسية	بالعربية	الصفحة
AW	Autorisation du Wali	ترخيص الوالي	**62**
A/PAPC	Autorisation du Président de l'Assemblée Populaire Communale	ترخيص رئيس المجلس الشعبي البلدي	**62**

قـائـمـة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	ترخيص إجراء التربص في مديرية البيئة لولاية برج بوعريريج	**93**
02	نوع الأنشطة الموجودة في مديرية البيئية	**95-94**
03	عدد المؤسسات المصنفة	**96**
04	مبالغ الرسوم المحصلة من 2014 إلى 2018	**98-97**
05	مبالغ الرسم على النشاطات الملوثة لكل بلدية	**101-99**

مقدمة

تمهيد:

أفرزت التحولات الاقتصادية والصناعية المتسارعة التي شهدها العالم المعاصر تحديات بيئية متزايدة، تمثلت أساسا في تفاقم ظاهرة التلوث البيئي واستنزاف الموارد الطبيعية، الأمر الذي انعكس سلبا على التوازن البيئي وجودة الحياة، وقد أدى ذلك إلى بروز توجه دولي نحو ضرورة إدماج البعد البيئي ضمن السياسات العمومية، من خلال تبني مفهوم التنمية المستدامة باعتباره إطارا يهدف إلى تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية، والحفاظ على البيئة، وضمان العدالة الاجتماعية، بما يكفل تلبية حاجات الجيل الحاضر دون الإضرار بحقوق الأجيال القادمة.

في هذا السياق لم يعد تدخل الدولة في المجال البيئي مقتصرا على الوسائل القانونية التقليدية، بل اتجه إلى اعتماد أدوات اقتصادية وقائية وتحفيزية، ومن أبرزها الجباية البيئية التي تقوم على فرض ضرائب ورسوم على الأنشطة الملوثة أو استغلال الموارد الطبيعية بهدف الحد من الآثار السلبية للنشاط الاقتصادي على البيئة، توجيه سلوك المكلفين جبائيا نحو تبني ممارسات تحترم المعايير البيئية، والمساهمة في تمويل برامج حماية البيئة. وعلى المستوى الوطني، سعى المشرع الجزائري إلى تكريس مبدأ حماية البيئة من خلال إدراج البعد البيئي ومبادئ «الملوث يدفع»، «المستخدم يدفع» و«مكافأة العقوبة» ضمن المنظومة القانونية عبر النصوص الدستورية وسن قوانين خاصة بحماية البيئة والتنمية المستدامة، إلى جانب استحداث آليات جبائية بيئية، غير أن فعاليتها ما تزال محل نقاش في ظل التحديات الاقتصادية، ضعف التطبيق العملي للنصوص القانونية، ومحدودية الوعي البيئي لدى الفاعلين الاقتصاديين.

ومن هذا المنطلق، تبرز أهمية دراسة دور الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، باعتبارها أداة قانونية واقتصادية تهدف إلى تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية وضرورة حماية البيئة. كما تكتسي هذه الدراسة أهمية علمية وعملية، كونها تسعى إلى تقييم مدى مساهمة الجباية البيئية في تجسيد أهداف التنمية المستدامة، والوقوف على الإشكالات القانونية والعملية التي تحول دون تحقيق فعاليتها.

إشكالية الدراسة: على ضوء ما سبق تمحورت مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:

كيف تساهم الجباية البيئية في وضع أسس التنمية المستدامة في الجزائر؟

من أجل معالجة وتحليل هذه المشكلة وبغية الوصول إلى فهم واضح لها، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف تساهم الجباية البيئية في ترشيد استغلال الموارد الطبيعية؟
- كيف تساهم الجباية البيئية في تحقيق النمو الاقتصادي؟

– ماهي علاقة الجباية البيئية بالتنمية المستدامة؟

فرضيات الدراسة: للإجابة عن الأسئلة المطروحة السابقة ومن ثم الإجابة على مشكلة الدراسة تمت صياغة الفرضيات التالية:

– تساهم الجباية البيئية في ترشيد استغلال الموارد الطبيعية من خلال فرض ضرائب ورسوم على الأنشطة الملوثة، مما يدفع الأفراد والمؤسسات إلى الاستخدام العقلاني للموارد والحفاظ عليها.

– تساهم الجباية البيئية في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال تشجيع الاستثمارات النظيفة وتوفير موارد مالية تدعم التنمية المستدامة.

– تتمثل علاقة الجباية البيئية بالتنمية المستدامة في أنها تساهم في حماية البيئة وترشيد استغلال الموارد الطبيعية، مع توفير إيرادات مالية تدعم تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة.

أهمية الدراسة: تعد التنمية المستدامة من أهم الأهداف التي تسعى إليها الدول لما لها من أثر مباشر على رفاهية الشعوب وضمان حقوق الأجيال القادمة خاصة في مجال حماية البيئة، وقد أولت الدولة الجزائرية اهتماما متزايدا بهذا المفهوم من خلال إدماجه في سياساتها العمومية، لاسيما عبر التشريع البيئي ومختلف الآليات القانونية والاقتصادية المعتمدة لتحقيقه.

بحيث تعتبر الجباية البيئية إحدى الأدوات القانونية والاقتصادية التي تعتمدها الدولة للحد من الأضرار البيئية الناتجة عن الأنشطة الملوثة، وذلك من خلال فرض رسوم وضرائب بيئية تطبيقا لمبدأ "الملوث يدفع" الذي أقره المشرع الجزائري، كما تهدف هذه الجباية إلى توجيه سلوك المكلفين جبائيا نحو احترام القواعد البيئية، إلى جانب المساهمة في تمويل برامج حماية البيئة بما يخدم تحقيق الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة في الجزائر.

أهداف الدراسة: وتتمثل أهداف الدراسة في:

–التطرق إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالتنظيم الجبائي البيئي.

–التعرف على مفهوم التنمية المستدامة وأهم أبعادها.

–تبيان الدور الذي تلعبه الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة.

منهج الدراسة: في إطار هذا البحث ومن أجل معالجة إشكالية موضوع الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وهو المنهج الأكثر استخداما وشيوعا في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وقد تم

الاعتماد كذلك على الأداة البحثية ألا وهي دراسة حالة في معالجة الفصل التطبيقي من خلال إسقاط ما تم تناوله في الجانب النظري على المؤسسة محل الدراسة.

حدود الدراسة:

– **الحدود الموضوعية:** يقوم موضوع الدراسة على كيفية حماية البيئة من التلوث ودورها في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الجباية البيئية.

– **الحدود الزمنية:** التي تمت من 2026/01/15 الى 2026/05/15.

– **الحدود المكانية:** تمت الدراسة الميدانية على مستوى مديرية البيئة ببرج بوعريريج.

أسباب اختيار الموضوع: هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع منها ما هو ذاتي وما هو موضوعي نوجزها فيما يلي:

– الرغبة في الاطلاع أكثر على مدى فعالية أدوات الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة.

– حداثة الموضوع.

صعوبات الدراسة:

– صعوبة إيجاد مكان لإجراء دراسة تطبيقية.

– قلة المراجع.

هيكل الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا هذه الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول يتضمن الإطار النظري للموضوع، حيث قسم إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول الإطار النظري للجباية البيئية، أما المبحث الثاني الإطار النظري للتنمية المستدامة، أما المبحث الثالث الدراسات السابقة، أما في الفصل الثاني فتطرقنا إلى الدراسة التطبيقية، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول تم فيه تقديم عام لمديرية البيئة برج بوعريريج، أما المبحث الثاني تناولنا فيه إيرادات أنواع الجباية البيئية في برج بوعريريج خلال الفترة 2014–2018، كما تم في النهاية إعداد خاتمة الدراسة التي تضمنت نتائج الفصلين مع توضيح اختبار صحة الفرضيات، متبوعة بجملة من الاقتراحات المستنتجة، وأخيرا تم صياغة آفاق الدراسة.

الفصل الأول:

الإطار النظري للجباية البيئية والتنمية المستدامة

تمهيد:

تشكل الجباية البيئية أداة اقتصادية تهدف إلى حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية من الاستنزاف والتلوث، وترتبط هذه الأداة ارتباطا وثيقا بمفهوم التنمية المستدامة، حيث تسعى إلى تحقيق توازن بين تلبية احتياجات الحاضر وضمان حقوق الأجيال القادمة، من خلال تحفيز الممارسات المسؤولة والحد من التأثيرات البيئية السلبية على المستويين الفردي والمؤسسي.

وعليه سنحاول من خلال هذا الفصل أن نتطرق إلى ذلك عبر ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للجباية البيئية.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للجباية البيئية

تستعمل السياسة الجبائية للتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي لكن مع تزايد حدة تدهور الوضع البيئي وارتفاع معدلات التلوث أوجب على الدول التركيز أكثر على الوضع البيئي وتحسين نوعية البيئة المستخدمة باستخدام الجباية البيئية.

المطلب الأول: مفهوم الجباية البيئية

قبل التطرق إلى مفهوم الجباية البيئية، لا بد من التعرف أولا على نشأتها وسياقها التاريخي، مع استعراض التعريفات المتعددة لها وأهميتها في حماية البيئة.

أولا: نشأة وتطور الجباية البيئية:

لقد بدا الاهتمام العالمي بالجباية الخضراء في أواخر ستينات وبداية سبعينات القرن الماضي، وهذا بسب التدهور الخطير واللاعقلاني للبيئة الناجم عن التلوث والاستنزاف الكبير للثروات الطبيعية، أين طبق نظام الجباية الخضراء لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1967 تحت اسم (Tax Expenditure) والذي جاء بهدف تشجيع المؤسسات والمنشآت الملوثة على أخذ التدابير والإجراءات الاحترازية المتعلقة بمكافحة التلوث، وذلك من خلال منحها إعفاءات جزئية أو كلية من دفع الرسوم الإيكولوجية، وفي واقع الأمر فإن الأصل في تصور مفهوم الجباية البيئية الخضراء أو الضرائب البيئية كما تسمى يرجع إلى وقت سابق وذلك عندما نشر عالم الاقتصاد البريطاني "آرثر سيسيل بيجو" Arther Cecil PIGOU 1877-1959 الذي كان يعمل أستاذا للاقتصاد السياسي بكلية الاقتصاد جامعة كمبرج Univerrsity of Cambaridge في الفترة 1908 إلى 1944 كتابه "المشهور الثروة الرفاه" "Weath and Welfare" في عام 1912، أين اقترح فرض ضرائب على من يقوم بتلويث البيئة كأداة لمكافحة التلوث وجعله أكثر تكلفة مما يدفع بالمنتجين إلى البحث عن أساليب جديدة لتخفيض التلوث، وقد عرفت هذه الضريبة فيما بعد بضريبة بيجو (pigovian tax).[1]

ولقد كان لبروتوكول كيوتو دور كبير في الإعلان عن مختلف الضرائب البيئية خاصة لتلك المرتبطة بانبعاثات الغازات الدفيئة حيث أعلن في تقريره عن رسوم بيئية مرتبطة بالطاقة والكربون تلتزم بها الدول خاصة العضوة في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) ، ومعلوم أن بروتوكول كيوتو جاء يلزم الدول المتقدمة بخفض الانبعاثات بحيث بدأت بفترة الالتزام الأولى للبروتوكول في عام 2008 وانتهيت في 2012

[1] مبطوش الحاج، عابدي قادة، **الجباية الخضراء كآلية قانونية للتأهيل البيئي للمنشآت المصنفة في الجزائر**، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، المجلد 06، العدد 01، 2019، ص216-217.

لتبدأ فترة الالتزام الثانية في 2013 وتنتهي 2020 على انه بحلول عام 2030، وقد تم دمج الرسوم البيئية على المخلفات (الغازات المنبعثة) في سياسة تسيير المخلفات.[1]

منذ مؤتمر ستوكهولم بادرت الجزائر كغيرها من الدول إلى إصدار القانون رقم 83-03 المتعلق بحماية البيئة، جاعلا من خلاله الحماية البيئية مطلبا أساسيا للسياسة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تقضي إلى تحقيق التوازن الضروري بين متطلبات النمو الاقتصادي ومتطلبات حماية البيئة والمحافظة على إطار معيشة السكان (قانون رقم83-03، 1983). فكانت هذه الخطوة بمثابة التمهيد بسن القوانين وتشريعات عملية هادفة إلى تأسيس الضرائب والرسوم المناسبة، فكانت البداية بسن الرسم على النشاطات الملوثة أو الخطرة على البيئة من خلال قانون المالية لسنة 1992.[2]

ولكن كما يبدو أن تجسيد الجباية البيئية كأداة اقتصادية ومالية لإدارة الموارد البيئية لم يتم إلا من خلال السنوات القليلة المنصرفة، حيث يتم استحداث عدة إجراءات جبائية من خلال قوانين المالية لسنوات 2001-2007، وبهذا تعددت قوانين الجباية البيئية ويمكن أن نذكر منها[3]:

- ✓ القانون 19/01 المؤرخ في 2001/12/12 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها؛
- ✓ القانون 02/02 المؤرخ في 2002/02/05 المتعلق بحماية الساحل وتثمينه؛
- ✓ القانون 11/03 المؤرخ في 2003/02/17 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة؛
- ✓ القانون 10/03 المؤرخ في 2003/07/19 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة؛
- ✓ القانون 16/03 المؤرخ في 2003/10/25 المتعلق بإلزامية التأمين على الكوارث الطبيعية وبتعويض الضحايا؛
- ✓ القانون 03/04 المؤرخ في 2004/07/23 المتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة؛
- ✓ القانون 09/04 المؤرخ في 2004/08/14 المتعلق بالطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة؛

[1] مطبوش الحاج، المرجع نفسه، ص 217.

[2] حمدي شريف الجيلالي، مخفي أمين، **دراسة واقع الجباية البيئية وعلاقتها بالتنمية المستدامة في الجزائر**، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 05، العدد 02 (2022)، 2022/09/01، ص 525.

[3] حديدي أدم، حمودة ام الخير، **دور الجباية البيئية (الخضراء) في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، مجلة المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 13، أفريل 2020، ص 75-76.

- ✓ القانون 20/04 المؤرخ في 2004/12/25 المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة؛
- ✓ القانون 03/05 المؤرخ في 2005/02/06 المتعلق بحماية البذور والمشاتل في إطار التنمية المستدامة؛
- ✓ القانون 07/05 المؤرخ في 2005/04/28 المتعلق بالمحروقات؛
- ✓ القانون 12/05 المؤرخ في 2005/08/04 المتعلق بالمياه؛
- ✓ القانون 15/06 المؤرخ في 2006/11/15 المتعلق بحماية بعض الأنواع الحيوانية المهددة بالانقراض والمحافظة عليها؛
- ✓ القانون 02/07 المؤرخ في 2007/05/01 المتعلق بالمناجم في إطار التنمية المستدامة؛
- ✓ القانون 05/07 المؤرخ في 2007/05/13 المتعلق بحماية المساحات الخضراء وتنميتها المستدامة.

ثانيا: تعريف الجباية البيئية

1-مفهوم البيئة:

1-1البيئة لغة: هو المصطلح الذي قام العالم الفرنسي سانت هيلر (Helier. ST) باستخدامه سنة 1853 دلالة على المحيط الذي تعيش فيه الكائنات الحية مبينا تلك الرابطة القوي بنوع الكائنات الحية والمحيط الذي تعيش فيه.[1]

1-2البيئة اصطلاحا: يعنى بها اصطلاحا بوجه عام الوسط أو المجال ذي أبعاد مختلفة، الذي يعيش فيه الإنسان مؤثرا فيه ومتأثرا به، ويعنى بمصطلح البيئة لدى مجلس الدولة الفرنسي مجموعة في وقت معين من العناصر الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية، وكذا العوامل الاجتماعية التي يمكن أن يكون لها أثر مباشر أو غير مباشر، آني أو على مدى معين، على الكائنات الحية والأنشطة الإنسانية.[2]

[1] فارس مسدور، **أهمية تدخل الحكومات في حماية البيئة من خلال الجباية البيئية**، مجلة الباحث، العدد 07، 2010/2009، ص345.

[2] محمد بودر، **مفهوم الجباية البيئية وأهم أنواعها في التشريع الجزائري**، مجلة السياسة العالمية، المجلد 06، العدد 02، 2022/12/29، ص 541.

على العموم البيئة تعني ذلك النطاق المادي الذي يعيش فيها الإنسان والكائنات الأخرى، وما يشتمله ذلك النطاق من عناصر طبيعية وأخرى اصطناعية أحدثها النشاط الإنساني، كما يعنى بها المحيط الذي يعيش فيه الإنسان بما يشمله من ماء وهواء وتربة وكائنات ومنشآت أقامها الإنسان لإشباع حاجاته.[1]

2-مفهوم الجباية: تعتبر الجباية كمفهوم شامل وجامع يعبر عن الاقتطاعات النقدية التي تفرضها الدولة على أفراد المجتمع لتغطية نفقاتها العامة في شكل ضريبة أو رسم أو إتاوة:[2]

الضريبة: فريضة مالية تجبيها الدولة من مواطنيها، والقاطنين بديارها، حتى تتمكن من الإنفاق على مصالحها ومرافقها العامة.

الرسم: مبلغ مالي يقتطع جبرا نظير خدمة خاصة، تقدم من طرف الدولة أو من يمثلها.

الإتاوة: مبلغ يدفع للدولة مقابل الانتفاع، مثل المقابل الذي يدفعه صاحب العقار أو الثروة بسبب ارتفاع قيمة ملكه المترتب عن قيام الدولة بمشاريع عامة كتعبيد طريق أو إقامة سد.

3-تعريف الجباية البيئية: هناك عدة تعاريف نذكر منها:

التعريف الأول: "تعرف الجباية البيئية على أنها مجموعة الإجراءات الجبائية التي لها تأثير على البيئة، وهذه الإجراءات تتضمن: ضرائب ورسوم، إتاوات، إجراءات ضريبية تحفيزية."[3]

التعريف الثاني: "تشمل الجباية في معناها العام، جميع الاقتطاعات النقدية التي تفرضها الدولة على أفراد المجتمع لتغطية نفقاتها العامة، وذلك في شكل ضرائب ورسوم ومساهمات، وانطلاقا من هذا المفهوم تم اشتقاق مفهوم الجباية البيئية على النحو الآتي: هي كل ضريبة تفرض بمعدل يضمن تحقيق تخفيض ملحوظ في استعمال أو استهلاك المنتجات الضارة بالبيئة، أو تهدف إلى إعادة توجيه أساليب الإنتاج والاستهلاك نحو منتجات أكثر توافقا مع متطلبات حماية البيئة والاستغلال المستدام للموارد الطبيعية."[4]

---

[1] محمد بودر، المرجع نفسه، ص 541.

[2] حمدي شريف الجيلالي، مخفي امين، **دراسة واقع الجباية البيئية وعلاقتها بالتنمية المستدامة**، مرجع سابق ذكره، ص 523.

[3] محمد مسعودي، **اقتصاديات البيئية والتنمية المستدامة الأسس والمبادئ النظرية**، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان ،2018، ص 184.

[4] Meriem Siguerdjidjene, **Ecological taxation in Algeria: A key lever for sustainable environmental governance**, journal of the comparative legal studies, vol 11, n° 02, 25/12/2025, p589.

التعريف الثالث: "وهي تعتبر من أهم الوسائل بغية الحد من التلوث وخفض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون وغازات الاحتباس الحراري الأخرى، باعتبارها من الأدوات الاقتصادية الأكثر فعالية التي تسمح بالتأثير على سلوك الملوثين عن طريق محددات مالية ذات مرونة كبيرة وتكاليف أقل."[1]

التعريف الرابع: "عرفتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) على أنها تلك الإجراءات أو التدابير الجبائية التي تعتمد على وعاء ذو تأثير سلبي على البيئة، مثل المنتجات، الخدمات، الانبعاثات."[2]

التعريف الخامس: "كما ان الاتحاد الأوروبي في إحدى نشراته الإعلامية يؤكد على أن الاقتطاع الجبائي يعتبر بيئيا إذا كان الوعاء الخاضع لهذا الاقتطاع توجه مباشرة إلى موازنة الدولة أو يتم تخصيصها لوجهات محددة."[3]

من خلال ما سبق يمكن تعريف الجباية البيئية: على أنها مجموعة الإجراءات والتدابير الجبائية تعتمدها الدولة، وتتمثل في الضرائب والرسوم وتكون مرتبطة بأنشطة أو منتجات أو انبعاثات ذات تأثير سلبي على البيئة، هدفها الأساسي حماية البيئة من خلال الحد من التلوث والتأثير في سلوك الملوثين.

ثالثا: اهداف الجباية البيئية:

للجباية البيئية أهداف تجعلها إحدى أهم أدوات السياسات البيئية والاقتصادية على حد سواء، والهدف الأول والأساسي هو الحد من إنتاج واستهلاك المواد الملوثة، بالإضافة إلى أهداف أخرى يمكن تلخيصها فيما يلي:[4]

- ✓ أنها تدمج تكاليف الخدمات البيئية والأضرار البيئية مباشرة ضمن أسعار السلع والخدمات أو الفعاليات التي أدت إليها، ويساعد هذا على تنفيذ مبدأ قيام المتسبب بالتلوث بالدفع والدمج بين السياسات الاقتصادية والمالية البيئية؛
- ✓ أنها تخلق حوافز للمنتجين والمستهلكين للابتعاد عن السلوك المضر بالبيئة وخاصة إذا كانت تركز على المكافحة /التراخيص والعناصر الأخرى لمجموعة السياسات؛

---

[1] سمية سبع، **محاولة اختبار فعالية الأدوات الجبائية في حماية البيئة–دراسة حالة الجزائر–**، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة الجزائر 3، 2015/2014، ص65.

[2] القيزي لزهاري، **مفهوم الجباية البيئية، مزاياها ومعيقاتها**، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 10، العدد 02، جوان 2025، ص772.

[3] زعرور نعيمة، حبشي أسماء، **الجباية البيئية وسيلة لردع التلوث والحفاظ على البيئة**، مجلة التكامل، العدد 06، أوت 2019، ص25.

[4] بودرجة رمزي، لخشين عبير، **دور الجباية البيئية في تكريس البعد البيئي للتنمية المستدامة**، مجلة دراسات جبائية، المجلد 08، العدد 02، 2019، ص48–49.

- ✓ أنها يمكن أن تحقق مكافحة التلوث وحماية البيئة مقارنة بالوسائل الأخرى وأداة فعالة في معالجة مشاكل البيئة؛
- ✓ بالنسبة للمنتجين قد تلعب تلك الضرائب دور محفز للابتكار، عندما تصبح الطاقة والمياه والمواد الخام وكذلك النفايات الصلبة والسائلة والغازية خاضعة للتكليف الضريبي طرق جديدة للإنتاج والنقل والإسكان واستخدام الطاقة فسوف يطور دافعوا الضرائب والاستهلاك، ويساعد هذا على تحقيق المزيد من الكفاءة الاقتصادية وتنفيذ مبدأ الاحتياطات وتحسين الاستدامة والتنافسية العالمية؛
- ✓ أنها ترفع الإيرادات التي يمكن استخدامها لتحسين البيئة ولمنح الحوافز للآخرين للقيام بذلك أو لتخفيض بعض الأعمال الأخرى ذات التكلفة الأعلى مثل ضرائب العمل بهدف زيادة العمالة والرفاه الاقتصادي.

رابعا: أهمية الجباية البيئية: تكمن أهمية الجباية البيئية في:

يرتكز مبدأ الجباية البيئية على قاعده مفادها أن الذي يحدث أكثر ضررا بيئي، وذلك كعقوبة على تدمير البيئة من خلال اعتماد تكنولوجيات عدوة للبيئة، وعليه كلما كانت الضرائب أكبر كلما أحس الملوثون بأثرها، مما قد يجعلهم يغيرون استراتيجياتهم الصناعية أو الإنتاجية المرتكزة على التكنولوجيا الرخيصة الملوثة إلى البحث في سبل اعتماد تكنولوجيات صديقة للبيئة ، والتي عادة ما تكون غالية ،لكن في المقابل توجد تلك الحوافز الجبائية التي من شأنها أن تخفف عنهم وطأة التكاليف الباهضة التي يتحملونها اكتساب تلك التكنولوجيات غير الملوثة، ثم إن الإعفاء كلما كان لمدة أطول كلما اضمحلت تكلفة اكتساب بغية اكتساب تلك التكنولوجيات مع مرور الزمن.[1]

4-1كيفية التخفيف من آثار التلوث البيئي: وعليه فإن التخفيف من آثار التلوث البيئي يتطلب ما يلي:[2]

4-1-1مرحلة انتقالية: ويتم من خلالها إعداد الأعوان الاقتصاديين لمرحلة التصنيع الصديق للبيئة، وهذا لا يكون إلا من خلال إعلامية موجهة لأصحاب المصانع والنشاطات الإنتاجية التي تتسبب في مشاكل بيئية.

4-1-2مرحلة المشاريع النموذجية: وهي تلك المشاريع التي تقيمها الدولة (لأنها الأقدر على تحمل تكلفتها)، وتبين أهميتها وضرورة توسيع بقعتها ما يجعل الأعوان الاقتصاديين المتدخلين في النشاط الاقتصادي يأخذون نظرة عن طبيعة تلك المشاريع على أرض الواقع.

---

[1] سعاد بوقيمة، **الجباية البيئية في الجزائر (واقع وآفاق)**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014-2015، ص91.

[2] المرجع نفسه، ص 91-92.

4-1-3مرحلة المشاريع النموذجية المشتركة: قد تكون الدولة طرفا أساسيا فيه، بحيث تجعل الأعباء مقسمة بينها وبين المستثمرين المحليين او الأجانب بغية تعميق تجربة اعتماد مشاريع مماثلة صديقة للبيئة ما يزيد من التشجيع بضرورة انتهاج نفس النهج من طرف الخواص عن طريق مشاريع مشتركة فيما بينهم أو عن طريق شراكة أجنبية.

4-1-4مرحلة الاستقلالية: وهي المرحلة التي تخرج فيها الدولة تماما من المشاريع النموذجية السابقة، لتفتح المجال للخواص بغية اعتماد مشاريع كاملة خالية من الملوثات البيئية.

ثم إن تواجد الدولة ضروري من خلال ممارستها للدور الرقابي المباشر على مختلف المشاريع الإنتاجية الصناعية، بغية ضمان الحفاظ على مسار التكفل بالبيئة.

تلعب الجباية البيئية أو الضرائب الخضراء كما يصطلح تسميتها دورا مهما في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، فهي تفعل أحد أهم ركائز هذه الأخيرة فتعد تجسيدا لمبدأ الملوث الدافع كما سبق الإشارة إليه كما انها تمس بكل أبعاد التنمية المستدامة سواء بالبعد الاجتماعي، الاقتصادي، وخاصة البيئي ففرض هذه الجباية يعود بالنفع على المجتمع والبيئة في آن واحد، وتبرز أهميتها في تحقيق تغيرات في أنماط استخدامات الموارد بطريقة تخفض من تأثيرها على البيئة، وهذه التغيرات تظهر في شكل إجراءات ترشيديه في الاستهلاك من المواد الضارة، إما بتقليلها أو إحلال مواد أقل ضررا منها هذا ما يضمن العيش في بيئة نقية ونظيفة.[1]

المطلب الثاني: أنواع الجباية البيئية في الجزائر

تتنوع الجباية البيئية بحسب طبيعة الهدف منها وآليات تطبيقها، فتشمل ضرائب ورسوما تفرض على الأنشطة أو المنتجات الملوثة للبيئة، وتهدف هذه الأنواع إلى الحد من التلوث وتحقيق التوازن بين متطلبات التنمية وحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ومن بين أهم أنواع الجباية البيئية:

الشكل (01-01): أنواع الجباية البيئية في الجزائر

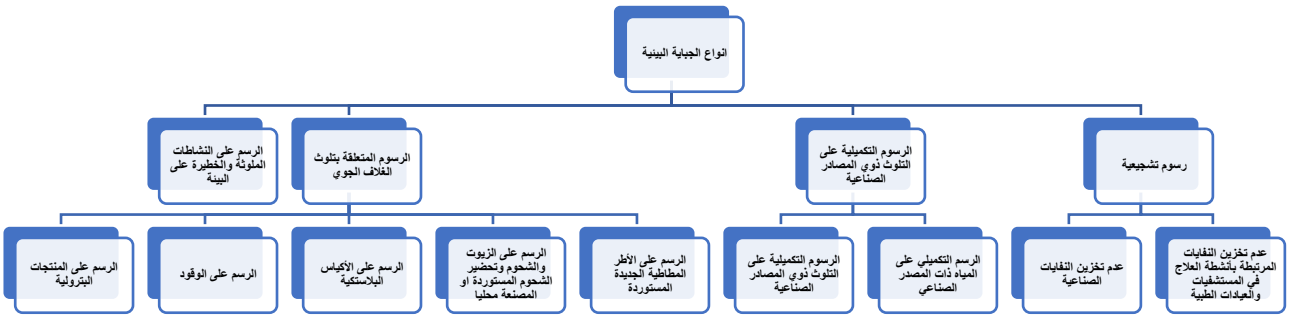

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا إلى القوانين الجزائرية.

[1] ليلى أوشن، **الجباية البيئية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر "بين الردع والتحفيز"**، المجلة النقدية، المجلد 12، العدد 02، جامعة مولود معمري-تيزي وزو-، الجزائر، 2017، ص117-118.

أولا: الرسم على النشاطات الملوثة والخطيرة على البيئة:

مؤسس بموجب المادة 177 من قانون المالية 1992 فإن هذا الرسم يطبق على النشاطات المرفقة قائمتها بالمرسوم التنفيذي رقم 09-336 المؤرخ في 20 أكتوبر 2009 الذي حدد النشاطات الملوثة والخطيرة على البيئة والمعامل المضاعف عليها.[1]

المادة 3: طبقا لأحكام المادة 202 من القانون رقم 01-21 المؤرخ في 7 شوال عام 1422 الموافق 22 ديسمبر سنة 2001 والمذكور أعلاه، يتراوح المعامل المضاعف المستدل بكل واحد من النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة ما بين 1 إلى 10 بحسب طبيعة النشاط وكذا نوع وكمية النفايات المخلفة عن هذا النشاط.[2]

الجدول رقم (01-01): المعامل المضاعف المطبق على النشاطات الملوثة والخطيرة على البيئة

المعايير	درجة التلوث	المعامل المضاعف
حسب درجة أهمية وطبيعة النشاط	-التصريح	1
	-ترخيص رئيس المجلس الشعبي البلدي	2
	-ترخيص الوالي	3
	-ترخيص من الوزير	4
حسب نوع النفايات الناتجة من النشاط	-خطير على البيئة، مهيج، مسبب للتآكل	1
	-متفجرة، مؤكسدة، قابلة للاشتعال	2
	-ضارة، سامة، مسرطنة، معدية، سامة للتكاثر، مطفرة	3
حسب كمية النفايات	-أكبر من 100 وأقل من أو يساوي 1000طن /السنة	2
	-أكبر من 1000 وأقل من أو يساوي 5000طن/السنة	2.5
	-أكبر من 5000طن /السنة	3

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد إلى المرسوم التنفيذي رقم 09-336المؤرخ في 2009/10/20.

[1] وزارة المالية المديرية العامة للضرائب، الموقع الرسمي-https://www.mfdgi.gov.dz/professionnels-ar/identifier regime-fiscal-ar/regime-fisc-spec-ar/fiscalite-ecologique-ar، 2026/03/03، 14:37، الفقرة الرسم على النشاطات الملوثة والخطيرة على البيئة.

[2] المادة 3، **المتعلق بالنشاطات الملوثة والخطيرة على البيئة**، المؤرخ في 04نوفمبر 2009، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 63، الصادرة في 4 نوفمبر 2009، ص 03.

نصت المادة 88 من قانون المالية 2020 على أنه يتم تخصيص عائدات هذا الرسم كالآتي:

- ✓ 50% لميزانية الدولة،
- ✓ 50% للصندوق الوطني للبيئة والساحل.

ثانيا: الرسوم المتعلقة بتلوث الغلاف الجوي:

1-الرسم على المنتجات البترولية:

يؤسس لصالح ميزانية الدولة، رسم المنتوجات البترولية والمماثلة لها، مستوردة أو محصل عليها في الجزائر، لا سيما في معمل تراقبه الجمارك. [1]

الجدول (01-02): المعامل المضاعف للرسم على المنتجات البترولية

رقم التعريفة الجمركية	تعيين المواد	الرسم(دج/هكتلتر)
م.27.10	البنزين الممتاز	1600,00
م.27.10	البنزين العادي	1700,00
م.27.10	البنزين الخالي من الرصاص	1700,00
م.27.10	غاز أويل	900,00
م.27.10	غاز البترول المميع/ الوقود	(%246)

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا إلى المادة 24 من قانون المالية 2020، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 33.

يخصص عائدات الرسم على المنتجات البترولية لفائدة ميزانية الدولة.

[1] المادة 28 مكرر، قانون المالية 1996، **المتعلق بالرسم على المنتجات البترولية**، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 82، ص35.

2-الرسم على الوقود:

مؤسس بموجب المادة 38 من قانون المالية 2002" يؤسس رسم على الوقود تحدد تعريفته بدينار واحد(1) دج لكل لتر من البنزين الممتاز والعادي بالرصاص."[1]

المادة 55 من قانون المالية 2007: تحدد تعريفته كما يأتي:

-بنزين بالرصاص (عادي وممتاز):0,10دج/لتر،

-غاز أويل: 0,30دج/لتر.

يوزع ناتج الرسم على الوقود كما يأتي:

- ✓ 50% لحساب التخصيص الخاص رقم 100-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني للطرق والطرق السريعة"،
- ✓ 50% لحساب التخصيص الخاص رقم 065-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث."

3-الرسم على الأكياس البلاستيكية:

يقتطع الرسم على الأكياس البلاستيكية: على الإنتاج الوطني من طرف مصالح الضرائب عند خروج المنتوج الجاهز للاستعمال من المصنع والموجه إلى الدورة التجارية، عند الاستيراد من طرف مصالح إدارة الجمارك عند دخول المنتوج الجاهز للاستعمال إلى التراب الوطني، يؤسس رسم قدره 200دج للكيلوغرام الواحد (المادة 94 من قانون المالية 2020)[2].

تخصص عائدات الرسم كالآتي:

- ✓ 73% لفائدة ميزانية الدولة،
- ✓ 27% للصندوق الوطني للبيئة والساحل.

[1] المادة 38، قانون المالية 2002، **المتعلق بالرسم على الوقود**، المؤرخ في 23 ديسمبر 2001، الجريدة الرسمية الجزائرية، الصادرة في 2002، العدد 79، ص17.

[2] وزارة المالية المديرية العامة للضرائب، مرجع سبق ذكره، الفقرة الخاصة بالرسم على الأكياس البلاستيكية.

4-الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم المستوردة أو المصنعة محليا:

مؤسس بموجب القانون 93 الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم الذي حدد ب 37.000دج عن كل طن مستورد أو مصنوع داخل التراب الوطني، والتي تنجم عن استعمالها زيوت مستعملة.[1]

تخصص مداخيل هذا الرسم كالآتي:

- ✓ 42% لفائدة ميزانية الدولة،
- ✓ 34% لفائدة البلديات بالنسبة للزيوت والشحوم وتحضير الشحوم المصنوعة داخل التراب الوطني، ولفائدة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية بالنسبة للزيوت والشحوم وتحضير الشحوم المستوردة.
- ✓ 24% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة والساحل.

5-الرسم على الأطر المطاطية الجديدة المستوردة:

بموجب المادة 112"يؤسس رسم الأطر المطاطية الجديدة المستوردة".[2]

يحدد مبلغ هذا الرسم كما يلي:

الجدول (01-03): ميزان ورسم الأطر المطاطية الجديدة المستوردة:

نوع السيارة	مبلغ الرسم
السيارات الخفيفة (من 03كغ إلى 15كغ)	450 دج.
السيارات الثقيلة (ما يفوق 15كغ)	750 دج.

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا الى المادة 112من قانون المالية 2017.

[1] المادة 93، قانون المالية 2020، **الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم المستوردة أو المصنعة محليا**، المؤرخ في 30 ديسمبر 2019، الجريدة الرسمية الجزائرية، الصادرة في 2020، العدد 81، ص36.

[2] المادة 112، قانون المالية 2017، **الرسم على الأطر المطاطية الجديدة المستوردة**، المؤرخ في 29ديسمبر 2016، الجريدة الرسمية الجزائرية، الصادرة في 2016، العدد 77، ص47.

يتم تخصيص عائدات هذا الرسم كما يلي: (المادة 54من قانون المالية 2019.)

- ✓ 35% لفائدة البلديات،
- ✓ 34% لفائدة ميزانية الدولة،
- ✓ 30% لفائدة الصندوق الخاص للتضامن الوطني،
- ✓ 1% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة والساحل.

6-رسم التطهير:

عرفته المادة 263 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة" يؤسس لفائدة البلديات التي تشتغل فيها مصلحة رفع القمامات المنزلية رسم سنوي لرفع القمامات المنزلية وذلك على الملكيات المبنية."[1]

المادة 263 مكرر2: يحدد مبلغ تعريفات الرسم كما يأتي[2]:

-2.000دج، على كل محل ذي استعمال سكني،

-10.000دج، على كل محل ذي استعمال مهني أو تجاري أو حرفي أو ما شابهه،

-18.000دج، على كل أرض مهيأة للتخييم والمقصورات،

-80.000دج، على كل محل ذي استعمال صناعي أو تجاري أو حرفي او ما شابه، ينتج كميات من النفايات تفوق نفايات الأصناف المذكورة أعلاه.

تطبق معاملات الترجيح على هذه التسعيرات وفقا للمناطق والمناطق الفرعية للبلديات.

ثالثا: الرسوم التكميلية على التلوث الجوي ذو المصدر الصناعية:

1-الرسم على التلوث الجوي ذو المصدر الصناعي:

تم تأسيس الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذو المصدر الصناعي على الكميات المنبعثة التي تتجاوز الكمية المحددة المسموح بها، بموجب المادة 205 من قانون المالية 2002.[3] ويحدد هذا الرسم بالرجوع إلى المعدل الأساسي السنوي الذي حدد بموجب أحكام المادة 54 من القانون رقم 99-11 المؤرخ في 23 ديسمبر 1999 والمتضمن قانون المالية 2000 ومن معامل مضاعف مشمول بين 1و5حسب نسبة تجاوز حدود القيم. ويخصص عائدات هذا الرسم كما يلي (المادة 91من قانون المالية 2020):

- ✓ 50% لفائدة ميزانية الدولة،

[1] المادة 263، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، **المتعلق برسم التطهير**، جانفي 2025، ص 77.

[2] المادة 263، المرجع نفسه، ص 77.

[3] حمدي شريف الجيلالي، **دراسة علاقة الجباية البيئية بالنمو والتنمية الاقتصادية –حالة الجزائر 2009-2021**، أطروحة دكتوراه، مالية وتجارة دولية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2024/2023، ص185.

- ✓ 33% للصندوق الوطني للبيئة والساحل،
- ✓ 17% لفائدة البلديات.

2-الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي:

مؤسس بموجب المادة 94 ينشأ هذا رسم تكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي المؤسسة وفقا لحجم المياه المنتجة وعبء التلوث الناجم عن النشاط الذي يتجاوز حدود القيم المحددة بموجب التنظيم الساري المفعول[1].

يحدد هذا الرسم بالرجوع إلى المعدل الأساسي السنوي الذي حددته أحكام المادة 54 من القانون رقم99-11 المؤرخ في 23 ديسمبر 1999 والمتضمن قانون المالية 2000، ومعامل مضاعف مشمول بين 1و5 تبعا لمعدل تجاوز حدود القيم. يخصص حاصل هذا الرسم كما يأتي (المادة 92 من قانون المالية 2020):

- ✓ 16% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة والساحل،
- ✓ 34% لفائدة ميزانية الدولة،
- ✓ 34%لفائدة البلديات،
- ✓ 16% لفائدة الصندوق الوطني للمياه.

رابعا: الرسوم التشجيعية:

1-عدم تخزين النفايات الصناعية:

يؤسس رسم لتشجيع عدم التخزين يحدد بمبلغ 300.00دج عن كل طن مخزن من النفايات الصناعية الخاصة و/أو الخطرة.[2]يخصص عائد هذا الرسم كما يلي:

- ✓ 46% لفائدة ميزانية الدولة،
- ✓ 38% للصندوق الوطني للبيئة والساحل،
- ✓ 16% لفائدة البلديات.

[1]المادة 94، من قانون المالية 2003، **الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي**، المؤرخ في 25 ديسمبر 2002، الجريدة الرسمية الجزائرية، الصادرة في 2002، العدد 86، ص35.

[2]المادة 89، من قانون المالية 2020، **المتعلق برسم التشجيع على عدم التخزين**، مرجع سبق ذكره، ص 35.

2-عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية:

المادة 90: يؤسس رسم لتشجيع عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية بسعر مرجعي قدره600.00دج/ طن.[1]

ويخصص حاصل هذا الرسم كما يأتي:

- ✓ 50% للصندوق الوطني للبيئة والساحل،
- ✓ 30% لفائدة ميزانية الدولة،
- ✓ 20% لفائدة البلديات.

المطلب الثالث: الإطار القانوني للجباية البيئية في الجزائر

يستند الإطار القانوني للجباية البيئية إلى قواعد دستورية وتشريعية وتنظيمية تكرس حماية البيئة وتمنح الدولة سلطة فرض ضرائب ورسوم بيئية استنادا إلى مبادئ أساسية كمبدأ "الملوث يدفع" و"مكافئة-عقوبة"، ويتجسد ذلك في قوانين حماية البيئة وقوانين المالية والنصوص التنظيمية، بما يجعل الجباية البيئية أداة قانونية واقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة عبر الحد من التلوث والتوفيق بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة.

أولا: الحدث المنشأ والوعاء الجبائي

1-الحدث المنشأ للجباية البيئية:

في التشريع الجزائري الجباية البيئية تفرض على مجموعة من الأنشطة التي تعتبر ملوثة أو خطرة ومن بين الأحداث المنشأة لها[2]:

-تصريف النفايات الصناعية؛

-انبعاثات الغازات الملوثة في الهواء من المصانع أو وسائل النقل؛

-استهلاك الموارد الطبيعية غير المتجددة (مثل: المياه الجوفية أو المحروقات)؛

-بمجرد حدوث هذا النشاط، يتم اعتباره الحدث المنشئ الذي يعطي الإدارة الضريبية الحق في فرض الجباية البيئية.

[1] المادة 90، من قانون المالية 2020، المرجع نفسه، ص35.

[2] حورية بهلولي، إيناس سمان، **أثر الجباية البيئية على التحصيل الجبائي (دراسة حالة مديرية الضرائب برج بوعريريج)**، مذكرة ماستر، محاسبة وجباية، جامعة البشير الإبراهيمي، 2024/2023.

2-الوعاء الضريبي للجباية البيئية:

يمثل الوعاء الضريبي المادة الخاضعة للضريبة أي المبلغ الذي على أساسه يتم حساب الضريبة، وتمثل عملية تحديد الوعاء من أهم العمليات التي يتم استخدامها للتحصيل الضريبي؛[1] وهنا يتحدد بالجزء الذي يتعدى المستوى الأمثل للتلوث المسموح به، ويتحدد هذا المستوى عندما تتعادل التكلفة الحدية لتخفيض التلوث مع التكلفة الحدية للضرر[2]، ويتم تحديد ذلك من خلال الخطوات التالية:

2-1اختيار الوعاء الضريبي:

إن العناصر التي يتضمنها الوعاء الخاضع للضريبة يجب أن يقوم على أساس وجود علاقة واضحة ومنطقية بين واقعة التلوث وتأثيرها المادي الملموس على البيئة، أي يتعين تحديد لعناصر داخل الوعاء بشكل محدد ودقيق، وأن تعطى تعريفات موحدة داخل نطاق الحدود الجغرافية التي تطبق فيها الضريبة، هذا التحديد الدقيق والتعريف الموحد للعناصر الخاضعة للضريبة يزيد من مصداقية التأثر البيئي للضريبة ويدخل ضمن العناصر التي قد يشملها وعاء ضريبة التلوث ما يأتي:[3]

-الانبعاثات، العوادم، التدفقات والمخلفات الصلبة والسائلة التي يلقى بها في البيئة، في هذه الحالة فإن وعاء الضريبة يشمل على الإشعاعات الملوثة للهواء على سبيل المثال غاز أوكسيد الكبريت وصرف المواد الكيميائية في الأنهار والبحار وغيرها من المواد البيئية؛

-انخفاض عدد دافعي الضرائب بدرجة كبيرة عن حالة الضريبة على التدفقات والانبعاثات، حيث يمكن تحصيل الضريبة على المدخلات المولدة للتلوث مباشرة عند المنتجين لهذه المدخلات؛

-تشجيع المؤسسات المستخدمة لتلك المدخلات الخاضعة للضريبة على استخدامها بكفاءة أكثر، وإمكانية التحول للمدخلات غير الخاضعة للضريبة وهي الأخطر من الناحية البيئية.

2-2تحديد سعر الضريبة:

يعرف بوجه عام على أنه المبلغ من المال الذي يجب على الممول على أنه يدفعه عن كل وحدة من موضوع الضريبة أو أنه النسبة المئوية التي يحدد بها مقدار الضريبة فهو عبارة عن مقدار الضريبة منسوبا إلى قيمة وعائها أو محلها ومن أهم الأشكال التي يأخذها سعر الضريبة:[4]

---

[1] أمينة بن خزناجي، **جباية المؤسسة**، مطبوعة جامعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة برج بوعريريج، السنة 03 لسانس، ص04.

[2] مطبوش الحاج، عابدي قادة، مرجع سابق ذكره، ص222.

[3] نصيرة يحياوي، مراد مهدي، **الجباية البيئية شكل من أشكال تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 16ديسمبر2018، 2018/12/31، ص266.

[4] زريوط فاطمة الزهراء، **دور السياسة البيئية في الحد من التلوث البيئي**، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، ص57.

-**السعر الثابت(النسبي):** في هذه الحالة فإن السعر يبقى ثابتا بصرف النظر عن التغيرات التي تحدث في وعاء الضريبة، أي أن النسبة بين الوعاء الخاضع للضريبة والسعر تبقى ثابتة ويتميز هذا الأسلوب بالسهولة والبساطة لكل من الممول والإدارة الضريبية.[1]

-**السعر التصاعدي:** أما الأسلوب التصاعدي فيعتمد تصاعد الضريبة مع تصاعد الوعاء الضريبي وهذا يتيح الاقتراب من مبدأ العدالة، وفي حالة الضرائب البيئية يتم تحديد هذا النوع من الضرائب عند النقطة التي تتعادل فيها تكلفة الضرر الحدي الذي يسببه التلوث مع التكاليف الحدية لمكافحة التلوث، حيث يشير إلى تكلفة مقدارها (ت) يفرضها الملوث وفي غياب الضريبة على التلوث سوف تسبب قدرا كبيرا من التلوث (ك)، وبفرض ضريبة(ت) تعادل الأضرار فإن التلوث يقل إلى (ك) وذلك ما يوضحه الشكل البياني التالي[2]:

الشكل البياني(01-02): منحنى بياني يوضح كيفية فرض الضريبة على المؤسسات الاقتصادية:

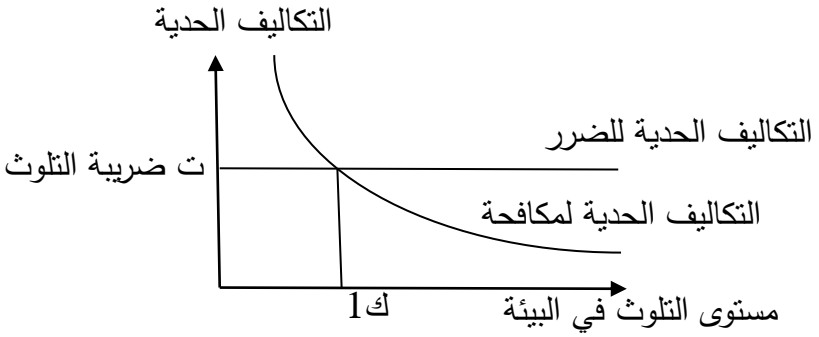

المصدر: زعرور نعيمة، حبشي أسماء، الجباية البيئية وسيلة لردع التلوث والحفاظ على البيئة، مجلة التكامل، العدد 06، أوت 2019، ص 30.

ثانيا: إجراءات التحصيل الجبائي:

لتحصيل الرسوم المتعلقة بالأنشطة الملوثة أو الخطرة، يطلب من المستشفيات البيئية والمنشآت المصنفة تقديم تقارير سنوية تحتوي على قائمة بالمواد الملوثة والخطرة التي تم استخدامها خلال العام، وذلك قبل الأول من أفريل من كل عام، حيث يتم إعداد وتحديث قائمة الجرد الضريبي المتعلق بتلك الأنشطة وإرسالها إلى إدارة الضرائب لغرض فرض الرسوم.[3]

[1] زريوط فاطمة الزهراء، المرجع نفسه، ص57.

[2] زعرور نعيمة، حبشي أسماء، مرجع سابق ذكره، ص29-30.

[3] حورية بهلولي، إيناس سمان، مرجع سابق ذكره، ص17.

المطلب الرابع: مبادئ ومتطلبات الجباية البيئية في الجزائر

تستند الجباية البيئية إلى جملة من المبادئ الأساسية وعلى رأسها مبدأ "الملوث يدفع" الذي أقرته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى جانب مبدأ الوقاية ومبدأ الاحتياط، بما يهدف إلى تحميل المتسبب في الضرر البيئي التكلفة الحقيقية لتلوثه.

أولا: مبادئ الجباية البيئية

1-مبدأ الملوث يدفع/المستخدم يدفع:

الذي يتحمل بمقتضاه، كل شخص يتسبب نشاطه أو يمكن أن يتسبب بإلحاق الضرر بالبيئة، نفقات كل تدابير الوقاية من التلوث والتقليص منه وإعادة الأماكن وبيئتها إلى حالتهما الأصلية.[1]

2-مبدأ مكافئة-عقوبة:

تتكون الضرائب البيئية من تحويل جزء من العبء الضريبي نحو الأنشطة الملوثة (عقوبة) ودعم الأنشطة غير الملوثة (مكافأة)[2].

يعتمد مبدأ الضرائب البيئية على[3]:

-عندما يرتفع سعر المنتج الملوث بعد تطبيق الضريبة ينخفض استهلاك هذا المنتج.

-عندما ينخفض سعر منتج غير ملوث بعد الحصول على إعانة أو قرض ضريبي فإن استهلاك هذا المنتج يزداد.

ثانيا: متطلبات الجباية البيئية

1-آلية التحفيز: تتمثل في استخدام أدوات جبائية إيجابية لتشجيع المكلفين على تبني سلوكيات صديقة للبيئة، من خلال تخفيف العبء الضريبي أو منح مزايا مالية.

---

[1] قانون رقم03-10المؤرخ في 19 يوليو2003، **المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة**، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 43، ص09.

[2] وزارة المالية، **المتعلق بمبادئ الجباية البيئية**، مرجع سبق ذكره.

[3] المادة 149، قانون المالية 2022.

وهو ما نصت عليه المادة 76 "تستفيد من حوافز مالية وجمركية تحدد بموجب قانون المالية، المؤسسات الصناعية التي تستورد التجهيزات التي تسمح في سياق صناعتها أو منتوجاتها، بإزالة أو تخفيف ظاهرة الاحتباس الحراري، والتقليص من التلوث في كل أشكاله."[1]

ونصت المادة 77 "يستفيد كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم بأنشطة ترقية البيئة من تخفيض في الربح الخاضع للضريبة."[2]

بالإضافة إلى المادة 57: "تحدد في إطار قوانين المالية إجراءات محفزة بغرض تطوير الفضاءات والأقاليم والأوساط الواجب ترقيتها وفقا لأدوات تهيئة الإقليم المصادق عليها".[3]

علاوة على ذلك يمكن أن تمنح إعانات ومساعدات مالية في إطار الأحكام القانونية المعمول بها لتحقيق ما يأتي:

-دعم برامج التنمية المتكاملة،

-ترقية المبادرات العمومية والخاصة في مجال التنمية،

-إحداث أنشطة وتوسيعها وتحويلها،

-استقبال الأنشطة المنقولة من مواقعها،

-تطوير هندسة التنمية.

2-آلية ردعية(رقابية): فحص انتقادي دوري منظم موثوق وموضوعي لأنشطة الوحدة الاقتصادية للتأكد من مدى الالتزام بالسياسات والقوانين البيئية ومراقبة الكفاءة والاقتصاد والفاعلية لتلك السياسات والتي تتم عن طريق جهة مستقلة ومحايدة عن الوحدة الاقتصادية والتي تقوم بإعداد تقرير بيئي يرفع لأطراف داخلية وخارجية تساعدها في ترشيد قراراتها نحو البيئة، وتتعدد الأساليب التي تعتمد عليها الدول في الرقابة على الأنشطة البيئية القائمة لاكتشاف الانتهاكات الواقعة على البيئة ومعالجتها، وتظهر في عدة أشكال من بينها: العقوبات الإدارية، العقوبات المالية (الجبائية)، العقوبات الجزائية.[4]

---

[1] قانون رقم 03-10، المؤرخ في 10 يوليو 2003، **المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة**، مرجع سبق ذكره، ص18.

[2] المرجع نفسه، ص18.

[3] قانون رقم 01-20 المؤرخ في 12ديسمبر 2001، **المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة**، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 77، ص 29.

[4] سعدي خالد، زهوين ميسون، **النظام القانوني لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة في التشريع الجزائري**، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، الجلد 10، العدد 01، 2025/06/02، ص165.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة

أدى التطور الاقتصادي والتوسع في الأنشطة الصناعية إلى ظهور مشكلات بيئية متزايدة، نتيجة الاستغلال غير الرشيد للموارد الطبيعية، وقد دفع ذلك إلى تبني مفهوم التنمية المستدامة، الذي يهدف إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة، مع مراعاة حقوق الأجيال القادمة. سنحاول من خلال هذا المبحث معرفة ماذا يقصد بالتنمية المستدامة وأهدافها، كما سنوضح الدور الذي يمكن أن تلعبه الجباية البيئية في تحقيق أهدافها.

المطلب الأول: نشأة التنمية المستدامة وتعريفها وخصائصها

يعد موضوع التنمية المستدامة من الموضوعات المهمة في الدراسات القانونية والاقتصادية المعاصرة، لما له من ارتباط وثيق بحماية البيئة وتحقيق العدالة بين الأجيال، ومن ثم يقتضي الأمر التطرق في هذا المطلب إلى نشأة مفهوم التنمية المستدامة وتطوره، مع بيان تعريفه وأهم أبعاده، باعتباره الإطار المرجعي الذي تستند إليه السياسات العمومية الحديثة، ولا سيما في المجال البيئي والجبائي.

أولا: نشأة التنمية المستدامة:

1-على المستوى الدولي:

قد سبق ظهور مفهوم التنمية المستدامة انعقاد العديد من المؤتمرات والملتقيات الدولية وإصدار تقارير دولية مهدت لظهور مفهوم التنمية المستدامة ومن أهم هذه المحطات التاريخية ما يلي:

1-1 تقرير حول حالة البيئة العالمية 1950: لقد نشر الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة L'Union internationale pour la conservation de la nature، أول تقرير حول حالة البيئة العالمية، وهدف هذا التقرير إلى دراسة حالة ووضعية البيئة في العالم، وقد أعتبر هذا التقرير رائدا خلال تلك الفترة في مجال المقاربات المتعلقة بالمصالحة والموازنة بين الاقتصاد والبيئة في ذلك الوقت[1].

1-2 مؤتمر قمة روما 1972: تم عقد أول مؤتمر دولي حول البيئة البشرية نظمته الأمم المتحدة في ستوكهولم، حيث تم الربط بين البيئة والمشكلات الاقتصادية، وتم ظهور التنمية الملائمة للبيئة، ونشر نادي روما الشهير "حدود النمو" الذي شرح محدودية الموارد الطبيعية، سواء المتجددة أو غير المتجددة، ومع استمرار تزايد معدلات استهلاكها واستنزافها فإنها لن تفي بالاحتياجات، وهذا ما يشكل تهديدا[2].

---

[1] بايزيد علي، **التنمية المستدامة-اهدافها، ابعادها، ومؤشراتها-" حالة مؤشر الأداء البيئي العالمي"**، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 06، العدد 02، 2022/12/01، ص272.

[2] ايمان بوشنقير،" **دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة**"، جملة جيل حقوق الانسان، مركز جيل البحث العلمي، لبنان، العدد 02، 2013، ص42.

1-3 28 أكتوبر 1982: أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الميثاق العالمي للطبيعة الهدف منه توجيه وتقويم أي نشاط بشري من شأنه التأثير على الطبيعة، ويجب الأخذ بعين الاعتبار النظام الطبيعي عند وضع الخطط التنموية[1].

1-4 لجنة بروتلاند 1987: في عام 1982، أنشأت الجمعية العامة اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية المشار إليها بالاسم الشائع **"لجنة بروتلاند"** لكي تتولى دراسة العلاقة بين البيئة والتنمية. ثم بعد خمسة أعوام، نشرت لجنة بروتلاند تقريرها البارز المعنون ب **"مستقبلنا المشترك"** الذي عرف التنمية المستدامة بأنها "المقدرة على جعل التنمية المستدامة بوصفها التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر من دون تعريض قدرة الأجيال المقلة على الوفاء باحتياجاتها هي الأخرى". ويعتبر أهم تلك التعريفات وأوسعها انتشارا ذلك الوارد في تقرير **جروبهارلن بروندتلاند،** وقد أوضح هذا التقرير الترابط بين البيئة والتنمية بما ذكره: من أن البيئة هي حيث محيا، وأن التنمية هي كل ما نفعله سعيا إلى تحسين مصيرنا في هذا المستقر، والاثنان لا انفصال لهما.

1-5 مؤتمر قمة الأرض ريو دي جانيرو 1992: ثم اكتسب مفهوم التنمية المستدامة مزيدا من الصيت البارز إبان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، الذي عقد في عام 1992 في ريو دي جانيرو في البرازيل. وفي ذلك المؤتمر أصدرت الحكومات إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، حيث كان تصريح قوي من قبل "**قال موريس**" "Maurice Storng" وهو أحد منظري المفهوم "البيئي-التنموي": "نموذج البيئة والتنمية الذي وضعناه يؤدي الى تدمير الموارد الطبيعية، وهو غير قابل للحياة، ويلزم أن نغيره" واعتمدت جدول أعمال القرن 21. الذي تضمن برنامجا لإجراء العمل الرغوب في اتخاذه. وهي بقيامها بذلك إنما اكدت أنه" ينبغي للدول أن تتعاون معا على الترويج لإقامة نظام اقتصادي دولي مساند ومنفتح من شأنه أن يؤدي إلى نمو اقتصادي وتنمية مستدامة في كل البلدان. وذلك من أجل التصدي على نحو أفضل لمشاكل التدهور البيئي".

1-6 مؤتمر كوبنهاغن 1995: في مؤتمر كوبنهاغن (مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية) احتلت مسألة التنمية الاجتماعية الأهمية الأكبر، مع مناقشة كيفية معالجة الفقر والعمالة والاندماج الاجتماعي وتوفير التعليم والصحة للجميع، والمساواة بين الرجل والمرأة وتدعيم برامج التنمية في الدول الأقل نموا.

وبعد هذا المؤتمر بسنة أي في عام 1996 عقد اجتماع في مدينة بيلاجيو الايطالية وحضره مجموعة من الخبراء لوضع مبادئ الاستدامة، وقد أسفر عن وضع عشرة مبادئ، على رأسها المبدأ الأول يؤكد على ضرورة وضع رؤية واضحة للتنمية المستدامة يتم ترجمتها الى أهداف قابلة للتحقيق، وقد شددت المبادئ الأخرى على

[1] معتصم محمد إسماعيل، **دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة،** رسالة اعدت لنيل درجة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2015، ص40.

اكتمال المنظمات المعينة بالاستدامة وتكاملها، ووضع الآليات الكفيلة بالاستمرار وعدم الانقطاع لحين الرؤية والأهداف[1].

1-7 مؤتمر نيويورك 2000: تم عقد مؤتمر حضره " ألوف" من رؤساء الدول والحكومات والوزراء والمفكرين في شتي المجالات ذات الصلة وقيادات المنظمات والجمعيات والهيئات الحكومية والمدنية ورجال الأعمال... الخ حيث ركز المؤتمرون على جدول أعمال كان هدفه تحقيق رفاهية الناس والمحافظة على الموارد الطبيعية في العالم الذي يشهد زيادة سكانية، يقابلها طلب متزايد بالضرورة على الطعام، والماء والمأوى والصحة والخدمات والطاقة والأمن والرفاهية، مع الحفاظ على نصيب وافر للأجيال القادمة[2].

1-8مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة جوهانسبورغ 2002: في مؤتمر هذه القمة العالمية للتنمية المستدامة، الذي عقد من 26 أوت إلى 4 سبتمبر 2002 في جوهانسبورغ في جنوب إفريقيا، فقد جدد قادة العالم التزامهم بإعلان الألفية، واعتمدوا خطة تنفيذية تشجع فيما تتضمنه، السلطات المعنية على جميع المستويات على وضع التنمية المستدامة في الحسبان في أثناء عملية اتخاذ القرارات، بما في ذلك اتخاذ إجراءات عمل للترويج لإدماج التكاليف البيئية معا على الصعيد الداخلي ولاستخدام الأدوات الاقتصادية[3].

وحسب هذا المؤتمر فإن التنمية المستدامة هي تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم. أو تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئيا أو كليا. تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم والقدرات البيئية، من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هي عمليات متكاملة وليست متناقضة.

1-9 المؤتمر الدولي لسنة 2007: انعقد هذا المؤتمر خلال الفترة الممتدة بين 03-14 ديسمبر 2007 بمدينة بالي بأندونيسيا، وتمحورت نقاشات هذا المؤتمر حول العديد من المشاكل البيئية الخطيرة أهمها ارتفاع درجة حرارة الأرض بشكل كبير بسبب الاحتباس الحراري.

1-10 قمة كوبنهاغن سنة 2009: انعقدت في شهر ديسمبر سنة 2009 والتي كانت تهدف الى حشد الدعم السياسي للتوصل الى اتفاق دولي طموح حول التصدي لظاهرة التغير المناخي بضرورة خفض الغازات الدفيئة المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري إلى جانب قضايا فرعية أخرى على صلة بمسألة التغير المناخي في العالم، ومعالجة أسبابها بطريقة تتسم بالنزاهة والتوازن والفعالية. إلا أن النتائج التي جاءت بها القمة مخيبة للآمال، وقد

---

[1] بايزيد علي، مرجع سبق ذكره، ص273.

[2] صاحل عباس، **التنمية المستدامة في الوطن العربي**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2010، ص25.

[3] بايزيد علي، المرجع نفسه، ص 273.

أثارت انتقادات الرأي العام العالمي وكذلك المنظمات العالمية المدافعة عن البيئة ذلك أنه لم يتوصل زعماء العالم المجتمعين خلال هذه القمة إلى قرارات صريحة حول النقاط التي شملها جدول الأعمال الخاص بها[1].

1-11 مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة(RIO+20) 2012: انعقد هذا المؤتمر في جوان 2012، حيث ركز على موضوع الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة، وقد تضمنت الوثيقة الختامية للمؤتمر رؤية مشتركة تشير إلى أن الاقتصاد الأخضر لا يعتبر بديلا للتنمية المستدامة ولكنه أداة أساسية لتسيير تحقيق التنمية المستدامة وتخفيف الفقر من خلال سياسات تراعي الأوضاع الوطنية وتحترم سيادة كل دولة على مواردها الطبيعية.

منذ هذه القمة أصبحت التعريفات العلمية للاستدامة مقبولة على نطاق واسع من قبل الحكومات، والمنظمات غير الحكومية NGOs وقطاع العمال. ويبدو أن تلك التعريفات قد عدت من قبل العيش ضمن نطاق القيود المحدودة للأرض، والإيفاء بالاحتياجات دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة للإيفاء باحتياجاتها، وتكامل البيئة والتنمية[2].

1-12 مؤتمر قمة المناخ 2015: انعقدت بتاريخ 12 ديسمبر 2015 بالعاصمة الفرنسية باريس والذي تعهد فيه المجتمع الدولي ممثلا ب 195 دولة شاركت فيه وخاضت مفاوضات صعبة للتوصل إلى اتفاق حصر ارتفاع درجة حرارة الارض وإبقائه "دون درجتين مئويتين"، وبتابعة الجهود لوقف ارتفاع الحرارة عند 1.5 درجة مئوية، بعد تأكيد دول واقعة على جزر مهددة بارتفاع مستوى البحر أنها ستصبح في خطر إذا تجاوزت حرارة الأرض 1.5 درجة مئوية، مما يفرض تخفيضات شديدة لانبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري باتخاذ إجراءات للحد من استهلاك الطاقة والاستثمار في الطاقات البديلة وإعادة تشجير الغابات[3].

وفي الحقيقة فإن التنمية المستدامة بدأت بشكل خاص حول موضوع البيئة، لكنه عرف تطورا ملحوظا عبر آراء المفكرين ليصل في النهاية إلى دراسة واحتواء المعضلات الكبرى التي يطرحها هذا العصر، ويلاحظ أنه على الصعيد العربي، لم تقدم التنمية المستدامة المساعدة المطلوبة، بالنظر إلى قلة الموارد الطبيعية

---

[1] عبيد وهيبة، **دور القروض في تمويل المشاريع البيئية لتحقيق التنمية المستدامة-دراسة مقارنة بين الجزائر وإمارة دبي-**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، شعبة علوم اقتصادية، تخصص إدارة أعمال والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف-01-، 2018/2017، ص06.

[2] بايزيد علي، مرجع سبق ذكره، ص273.

[3] مرسلي دنيا، **دور التمويل الأخضر في تعزيز البعد البيئي للتنمية المستدامة دراسة تجارب بعض الدول (الإمارات العربية المتحدة_ الصين _ الجزائر)**، اطروحة معدة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2022-2023، ص5-6.

المستغلة وغياب الديمقراطية وخضوع اقتصاديات الدول العربية لضغوط من قبل صندوق النقد الدولي من جهة، وسيطرة الرأسمال الاستهلاكي من جهة أخرى[1].

2_ على المستوى الوطني:

وقد تأثرت الجزائر بهذه التطورات، حيث تم تكريس حماية البيئة ضمن التوجهات العامة للدولة، وصدر أول تشريع بيئي بموجب القانون 83-03 المؤرخ في 5 فيفري 1983 المتعلق بحماية البيئة، والذي وضع الأسس القانونية الأولى للوقاية من التلوث، ومع تطور التحديات البيئية والاقتصادية تم إلغاؤه وتعويضه بالقانون 03-10 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الذي اعتمد مقاربة شاملة تقوم على الوقاية، التصحيح، وتحميل الملوث مسؤولية الأضرار البيئية. وفي هذا الإطار اعتمدت الجزائر الجباية البيئية كآلية قانونية واقتصادية ضمن القوانين المالية، تهدف إلى الحد من التلوث، تنظيم الأنشطة الملوثة، تشجيع السلوك البيئي الإيجابي، وتوفير موارد مالية توجه لتمويل سياسات حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، بما يضمن الحفاظ على الموارد الطبيعية وتحسين نوعية الحياة للأجيال الحالية والمستقبلية.[2]

ثانيا: تعريف التنمية المستدامة:

1_ تعريف التنمية:

أ-التنمية لغة: تعني الرعاية المبذولة من أجل تحقيق اكتمال أطوار نمو الشيء وبلوغه كماله.

ب-اصطلاحا: وهي لا تبتعد عن هذا المعنى في اللغات الأخرى كالفرنسية والإنجليزية، كما تعرف على أنها عملية تراكمية متواصلة ومتحكم فيها اجتماعيا لنمو قوى الانتاج، كما أنها تلك الجهود التي تسعى إلى تطوير وتحسين الاقتصاد ونمط معيشة جماعة معينة أو عن طريق خلق مناصب شغل دائمة وزيادة مداخيل الافراد والتقليل من فرض الضرائب عليهم، وهي خبرات متوالية من أجل خدمة الأفراد والجماعات فالتزايد في هذه الخيارات كان ومازال المشروع إلهام للتنمية.[3]

2_ تعريف الاستدامة: لقد تناول المهتمين وصناع القرار موضوع الاستدامة بكثير من التحفظ والاهتمام، وشكل جدلا واسعا لتحديد مفهومه وأهميته ودوره الاجتماعي، حيث أقيمت ندوات وورش عمل لتحديد المفهوم وضبطه.

---

[1] مصطفى يوسف كافي، **التنمية المستدامة**، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، مارس 2016، ص55.

[2] سعدي خالد، زهوين ميسون، مرجع سبق ذكره، ص 159-162.

[3] خلفة سارة، عيساوي فلة، **التنمية المستدامة بين المفهوم ومتطلبات تحقيقها**، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، المجلد 02، العدد 01، سطيف، 2021، ص25.

وتعرف الاستدامة على أنها طريقة ومنهج حياة مستمر وديناميكي ومتطور لا يمكن تحقيقها بعد مدة زمنية معينة، بل أساسا هي عملية ونهج سياسي يستدعي الإدارة الرشيدة بمختلف فاعليها لتحقيق أهدافها.[1]

بالاستناد لما تم الإشارة إليه، تعرف الاستدامة بأنها أسلوب قائم على الاستمرارية والتطور، وليست هدفا يمكن تحقيقه في فترة زمنية محددة، بل هي مسار دائم يتطلب إدارة رشيدة وتعاون مختلف الأطراف لتحقيق نتائجه، كما يستخدم المصطلح في أصله البيئي للدلالة على قدرة الأنظمة الحيوية على الحفاظ على تنوعها وإنتاجيتها مع مرور الزمن، بما يضمن تلبية حاجات الحاضر دون الإضرار بحقوق الأجيال القادم.

3_ تعريف التنمية المستدامة:

التعريف الأول: أصبحت البيئة اليوم عنصرا من عناصر الاستغلال العقلاني للموارد ومتغيرا أساسيا من متغيرات التنمية المستدامة، نظرا لما يحدثه التلوث من انعكاسات سلبية على المناخ من جهة، ولكون الكثير من الموارد الطبيعية غير متجددة مما يحتم استغلالها وفق قواعد تحافظ على البقاء ولا تؤدي إلى الاختلال أو كبح النمو.[2]

التعريف الثاني: يشير مفهوم الاستدامة من الناحية اللغوية حسب المصطلح الإنجليزي "Sustainability" إلى القابلية للدوام والحفظ من التدني، ولعل هذا المفهوم يمكن أن يمثل موقفا ساكنا، بمعنى أن استدامة التنمية يمكن أن تتحقق إذا احتفظ الإنتاج بمستواه الحالي، بينما يجب النظر إلى الاستدامة كموقف ديناميكي يعكس الاحتياجات المتغيرة لسكان متزايدين، وهناك الكثير من الجهود التي بذلت ولا تزال لتحديد مفهوم أكثر دقة للتنمية المستدامة[3].

التعريف الثالث: عرفت الجزائر تطورا في تبني مفهوم التنمية المستدامة في تشريعاتها، وكان ذلك نتيجة لسياساتها المتأثرة بالاتفاقيات الدولية والأحداث العالمية، فمن بين القوانين التي ضمنها المشرع الجزائري مصطلح التنمية المستدامة نجد القانون رقم 01-20 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، ونص في المادة الثانية على مبادرة الدولة بالسياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة وإدارتها، وعلى الرغم من تطرق

---

[1] شبيطة علي، رابح هزيلي، **مؤشرات التنمية المستدامة وأهميتها في تعزيز البعد البيئي للمشرع المجتمعي**، مجلة رؤى للدراسات المعرفية والحضارية، المجلد 07، العدد 02، 2021، ص 147.

[2] د. عبد المجيد قدي، **مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 205و ما بعدها، 2005.

[3] إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف محمد، **الطاقة المتجددة والتنمية المستدامة دراسات تحليلية تطبيقية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2017، ص41.

القانون في مادته الثالثة إلى التعريف بمختلف المصطلحات الواردة فيه إلا أنه لم يتطرق الى تعريف التنمية المستدامة، ويمكن تلمس معناها من خلال الأهداف المسطرة في المواد 04-05-06 من نفس القانون، وعمل المشرع على تدارك ذلك الإغفال من خلال القانون رقم 03-01 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة بأن عرف التنمية المستدامة في المادة الثالثة بأنها "نمط تنمية تضمن فيه الخيارات وفرص التنمية التي تحافظ على البيئة والموارد الطبيعية و التراث الثقافي للأجيال القادمة" غير أنه يلاحظ على هذا القانون أنه يربط بين مفهوم التنمية السياحية والتنمية المستدامة من خلال الأهداف التي يرمي إلى تحقيقها على غرار المساهمة في حماية البيئة وتحسين إطار المعيشة وتثمين القدرات الطبيعية والثقافية والتاريخية عن طريق احترام المبادئ المحددة في مخطط التهيئة السياحية بغية تنمية الأنشطة السياحية بما يتناسب والاستغلال العقلاني والمتوازن للموارد التي تزخر بها البلاد.[1]

أرسى دستور 2020 مبادئ التنمية المستدامة من خلال تضمين تعديلات الإشارة الواضحة لها، باعتبارها أحد خيارات الشعب، وحقا من الحقوق المكفولة للمواطن، إضافة الى عمل الدولة على ترقية البحث العلمي وتثمينه خدمة للتنمية المستدامة للأمة، واستحداث مجلسين وطنيين مهمتهما توفير إطار لمشاركة المجتمع المدني في التشاور الوطني حول سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في إطار التنمية.[2]

ثالثا: خصائص التنمية المستدامة:

تتميز التنمية المستدامة بجملة من الخصائص التي تتميز بها عن باقي النماذج التنموية في الاقتصاد، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

1_الديمومة والاستمرارية: وتتطلب وليد دخل مرتفع يسمح بإعادة استثمار جزء منه، وهو ما يمكن من إجراء التجديد، والصيانة للموارد. فهي تنمية تهدف إلى تحقيق معدلات دخل مرتفعة من جهة، وعدالة في توزيعه وكفاءة عالية في استخدامه من جهة أخرى. بما يمكنها من الاستمرارية والديمومة.

2_ تحقيق التوازن البيئي بالاعتماد على التسيير الايكولوجي: يجب أن يخضع استخدام الموارد الطبيعية سواء المتجددة أو الناضبة للتسيير الايكولوجي المستدام الذي يكرس العجالة في توزيع رأس المال الطبيعي بين الأجيال، من خلال إدارة الجودة في الاستخدام العادل، بحيث يحسن البيئة ويحافظ عليها ويخلق الانسجام بين مساعي التنمية وقيود البيئة.

---

[1] سعدي خالد، زهوين ميسون، مرجع سابق ذكره، ص161.

[2] المادة 01 من القانون رقم 83-03، مؤرخ في 05 فيفري 1983، **المتعلق بحماية البيئة**، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 06، الصادر في 08 فيفري 1983، ص381.

3_ التنمية المستدامة مشروع عالمي: تركز التنمية المستدامة على إرساء مبادئ العدالة بين الأجيال الحاضرة والمستقبلية، كما تركز على البعد العالمي لمشكلة التلوث البيئي من خلال الدعوة إلى احترام المواثيق الدولية المتعلقة بحماية البيئة، وإجراء تغيرات هيكلية في أنماط الإنتاج والاستهلاك، وتحقيق أهداف الألفية والارتقاء لمستوى المعيشة للفئات الأكثر حرمانا[1].

التنمية المستدامة تعتمد على مداخل وأسس بيئية أهمها:

- ✓ **قاعدة المدخلات:** وتشمل سيناريوهات استغلال الموارد المتجددة بمعدل لا يفوق قدرة أو معدل تجددها في الطبيعة. والموارد غير المتجددة يتم استغلالها بعقلانية، وبأقصى قدر من الكفاءة، وتجدر الإشارة إلى قاعدة والتي تنص على أن الناتج من استخدام جزء منه في تلبية وإشباع الحاجات الحالية، واستثمار باقي العوائد في مشاريع تخدم مصالح الأجيال المستقبلية.

وللتنمية المستدامة خصائص اخرى تتمثل فيما يلي[2]:

- ✓ **قاعدة المخرجات:** يجب أن لا يتجاوز التلوث الحدود القصوى للتلوث في البيئة، أي عدم تجاوز القدرة الاستيعابية للبيئة وعدم الاضرار بها.

وللتنمية المستدامة خصائص أخرى تتمثل فيما يلي[3]:

- التنمية المستدامة هي مدخل عالمي تهتم بتجاوز الفرق بين الشمال والجنوب، وتبحث في كيفية خلق التوازن بين النمو الديمغرافي العالمي والتنمية الاقتصادية عن طريق إحداث التغير الهيكلي للإنتاج والاستهلاك وفق منظور اقتصادي.
- عملية تسيير بيئي للمحافظة على رأس المال الطبيعي والأنظمة البيئية والانتفاع بها حاليا ومستقبلا.
- تنمية طويلة المدى، وهذا من أهم مميزاتها إذ تتخذ البعد الزمني أساسا لها فهي تنمية تهتم بمصير ومستقبل الاجيال القادمة.

---

[1] خلفة سارة، عيساوي فلة، مرجع سبق ذكره، ص28.

[2] حنيش أحمد، بوضياف حفيظ، **التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة اساس الاستثمار في الطاقات المتجددة**، الملتقى الدولي العلمي الخامس حول: استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة–دراسة تجارب بعض الدول – يومي 23–24 أفريل 2018، جامعة البليدة 2، الجزائر، ص 03.

[3] سايح بوزيد، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية –حالة الجزائر–**، أطروحة دكتوراه، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012–2013، ص 90–91.

- مراعاة المساواة وحقوق الأجيال اللاحقة وتحقيق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي.
- عملية متعددة ومترابطة الابعاد تقوم على أساس التخطيط والتنسيق بين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، والتنمية البيئية من جهة أخرى.
- استمرارية توليد دخل مرتفع يمكن إعادة استثماره وبالتالي إجراء التجديد والصيانة للموارد.
- التنمية المستدامة تتوجه أساسا لتلبية احتياجات أكثر الطبقات فقرا، أي أن التنمية تسعى للحد من الفقر العالي.
- التنمية المستدامة تحرص على تطوير الجوانب الإبقاء على الحضارة الخاصة بكل مجتمع.
- عناصر التنمية المستدامة لا يمكن فصلها وذلك لشدة تداخل أبعادها.

المطلب الثاني: مبادئ وأبعاد وأهمية التنمية المستدامة

يعد موضوع مبادئ وأبعاد التنمية المستدامة من المحاور الأساسية لفهم هذا المفهوم الحديث الذي برز لمواجهة التحديات البيئية والاقتصادية والاجتماعية المعاصرة، حيث عرفته **اللجنة العالمية للبيئة والتنمية** بأنه التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها. ويرتكز هذا المطلب على إبراز أهم المبادئ التي تقوم عليها التنمية المستدامة، وبيان أبعادها الرئيسية المتمثلة في البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، باعتبارها أبعادا متكاملة تسعى إلى تحقيق تنمية متوازنة وشاملة.

أولا: مبادئ التنمية المستدامة:

يعتبر إعلان ريو حول البيئة بمثابة خارطة طريق للدول من أجل تحقيق التنمية المستدامة من خلال إلزامها وانسجامها بشكل وثيق بمبادئ هذا الاعلان، والتي يمكننا أن نوجزها فيما يلي[1]:

1-إستخدام أسلوب النظم في إعداد و تنفيذ خطط التنمية المستدامة: يعد أسلوب النظم أو المنظومات شرطا أساسيا لإعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة انطلاقا من أن البيئة الإنسانية بشقيها الطبيعي والبشري لأي مجتمع ماهي إلا نظام فرعي صغير من ذلك النظام الكوني ككل، وبالتالي فإن أي تغير يطرأ على محتوى وعناصر أي نظام فرعي مهما كان حجمه سوف ينعكس ويؤثر تأثيرا مباشرا في عناصر ومحتويات النظم الفرعية الأخرى ومن ثم في النظام الكلي للأرض، لذلك فإن التنمية المستدامة تعمل من خلال هذا الأسلوب على ضمان تحقيق توازن النظم الفرعية برتبها وأحجامها المختلفة، وبشكل بفضي إلى ضمان توازن بيئة الأرض عامة.

[1] سعيد محصول، **دور السياسات الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة**، دراسة حالة الجزائر خلال فترة 2002-2012، رسالة ماجيستير، تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر، 2014، ص 70.

2-المشاركة الشعبية: ينظر إلى التنمية على أنها ميثاق يقر بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ قرارات جماعية من خلال الحوار، خاصة في مجال تخطيط التنمية المستدامة ووضع السياسات وتنفيذها، فالتنمية المستدامة تبدأ على المستوى المكاني المحلي، أي على مستوى التجمعات السكانية سواء كانت مدنا أو قرى، وبالتالي فهي تعتمد على أسلوب التنمية من الأسفل، هذه الأخيرة يتطلب تحقيقها بشكل فاعل توفير شكل مناسب من أشكال اللامركزية التي تمكن الهيئات الرسمية والشعبية والأهلية والسكان بشكل عام من المشاركة في جميع مراحل الإعداد، التنفيذ والمتابعة.

3- الوقاية: من أجل حماية البيئة يجب تنفيذ الإجراءات الوقائية والتصحيحية على نطاق واسع من قبل الدول وصانعي القرار في حالة خطر معلوم، وذلك باستخدام أفضل التكنولوجيات المتاحة والتي لها تكلفة اقتصادية مقبولة.

4-**الملوث الدافع:** وهو أن يتحمل كل من له صلة بوجود شكل من أشكال التلوث تكلفة، تمثل في تكلفة إجراءات الحد، والتقليل ومكافحة التلوث، وينبغي الأخذ بعين الاعتبار جميع التكاليف عند تحديد أسعار السلع والخدمات سواء عند الإنتاج أو الاستهلاك.

5-الإنتاج والاستهلاك المسؤول: يجب العمل على تطوير أنماط الانتاج والاستهلاك من أجل تقليل الآثار السلبية على المخططات البيئية والاجتماعية إلى أدنى حد، وخاصة فيما يتعلق بهدر واستنزاف الموارد.

كما عمل البنك الدولي على بلورة عقيدة بيئية جديدة تقوم على عشرة مبادئ أساسية خدمة للتنمية المستدامة وهي كالتالي[1]:

- ✓ إدماج حماية البيئة في سياسات الدول واستراتيجيات المؤسسات.
- ✓ توظيف الشراكة التي تحقق نجاحا من خلال الاعتماد على مبدأ التعاون وتضافر الجهود المشتركة بين القطاع الخاص والحكومات ومنظمات المجتمع المدني، وتنفيذ التدابير التي من شأنها التصدي لمشاكل البيئة.
- ✓ -تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفاعلية.
- ✓ -الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية.
- ✓ -تحديد الأولويات بعناية.
- ✓ -استخدام أدوات السوق كلما كان ذلك ممكنا.
- ✓ الاستفادة من كل دولار.
- ✓ اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف.

[1] سعيد محصول، المرجع نفسه، ص71-72.

وعليه يمكن القول بأن التنمية المستدامة تمثل نهج حياة وأسلوب معيشة وفلسفة تقوم على التفكير بطريقة شاملة ومتكاملة.

ثانيا: أبعاد التنمية المستدامة:

1_ البعد الاقتصادي: يرتبط البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة أساسا بمسائل اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في المجالات المختلفة لتوظيف الموارد الطبيعية، كما يستهدف هذا البعد كذلك زيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حد ممكن وهذا عبر التقليل من ظاهرة الفقر واستغلال الموارد الطبيعية على النحو الأمثل[1]، إذ يمكن حصر بعض تلك الأبعاد الاقتصادية فيما يلي[2]:

- ✓ الإصلاح الاقتصادي لتحقيق أفضل مستوى معيشي للفرد وزيادة نصيبه من الدخل الوطني.
- ✓ تخصيص مستويات الاستهلاك المبدد للطاقة وتحسين مستوى الكفاءة وإحداث تغيير في أنماط الاستهلاك.
- ✓ المحافظة على رأس المال الطبيعي للأجيال القادمة بقدر ما يعادل على الأقل ما هو متاح للجيل الحالي.
- ✓ تقليص تعبئة البلدان النامية اقتصاديا بالتحسين المستمر في مستويات المعيشة بما يضمن عدم وجود تفاوت في الدخل والتخفيف من عبء الفقر.
- ✓ جعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات فيما بين الأفراد داخل المجتمع أقرب إلى المساواة.

2_البعد الاجتماعي: الذي يركز على حق الفرد المحلي في العيش في بيئة نظيفة وسليمة يمارس من خلالها جميع الأنشطة، مع كفالة حقه في نصيب عادل من الثروات الطبيعية المحلية والخدمات البيئية والاجتماعية، بحيث يستثمرها بما يخدم احتياجاته الأساسية، من مأوى، مطعم، ملبس، هواء، وغيرها من الاحتياجات، فضلا عن الاحتياجات الكمالية لرفع مستوى معيشته (عمل محترم، توفر وسائل الراحة) دون التقليل من فرص الأجيال اللاحقة[3].

---

[1] محمد مسعودي، مرجع سبق ذكره، ص202-203.

[2] حمدي الشريف الجيلالي، مرجع سبق ذكره، ص129.

[3] سعاد رحماني، **أثر الجباية البيئية المحلية في الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة: بلدتي سيدي خويلد وحاسي مسعود بورقلة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث(LMD) في العلوم السياسية، تخصص إدارة وجماعات محلية، جامعة غرداية، الجزائر، 2024-2025، ص47.

ويسعى بالخصوص إلى[1]:

- ✓ تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع فيما يتعلق بتوزيع الموارد والاستفادة من كافة الخدمات.
- ✓ الإقلال من مستويات الفقر.
- ✓ إتاحة الفرص بشكل مساوي بين أفراد المجتمع دون أي تمييز أو تحيز.
- ✓ تسهيل وتشجيع الحريات الفردية.
- ✓ زيادة الترابط الاجتماعي وتقويته.
- ✓ مشاركة الأفراد في إعداد البرامج التنموية وفي تنفيذها وهذا يعتبر عاملا مهما لنجاح هذه البرامج التنموية.
- ✓ الحفاظ على الهوية الثقافية.
- ✓ تطوير المؤسسات الاجتماعية القائمة وإيجاد مؤسسات جديدة تخدم التنمية وتضمن ديمومتها.

3_البعد البيئي: يتمثل البعد البيئي للتنمية المستدامة في الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها على أساس مستديم والتنبؤ لما قد يحدث للنظم الايكولوجية من جراء التنمية، لكن تجدر الاشارة إلى أن الاهتمامات البيئية تختلف بين الدول المتقدمة وبين النامية، فالدول المتقدمة مهتمة أكثر بتدهور نوعية الحياة على المدى الطويل، وعلى سبيل المثال، تعطي أهمية خاصة لظاهرة ارتفاع درجة حرارة المناخ، واختلال طبقة الأوزون، والعديد من المشاكل المتعلقة بتلوث الهواء والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية، بعكس الانشغالات الانية للدول النامية، التي تتعلق بالحياة ذاتها وليس بنوعيتها كمشكل تلوث المياه، انجراف الأراضي...الخ[2].

4_ البعد التكنولوجي: يتم بالتحول نحو تكنولوجيات أنظف وأكفأ تقلص التلوث وترشد استهلاك الموارد الطبيعية المهددة بالاستنزاف والنضوب[3].

ثالثا: أهمية التنمية المستدامة:

إن التنمية المستدامة تعتبر حلقة وصل بين الجيل الحالي والجيل القادم تتضمن استمرارية الحياة الإنسانية، وتضمن للجيل القادم العيش الكريم والتوزيع العادل للموارد داخل الدولة الواحدة، وحتى بين الدول المتعددة.

---

[1] عفاف خشعي، حبشي أسماء، **دور الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة**، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 02، العدد 02، 2019، ص 13.

[2] فتيحة الجوزي، حميد بوزيدة، **الاقتصاد الاخضر كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة: حالة الجزائر**، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، جامعة بومرداس، الجزائر، المجلد 02، العدد 09، 2018، ص312.

[3] إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف محمد، مرجع سبق ذكره، ص 48.

وتكمن أهمية التنمية المستدامة كونها وسيلة لتقليص الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية، وتلعب دورا كبيرا في تقليص التعبئة الاقتصادية للخارج، وتوزيع الإنتاج وحماية البيئة، العدالة الاجتماعية، تحسين مستوى المعيشة، رفع مستوى التعليم، تقليص نسبة الأمية، توفير رؤوس الأموال ورفع مستوى الدخل الوطني.

ولتقليص هذه الفجوة وتحقيق كل الأولويات لابد من رؤية استراتيجية مدروسة وواضحة لتمكن من إرث للجيل القادم.

كما أن التنمية المستدامة تعتبر حلقة وصل بين الشمال والجنوب وتكامل للمصالح بينها وسداد لدين الدول المتقدمة التي استنزفت موارد الدول المتخلفة إبان الاستعمار[1].

المطلب الثالث: مؤشرات التنمية المستدامة وأهدافها وواقعها

تعد مؤشرات التنمية المستدامة أدوات قياس ضرورية لتقييم مدى تقدم الدول في تحقيق أهداف التنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فهي تمكن من متابعة الأداء ورصد الاختلالات وتوجيه السياسات العمومية نحو تحقيق تنمية متوازنة ومستدامة، وعليه يهدف هذا المطلب إلى بيان مفهوم مؤشرات التنمية المستدامة وأهميتها، مع استعراض أبرز النماذج المعتمدة لقياس مدى تحقيق أهدافها.

أولا: مؤشرات التنمية المستدامة:

تعد مؤشرات التنمية المستدامة أداة أساسية لقياس مدى تقدم الدول في تحقيق التنمية بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. فهي تمكن من تقييم السياسات المعتمدة ورصد درجة التوازن بين هذه الأبعاد بما يضمن الاستمرارية وتحقيق التوازن.

1_ المؤشرات الاقتصادية:

إن زيادة الدخل الفردي كان الهدف الأساسي للتنمية، غير أن هناك الأمر لم يعد مقبولا، حيث تخفي الأرقام الكلية أوجه التفاوت بين الفئات، كما أن هناك أهداف أخرى لا تقل أهمية من جانب تحقيق التنمية المستدامة مثل الخدمات الصحية والتعليمية ومشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي غير أن النتائج ليست إيجابية دائما بل يمكن أن يكون هناك سلبية فمثال التحسينات في الإنتاج الزراعي قد يؤدي إلى الإضرار واستنزاف الموارد، وفيما يلي أهم المؤشرات الاقتصادية[2]:

1-1 نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: ويقيس مستوى الناتج الاقتصادي وتحديد مستوى الإنتاج الكلي وحجمه، فإنه لا يقيس مباشرة التنمية المستدامة وإنما هو مقياس مهم للغاية بالنسبة للجوانب الاقتصادية والتنموية لها، على الرغم بأنه لا يأخذ في الحسبان التكاليف الاجتماعية والبيئية للإنتاج.

---

[1] بايزيد علي، مرجع سبق ذكره، ص278.

[2] معتصم محمد اسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص60-61.

1-2 الصادرات من السلع والخدمات إلى الواردات: ويبين هذا المؤشر قدرة البلد على الاستيراد ومواجهة المنافسة وتحسين التجارة ويزيد من القدرة الانتاجية للاقتصاد في ظل المنافسة وزيادة الابتكار والمعرفة وتشجيع على الانتشار، وتعبر درجة الانفتاح الاقتصادي.

1-3 تغير نصيب الفرد من استهلاك الطاقة: يقيس هذا المؤشر التقدم المحقق في بلد أو منطقة بالانتقال إلى استخدام أنواع الوقود النظيفة، والمساعدة في قياس الفقر في مجال الطاقة، ولها أربع مؤشرات ويعتبر نصيب الفرد من استهلاك الطاقة التجارية مؤشرا على التنمية الاقتصادية الشاملة للبلد.

1-4 رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي: وتدل هذه القيمة إذا كانت سالبة على أن البلد يكون في حالة مديونية، والعجز في الحساب الجاري يشير إلى عدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي، والعجز المستمر يتطلب تحولا في المستقبل من خلال مزيج من زيادة الادخار الخاص والعام وانخفاض قيمة سعر الصرف، وربما إعادة تقييم الالتزامات الخارجية.

1-5 الدين إلى الناتج المحلي الاجمالي: يتمثل في قدرة البلد على تحمل الديون.

1-6 مجموعة المساعدات الإنمائية المقدمة: وتمثل مدى مساهمة البلد في إعانات التنمية على المستوى الإقليمي والدولي.

عكس المؤشرات الاقتصادية مدى قدرة البلد في بناء قاعدة قوية لتحقيق التنمية المستدامة، ويعد مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي "GDP" من أهم المؤشرات، إذ أنه يعكس معدلات النمو الاقتصادي للبلد، وعلى الرغم من حاجة البلدان النامية ومنها العربية إلى زيادة حجم الاستثمارات من أجل زيادة الطاقات الإنتاجية للمشاريع وتطوير التقنيات الإنتاجية إلا أن تلك البلدان تعمل بتكوين رأس المال كنسبة من حجم الناتج المحلي الإجمالي بشكل منخفض قياسا بالبلدان المتقدمة والصناعية، لذا يتطلب زيادة التخصصات الاستثمارية في مختلف القطاعات الاقتصادية من أجل المنافسة الاقتصادية للمنتجات المحلية في الأسواق العالمية.

2-المؤشرات الاجتماعية:

وتشمل ما يلي[1]:

2-1 الحد من الانفجار السكاني: يقصد بالانفجار السكاني، زيادة السكان بمعدلات سريعة لا تتلائم مع معدلات التنمية ولا مع طاقات البيئة وإمكانياتها، وهو ما سيحدث ضغطا رهيبا على الموارد الطبيعية وبالتالي ستتدهور هذه الموارد وتستنزف وهو ما يصاحبه -لا محالة – مشاكل بيئية، اقتصادية واجتماعية عديدة.

[1] محمد مسعودي، مرجع سبق ذكره، ص 209-210.

2-2 التخفيف من حدة الفقر: إن الارتقاء بمستوى معيشة الفقراء في الدول النامية، يعتبر مؤشر جوهري وأساسي لاستدامة التنمية، فالفقراء كما هو معلوم، همهم الوحيد توفير متطلبات الحفاظ على البيئة والأنظمة الطبيعية، لهذا يتوجب على الدول-وبالأخص الدول النامية-الاهتمام بشريحة الفقراء من خلال توفير الحاجيات الأساسية الضرورية لهم من جهة، وكذا تعليمهم وتوعيتهم بضرورة الحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة من جهة أخرى.

2-3 دعم دور المرأة في التنمية المستدامة: لا يختلف اثنان حول ما للمرأة من دور مهم في حماية البيئة وتجسيد مفهوم التنمية المستدامة باعتبارها نصف المجتمع ولصيقة بالبيئة، فهي أكثر اهتماما بحالة الأرض ومصير الأجيال، كما تضطلع بالدور المهم المتمثل في تربية النشأ وإكسابهم السلوك اللازم للحفاظ على البيئة وصنع المستقبل البيئي العالمي، وبالتالي فالمرأة قد تشكل جوهر التنمية المستدامة إذا ما تم تعليمها وتوعيتها بالرهانات البيئية المعاصرة والهادفة لحماية الطبيعة وصيانة الموارد البيئية.

وعليه، يتوجب على الدول وهيئات المجتمع المدني تحفيز الدور الإيجابي للمرأة المتمثل في ترشيد الاستهلاك وضبط أنماط التخلص من فضلات وقمامات المنازل، بل أكثر من هذا يجب إشراكها في صنع القرار السياسي، الاجتماعي والبيئي ووضع المخططات التنموية[1].

2-4 مؤشر الصحة العامة: هناك ارتباط وثيق ما بين التنمية المستدامة والصحة، فالحصول على مياه شرب نظيفة وغذاء صحي ورعاية صحية دقيقة يعد من أهم المبادئ التي تقوم عليها التنمية المستدامة، في حين يعد كل من الفقر وتزايد التهميش السكاني وتلويث البيئة المحيطة وغلاء المعيشة عوامل من شأنها أن تؤدي إلى تدهور الأوضاع الصحية، وبالتالي الفشل في تحقيق التنمية المستدامة، ومن بين المؤشرات الصحية نجد:

- ✓ **حالة التغذية:** وتقاس بالحالات الصحية للأطفال.
- ✓ **الوفاة:** تقاس بمعدل وفيات الأطفال تحت خمس سنوات والعمر المتوقع عند الولادة.
- ✓ **الرعاية الصحية:** تقاس بنسبة السكان القادرين على الوصول إلى المرافق الصحية والاستفادة من التعليم ضد الأمراض المعدية لدى الأطفال.

2-5 مؤشر التعليم: إن أي تقدم تحرزه أي دولة سواء كان اجتماعي أو اقتصادي فإن مرده التعليم، وقد حققت الكثير من الدول نتائج ملموسة فيما يتعلق بتقديم خدمات التعليم لسكانها وتتلخص مؤشرات التعليم فيما يلي:

- ✓ **مستوى التعليم:** ويقاس بنسبة الأطفال الذين يبلغون الصف الخامس من التعليم الابتدائي.
- ✓ **محو الأمية:** ويقاس بنسبة الكبار المتعلمين في المجتمع.

[1] محمد مسعودي، مرجع سبق ذكره، ص 211.

2-6 مؤشر السكن: إن توفر السكن المناسب يعد من بين أهم احتياجات التنمية المستدامة، فهو من بين الأساسيات التي يجب توفرها، إلا أن الكثير من الفئات الاجتماعية محرومة منه ولا تجحد مأوى لها، ويقاس مؤشر السكن بالمساحة التي يشغلها الفرد الواحد من إجمالي مساحة البيت، أي الفرد/المتر المربع.

2-5 مؤشر الأمن: يرتبط الأمن في التنمية المستدامة بالأمن الاجتماعي وحماية الناس من مختلف الجرائم التي تهددهم، فتوفر العدالة والسلم الاجتماعي والديموقراطية جميعها تعتمد على وجود نظام أمني متطور وعادل لا يثير القلق الاجتماعي وإلحاق الإساءة بالأفراد ويحترم حقوق الإنسان، ويقاس مؤشر الأمن الاجتماعي عادة بعدد الجرائم المرتكبة لكل 100 ألف شخص من سكان الدولة[1].

3-المؤشرات البيئية:

تتمثل القضايا والمؤشرات البيئية في: الغلاف الجوي، الأراضي، البحار والمحيطات والمناطق الساحلية، المياه العذبة والتنوع الحيوي[2]:

3-1 الغلاف الجوي: هناك العديد من القضايا الهامة التي تندرج ضمن إطار الغلاف الجوي وتغيراته، ومنها التغير المناخي وثقب الأوزون ونوعية الهواء، وترتبط تأثيرات هذه القضايا بصورة مباشرة أو غير مباشرة مع صحة الإنسان، واستقرار وتوازن النظام البيئي، وتوجد ثلاث مؤشرات رئيسية تتعلق بالغلاف الجوي هي:

- ✓ **التغير المناخي:** وتحكمه اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ وبروتوكول كيوتو.
- ✓ **استنفاذ طبقة الأوزون:** وتتم متابعتها من خلال استهلاك المواد المستنفذة لطبقة الأوزون، وتحكمها اتفاقية فيينا وبروتوكول مونتريال.
- ✓ **نوعية الهواء:** ويتم قياسها من خلال درجة تركيز ملوثات الهواء في البيئة الخارجية للمناطق الحضرية.

3-2 الأراضي: وهي قضية معقدة وهامة جدا وذات تشعبات كثيرة في علاقتها بالتنمية المستدامة، إذ أن طرق ووسائل استخدام الأراضي هي التي تحدد بصورة رئيسية مدى التزام الدول بالتنمية المستدامة وتطبيق مبادئها[3].

---

[1] نذير نور الدين، **دور الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر للفترة(2017-2023)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة 8ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2024-2025، ص 18-19.

[2] نوازد عبد الرحمان الهيتي، حسن إبراهيم المهندي، **التنمية المستدامة في دولة قطر (الإنجازات والتحديات)**، الطبعة الأولى، اللجنة الدائمة للسكان، الدوحة، قطر، 2008، ص26.

[3] المرجع نفسه، ص27.

3_3 البحار والمحيطات: لما كانت البحار والمحيطات تشكل ما نسبته 70% من مساحة الكرة الأرضية، لذا فإن إدارة هذه المناطق الشائعة بطريقة مستدامة بيئيا يمثل أكبر التحديات التي تواجه البشرية. وتشمل المسائل البحرية والساحلية ذات الأهمية بالنسبة للتنمية المستدامة ما يلي[1]:

- ✓ التدهور الناجم عن الأنشطة البرية.
- ✓ الاستغلال غير المستدام للأسماك وغيرها من الموارد الحية.
- ✓ التلوث البحري الناتج عن النقل البحري ومشاريع النفط والغاز في المياه الساحلية.
- ✓ حماية التنوع الحيوي والنظم الإيكولوجية الهشة.
- ✓ العلاقة بتغير المناخ، بما في ذلك الآثار الناجمة عن ارتفاع منسوب سطح البحر.

ويتم قياس التنمية المستدامة في مجال المحيطات والبحار والسواحل من خلال ثلاث مؤشرات هي:

النسب المئوية لمجموع السكان المقيمين في المناطق الساحلية، صيد الأسماك ودرجة تركيز الطحالب في المياه الساحلية.

3-4 المياه العذبة: تعد الاستدامة طويلة الأجل للمياه محفوظة بالشك في العديد من مناطق العالم، ويتم قياس التنمية المستدامة في مجال المياه العذبة بمؤشرين رئيسيين هما: نوعية المياه وكميتها، فمؤشر السحب السنوي من المياه المتاحة يقيس الطلب على المياه في الدولة ويكشف عن مدى تعرضها لخطر حدوث عجز في المياه.

أما الطلب الحيوي على الأكسجين في الأجرام المائية، ودرجة تركيز الكوليفورم المتمثلين في صحة النظم الإيكولوجية وصحة الإنسان، وهذه المؤشرات الثلاث ذات أهمية على صعيد السياسات وقابلة للقياس عموما على الصعيد الوطني[2].

3-5 التنوع الحيوي: قد تكون علاقة التنوع الحيوي بالتنمية المستدامة غير واضحة أحيانا، حيث يعتقد بعضهم أن المسألة تتعلق بحماية النباتات والحيوانات البرية وإنشاء المحميات، وأن ذلك يصطدم مع التنمية الاقتصادية، إلا أن التنوع الحيوي يعتبر في الحقيقة عنصرا أساسيا في التنمية المستدامة، وهناك ارتباط أساسي بينه وبين العمليات الاقتصادية، وتعتبر المسائل الهامة للتنوع الحيوي، الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، أي الكائنات

[1] فهمي حسن أمين العلي، "**البيئة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية – الإنجازات والطموح**"، مجلة التعاون، العدد 63، ديسمبر 2006.

[2] نوازد عبد الرحمان الهيتي، حسن إبراهيم المهندي، مرجع سبق ذكره، ص 29.

الحية من حيوانات ونباتات وأسماك دون التأثير السلبي على توازن الطبيعة. ويتم قياس التنوع الحيوي من خلال مؤشرين رئيسيين هما: نسبة الكائنات الحية المهددة بالانقراض ونسبة مساحة المناطق المحمية[1].

الشكل رقم (01-03): مؤشرات التنمية المستدامة

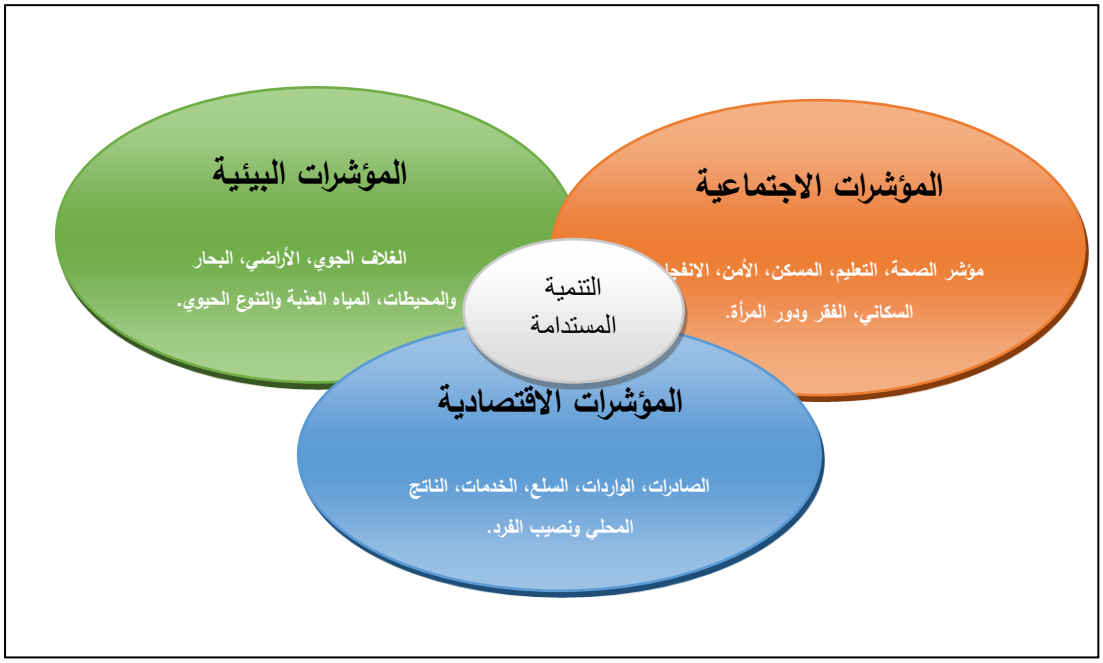

المصدر: من إعداد الطلبة.

ثانيا: أهداف التنمية المستدامة:

تسعى الدول من خلال أهداف التنمية المستدامة للوصول إلى حياة أفضل لأفراد المجتمع ومنها[2]:

- ✓ تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية من خلال تنمية إحساس الأفراد بالمسؤولية تجاه المشكلات البيئية، وحثهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد الحلول المناسبة لها عن طريق مشاركتهم في إعداد برامج ومشروعات التنمية المستدامة وتنفيذها ومتابعاتها وتقييمها.
- ✓ تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية النوعية للنمو اجتماعيا واقتصاديا ونفسيا وروحيا وبصورة عادلة ومقبولة.
- ✓ ربط التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع من خلال توعية السكان بأهمية التكنولوجيا المختلفة لعملية التنمية وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية الحياة وتحقيق أهدافه المنشودة، دون أن ينجم عن ذلك مخاطر وآثار بيئية سالبة، أو على الأقل أن تكون هذه المخاطر والآثار مسيطرا عليها من خلال الحلول المناسبة.

[1] رولا نصر الدين، " **الطاقة والبيئة والتنمية المستدامة** "، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 119، سنة 2006، ص 135.
[2] خلفة سارة، عيساوي فلة، مرجع سبق ذكره، ص30-31.

- ✓ إحداث تغيير مناسب ومستمر في حاجات وأولويات المجتمع بطريقة تلائم إمكانيات المجتمع وتسمح بتحقيق التوازن الذي من خلاله يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية والسيطرة على المشكلات البيئية كافة ووضع الحلول الملائمة لها.

ثالثا: واقع التنمية المستدامة في الجزائر والجهود المبذولة في ذلك:

أدركت الجزائر على غرار باقي دول العالم أهمية إقامة توازن بين واجبات حماية البيئة ومتطلبات التنمية من خلال الإدارة الحكيمة للموارد، ولتجسيد هذا الهدف اتخذت إجراءات وسياسات من شأنها تحسين الأوضاع المعيشية والاقتصادية والاجتماعية والصحية للمواطن وصون بيئته.

1-معوقات التنمية المستدامة في الجزائر:

على الرغم من التقدم الكبير الذي حصل خلال الفترة التي أعقبت إعلان ريو في مجال العمل البيئي ومسيرة التنمية المستدامة في الدول الإسلامية، فإن هناك بعض المعوقات التي واجهت العديد من هذه الدول في تبني خطط وبرامج التنمية المستدامة، كان من أهمها ما يلي[1]:

1-1 الفقر: الذي هو أساس لكثير من المعضلات الصحية والاجتماعية والأزمات النفسية والأخلاقية، وعلى المجتمعات المحلية والوطنية والدولية أن تضع من السياسات التنموية وخطط الإصلاح الاقتصادي، ما يقضي على هذه المشاكل بإيجاد فرص العمل، والتنمية الطبيعية والبشرية والاقتصادية والتعليمية للمناطق الأكثر فقرا، والأشد تخلفا، والعمل على مكافحة الأمية.

1-2 الديون: التي تمثل إضافة إلى الكوارث الطبيعية بما فيها مشكلات الجفاف والتصحر والتخلف الاجتماعي الناجم عن الجهل والمرض والفقر، أهم المعوقات التي تحول دون نجاح خطط التنمية المستدامة وتؤثر سلبا في المجتمعات الفقيرة خاصة والأسرة الدولية عامة، ومن واجب الجميع التضامن للتغلب على هذه الصعوبات حماية للإنسانية من مخاطرها وتأثيراتها السلبية على المجتمع.

1-3 الحروب والمنازعات المسلحة والاحتلال الأجنبي: التي تؤثر بشكل مضر على البيئة وسلامتها، وضرورة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الداعية إلى إنهاء الاحتلال الأجنبي ووضع تشريعات والتزامات تحرم وتجرم تلويث

[1] قاشي علال، **التنمية المستدامة: الأبعاد الأهداف والاستراتيجيات**، مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى الوطني الافتراضي الاول حول: الأمن والتنمية المستدامة –الآليات والتحديات –المقدم من طرف كلية الحقوق سعيد حمدين جامعة الجزائر 1 يوم 25 جانفي 2020، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البليدة 2، ص 8.

البيئة أو قطع أشجارها أو إبادة حيواناتها، ومراعاة الكرامة في معاملة الأسرى طبقا للقوانين الدولية وعدم التمثيل بالموتى ومنع تخريب المنازل والمنشآت المدنية ومصادر المياه.

1-4 التضخم السكاني غير الرشيد: وخاصة في مدن الدول النامية وتدهور الأحوال المعيشية في المناطق العشوائية وتزايد الطلب على الموارد والخدمات الصحية والاجتماعية.

1-5 تدهور قاعدة الموارد الطبيعية: واستمرار استنزافها لدعم أنماط الإنتاج والاستهلاك الحالية، مما يزيد في نضوب قاعدة الموارد الطبيعية وإعاقة تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية.

1-6 عدم توفير التقنيات الحديثة: والخبرات الفنية اللازمة لتنفيذ برامج التنمية المستدامة وخططها.

1-7 نقص الخبرات: اللازمة لدى الدول الإسلامية لتتمكن من الإيفاء بالالتزامات حيال قضايا البيئة العالمية، ومشاركة المجتمع الدولي في الجهود الرامية لوضع الحلول لهذه القضايا.

ونذكر منها أيضا ما يلي[1]:

- ✓ ظاهرة الفساد التي تقف عائقا أمام الجهود الرامية لتحقيق الاستدامة.
- ✓ استمرار الازدياد السكاني وزيادة الهجرة من الأرياف الى المناطق الحضرية.
- ✓ تفاقم الضغوط على الأنظمة الإيكولوجية وعلى المرافق والخدمات الحضرية.
- ✓ تلوث الجو والهواء وتراكم النفايات بشكل مزعج.
- ✓ وقوع الجزائر في منطقة خطرة معرضة لهزات الزلازل وأخطار الفيضانات.
- ✓ استمرار ظاهرة الجفاف وزيادة التصحر.
- ✓ النقص الحاد في الموارد المائية وتلوثها، وندرة الأراضي الصالحة للاستغلال في النشاطات الزراعية المختلفة، ونقص الطاقة المتجددة في بعض المناطق.
- ✓ حداثة تجربة المجتمع المدني وعدم مشاركته الفعالة في وضع وتنفيذ استراتيجيات وبرامج التنمية المستدامة.

[1] خلفة سارة، عيساوي فلة، مرجع سبق ذكره، ص 33-34.

2-تحديات التنمية المستدامة:

ونذكر منها ما يلي[1]:

- ✓ ضرورة التزام الدول المتقدمة بزيادة المساعدات المالية الموجهة إلى الدول النامية، بما يساهم في دعم برامج التنمية المستدامة ورفع نسبتها من الناتج الوطني.
- ✓ تمويل برامج التنمية في مجالات التعليم، الصحة والبنية التحتية، خاصة لفائدة الفئات الأقل نموا، مع إشراك الحكومات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص في تحمل المسؤولية.
- ✓ إنشاء وتطوير المرافق الأساسية، ورعاية الأمومة والطفولة، وتبني سياسات فعالة لضمان كفاءة الخدمات العمومية وتحسين مستوى الأداء التنموي.
- ✓ تشجيع الاستثمار الداخلي والأجنبي من خلال إقامة شراكات حقيقية، وتمكين الدول النامية، من الاندماج في السوق المحلية والعالمية، خاصة في إطار منظمة التجارة العالمية.
- ✓ البحث عن مصادر تمويل جديدة ومبتكرة لدعم جهود التنمية في الدول النامية وتعزيز قدرتها على مواجهة التحديات الاقتصادية.
- ✓ نقل التكنولوجيا الحديثة وتوطينها، وتشجيع البحث العلمي، ونشر الوعي بأهمية الابتكار في تحقيق التنمية المستدامة بأقل تكلفة وفي أقصر وقت ممكن.
- ✓ التأكيد على أهمية حماية التراث الحضاري باعتباره عنصرا للهوية الثقافية ومعززا للتماسك الاجتماعي ودافعا للعمل التنموي.
- ✓ ضمان مشاركة فعالة وعادلة للدول النامية في مراكز صنع القرار داخل المؤسسات الاقتصادية الدولية، والعمل على تحقيق مزيد من الشفافية والإنصاف في النظام الاقتصادي العالمي.

أما بالنسبة لمواجهة التحديات البيئية في الجزائر، وعلى رأسها:

- ✓ التصحر وتدهور الأراضي الزراعية.
- ✓ التوسع العمراني على حساب الأراضي الخصبة.
- ✓ تلوث الهواء الناتج عن وسائل النقل والنفايات.
- ✓ تلوث المياه بسبب المخلفات الصناعية وضعف شبكات الصرف الصحي.
- ✓ ندرة الموارد المائية والحجة الى تطوير حلول بديلة كتحلية مياه البحر.

[1] قاشي علال، مرجع سبق ذكره، ص09-10.

المطلب الرابع: علاقة الجباية البيئية بالتنمية المستدامة

تعد الجباية البيئية من أهم الآليات الاقتصادية التي تعتمدها الدول لدعم مسار التنمية المستدامة، إذ تقوم على توظيف الأدوات الضريبية للحد من الأنشطة الملوثة وتشجيع السلوكيات الصديقة للبيئة، فبموجب مبدأ "الملوث يدفع" تساهم هذه الجباية في إدماج التكلفة البيئية ضمن القرار الاقتصادي، بما يحقق توازنا بين متطلبات النمو الاقتصادي وحماية الموارد الطبيعية، كما توفر إيرادات يمكن توجيهها لتمويل المشاريع البيئية ودعم التحول نحو الطاقات النظيفة، الأمر الذي يعزز البعد البيئي دون إغفال البعدين الاقتصادي والاجتماعي، بحيث تمثل الجباية البيئية أداة استراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة وضمان استمرارية الموارد للأجيال القادمة.

أولا: علاقة البيئة بالتنمية المستدامة:

لقد كان مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة البشرية "1972" البداية الحقيقية للاهتمام بهذه العلاقة، إذ تمت مناقشة وجود إمكانية لتحقيق تنمية اقتصادية مع المحافظة على البيئة.

إن رأي دول العالم الثالث بالتنمية كأولوية مطلقة بات مشكلة أثناء التحضير لمؤتمر ستوكهولم، إذ أن هذه الدول لم تحبذ وبصورة مبدئية فكرة أن تعاون جميع الدول من أجل حماية البيئة يعد أمرا ضروريا، وأن الدول النامية التي ترغب بأن تصبح دولا صناعية لا تعطي أهمية للتكاليف البيئية، في حين كانت المشاكل البيئية مصدر قلق للدول الصناعية[1].

إلا أن إعلان ستوكهولم وخطة العمل يوضح طبيعة تلك العلاقة، وقد كرست كثيرا من المبادئ للتنمية الاقتصادية والاجتماعية كشرط لحماية البيئة.

وهذا ما أكده أحد تقارير المهتمين بحماية البيئة " لقد نجح مؤتمر قمة الأرض الذي عقد عام 1992 في أن ينهض ضمير العالم إلى تحقيق تنمية مستدامة بيئيا ".

وبالرجوع لنص المادة (04) من القانون 10/03 التي ترى أن مفهوم التنمية المستدامة يعني التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية.

لقد أدى الارتباط الوثيق بين البيئة والتنمية المستدامة إلى ظهور مفهوم التنمية يوصف بالمستدامة وهي تنمية قابلة للاستمرار، وتهدف إلى الاهتمام بالعلاقة المتبادلة ما بين الإنسان ومحيطه الطبيعي وبين المجتمع والتنمية والتركيز ليس فقط على الكم بل على النوع أيضا، وتهدف التنمية المستدامة أيضا الى الاهتمام بشكل رئيسي بتقييم الأثر البيئي والاجتماعي والاقتصادي للمشاريع التنموية، حيث أن البيئة هي المخزون الطبيعي

[1] سهير إبراهيم الحاجم الهيتي، **الاليات القانونية الدولية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2014، ص98.

للموارد التي يعتمد عليها الإنسان، وأن التنمية هي الأسلوب الذي تتبعه المجتمعات للوصول إلى الرفاهية والمنفعة، لذا فإن الأهداف التنموية والبيئية يكمل بعضها البعض[1].

انطلاقا مما سبق نستنتج ما يلي:

تعد البيئة والتنمية المستدامة عنصرين مترابطين لا يمكن الفصل بينهما إذ تقوم التنمية المستدامة على تحقيق التوازن بين متطلبات النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي من جهة، وحماية البيئة والحفاظ على مواردها من جهة أخرى، فاستغلال الموارد الطبيعية يجب أن يتم بطريقة عقلانية تضمن تلبية حاجات الجيل الحاضر دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها، لذلك فإن حماية البيئة تمثل شرطا أساسيا لتحقيق تنمية مستدامة، كما أن التنمية السليمة تساهم بدورها في الحد من التدهور البيئي وتحقيق رفاهية الإنسان واستقرار المجتمع.

ثانيا: علاقة الجباية البيئية بالتنمية المستدامة:

تعد الجباية البيئية وسيلة مهمة من جملة الوسائل والأدوات الهادفة إلى المحافظة على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، وما يلي يبين العلاقة بين الجباية البيئية والتنمية المستدامة[2]:

- ✓ تعتبر الجباية البيئية وسيلة أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لأنها تساهم في حماية البيئة وتحقيق التوازن بين التنمية المستدامة والحفاظ على الموارد الطبيعية.
- ✓ تهدف إلى إدماج تكلفة الأضرار البيئية في أسعار السلع والخدمات مما يساعد على تقليل التلوث وتحقيق استعمال رشيد للموارد.
- ✓ تعمل على توجيه سلوك الأفراد والمؤسسات نحو ممارسات صديقة للبيئة من خلال فرض ضرائب على الأنشطة الملوثة.
- ✓ تساهم في تحسين الإطار المعيشي من خلال الحد من التلوث والأضرار البيئية المختلفة.
- ✓ تشجيع على الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية والتكنولوجيا النظيفة.
- ✓ تعزز الوعي البيئي والمشاركة المجتمعية في حماية البيئة.
- ✓ توفر إيرادات مالية يمكن استخدامها لتمويل مشاريع بيئية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- ✓ تساعد على تحفيز الابتكار والتجديد في المجال البيئي مما يدعم الاقتصاد الأخضر.

---

[1] عمارة هدى، **البيئة والتنمية المستدامة تجربة الجزائر**، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد 06، العدد 2، 2017، ص 510-511.

[2] بوعزة عبد القادر، عامر حاج دحو، **الجباية البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، العدد 108، المجلد 24، سنة 2018، ص366.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

بعد تطرقنا لأهم الجوانب النظرية التي تناولت موضوع دور الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر تم التطرق في هذا المبحث لبعض الدراسات التي تناولت موضوع المذكرة أو كانت لها علاقة به، إضافة إلى محاولة إجراء مقارنة بين هاته الدراسات والدراسة التي قمنا بها من حيث أوجه التشابه والاختلاف فيما بينها وكيفية الاستفادة منها.

المطلب الأول: الرسائل الجامعية باللغة العربية

أولا: حمدي شريف الجيلالي

بعنوان" **دراسة الجباية البيئية بالنمو والتنمية المستدامة _حالة الجزائر 2009-2021_**"، رسالة أطروحة دكتوراه، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، السنة الدراسية 2024/2023.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز العلاقة بين الجباية البيئية والنمو والتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2009-2021، مستعملين المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن علاقة الجباية البيئية بالنمو والتنمية المستدامة متبادلة باعتماد كل منهما على الآخر، تساهم في الحد من الأضرار البيئية، ترشيد استغلال الموارد الطبيعية وتبني التنمية التي تحقق التوازن بين المتطلبات الضرورية والمحافظة على البيئة.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن الجباية البيئية تساهم في تخفيض التلوث والحد من الأخطار البيئية، ومساهمتها في المحافظة على الموارد الطبيعية وترشيد عملية الاستخراج، الاستغلال، الإنتاج والاستهلاك، وتساهم الجباية البيئية في تمويل الصندوق الوطني للتلوث المخصص لتغطية نفقات الأخطار الناجمة عن التلوث والأضرار البيئية، وتساهم في إحداث توازن بين المتطلبات الضرورية والمحافظة على البيئة في إطار ضمان استمرارية الحياة على وجه الأرض وتحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع التي تأتي عن طريق التنمية، وكذلك تساهم في تحيين وسائل الإنتاج من خلال استبدال وسائل ومعدات ملوثة بأخرى غير ملوثة أو أقل تلويثا، إضافة إلى مساهمتها في دعم الناتج المحلي الإجمالي الذي ينعكس على مستوى النمو الاقتصادي.

ثانيا: السعيد زنات

بعنوان" **دور الجباية الضرائب والرسوم البيئية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة –دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية–**، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، السنة الدراسية 2020/2019.

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة التأكد من أن منظومة الضرائب والرسوم البيئية من شأنها إرساء الأخذ في الحسبان البعد البيئي في القرارات الاستراتيجية للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر بالإضافة إلى أن هذه المنظومة على المستوى الكلي تشكل سياسة بيئية حقيقية تستطيع من خلالها هذه المؤسسة خلق ميزة تنافسية بخصوص الجوانب البيئية لمنتجاتها وبالتالي خلق ميزة تنافسية بخصوص الجوانب البيئية لأنشطتها.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن هناك رهانات عديدة تواجه المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، كرهان المياه، ورهان الطاقة، ورهان متطلبات الأطراف ذات المصلحة...وغيرها، تتطلع المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لكسب رهانات التنمية المستدامة، المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، تعمل جاهدة على دمج الجوانب البيئية في مختلف أنشطتها، الأخذ بالحسبان الانشغالات البيئية أثناء قيام المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لمختلف أنشطتها، سببه ليس فقط الضرائب والرسوم البيئية، إنما كذلك وعيها البيئي الذي بدا يرسخ من فترة لأخرى، إضافة إلى قيام المؤسسة الاقتصادية الجزائرية بدمج الجوانب البيئية في عمق أنشطتها، انعكس في تبنيها للمنتجات الآمنة بيئيا، ولاتزال المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تولي اهتمام أكثر للربحية على الاهتمام بالجوانب البيئية خاصة وأن غالبية المؤسسات الاقتصادية هي صغيرة ومتوسطة.

أما فيما يخص أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة الذكر ومذكرتنا فهي موضحة في الجدول الموالي، كما أن هذا الجدول يوضح ما استفدنا من هذه الدراسات.

الجدول رقم (01-04): المقارنة بين دراستنا والرسائل الجامعية باللغة العربية

الدراسة السابقة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة
حمدي شريف الجيلالي،2024/2023	كلتا الدراستين تناولتا متغيرين هما الجباية البيئية والتنمية المستدامة.	-دراسة النمو الاقتصادي وعلاقته بالجباية البيئية. -دراسة الجباية وعلاقتها بالتنمية المستدامة. -دراسة تفصيلية للبيئة والتلوث البيئي.	تمت الاستفادة من تدعيم المفاهيم المتعلقة بالجباية البيئية والتنمية المستدامة، والاستفادة من نتائجها على أهمية تطبيق الرسوم البيئية لزيادة الناتج المحلي والإيرادات.
السعيد زنات 2020/2019	كلتا الدراستين تهدفان إلى إبراز دور الجباية البيئية في تحقيق التنمية	-التطرق إلى رهانات التنمية الاقتصادية. -دراسة تجارب عن	الاستفادة من المنهجية المتبعة في الدراسة الميدانية ودورها في

	المستدامة.	الجباية البيئية. -اختلاف منهج البحث في الجانب التطبيقي (استبيان).	تحقيق أبعاد التنمية المستدامة مماثلة في دراستنا الحالية.

المصدر: من إعداد الطلبة

المطلب الثاني: المقالات العلمية باللغة العربية

أولا: دراسة بن لبيض بوبكر وبن سالم أحمد عبد الرحمان

بعنوان" **الجباية البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة**"، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، المجلد 18، العدد 02، السنة 2025.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية الجباية البيئية كوسيلة فعالة للحد من التلوث البيئي من خلال فرض ضرائب ورسوم على الأنشطة الملوثة، بما يساهم في توجيه سلوك الأفراد والمؤسسات نحو ممارسات أكثر احتراما للبيئة، كما سعت إلى توضيح العلاقة بين السياسات الجبائية البيئية وأبعاد التنمية المستدامة، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض المفاهيم الأساسية للجباية البيئية وتحليل أهدافها، إضافة إلى إبراز دورها كأداة ردعية وتحفيزية في آن واحد، حيث لا يقتصر على فرض الأعباء الضريبية بل تشمل أيضا تقديم تحفيزات للأنشطة الصديقة للبيئة.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن الجباية البيئية تمثل أداة فعالة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال مساهمتها في الحد من التلوث، إصلاح الأضرار البيئية، وكذا تشجيع السلوك البيئي الرشيد، كما أكدت على أن تفعيل هذه الأداة بشكل متكامل من شأنه تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والبيئية، بما يضمن استدامة التنمية للأجيال الحالية والمستقبلية.

ثانيا: دراسة حمدي شريف الجيلالي، مخفي أمين

بعنوان" **دراسة واقع الجباية البيئية وعلاقتها بالتنمية المستدامة في الجزائر**، مجلة مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 05، العدد 02، السنة 2022.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز واقع تطبيق الجباية البيئية في الجزائر، وقياس مدى فعاليتها في حماية البيئة ودعم مسار التنمية المستدامة، وذلك من خلال عرض المفاهيم الأساسية المرتبطة بالموضوع، وتحليل الإطار القانوني والتنظيمي المعتمد في المجال، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل

القانون والتشريعات البيئية، والاستعانة بالبيانات والإحصائيات المتاحة خلال الفترة (2008-2017)، بهدف تقييم فعالية الأدوات الجبائية البيئية.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن الجزائر بذلت جهودا معتبرة في مجال حماية البيئة، من خلال سن مجموعة من القوانين وتطبيق أدوات جبائية ذات طابع تحفيزي وردعي، تهدف إلى التقليل من التلوث وتشجيع السلوك البيئي السليم، غير أن هذه الجهود رغم أهميتها لا تزال غير كافية لتحقيق الأهداف المرجوة للتنمية المستدامة، كما بينت الدراسة أن الجباية البيئية تساهم في الحد من التلوث والحفاظ على الموارد الطبيعية وتحقيق نوع من التوازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة، وأوصت بضرورة تعزيز فعالية هذه الأدوات وتفعيل القوانين بشكل أكبر، مع دعم التوعية البيئية وتشجيع الإنتاج النظيف.

أما فيما يخص أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة الذكر ومذكرتنا فهي موضحة في الجدول الموالي، كما أن هذا الجدول يوضح ما استفدنا من هذه الدراسات.

الجدول رقم(01-05): المقارنة بين دراستنا والمقالات العلمية باللغة العربية

الدراسة السابقة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة
بن لبيض بوبكر، بن سالم أحمد عبد الرحمان ، 2025	-الاعتماد في الدراسة على متغيرين: الجباية البيئية والتنمية المستدامة.	-تركيز نظري عام على المفهوم والدور.	-توضيح أهمية الجباية البيئية كأداة بيئية واقتصادية.
حمدي شريف الجيلالي، مخفي أمين، 2022	-الاعتماد على متغيرين: الجباية البيئية والتنمية المستدامة.	-دراسة ميدانية تحليلية تقيس الواقع والتطبيق.	-تقديم تقييم واقعي لمدى فعالية الجباية البيئية في الجزائر.

المصدر: من إعداد الطلبة

المطلب الثالث: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

أولا: دراسة Meriem SIGUERDJIDJENE

بعنوان" Ecological taxation in Algeria: A key lever for sustainable environmental governance"، **مجلة الدراسات القانونية المقارنة**، المجلد 11، العدد 02، 2025.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور الجباية البيئية في تكريس الحوكمة البيئية في الجزائر، من خلال تقييم مدى فعاليتها كأداة اقتصادية لتوجيه سلوك الفاعلين الاقتصاديين نحو ممارسات صديقة للبيئة، واختبار مدى انسجامها مع أهداف التنمية المستدامة، كما ركزت على دراسة الإطار القانوني والمؤسساتي المنظم لهذا النوع من الجباية ومدى قدرته على تحقيق الردع والتحفيز البيئي، واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي ، حيث تم

تحليل النصوص القانونية والسياسات البيئية المعتمدة، إضافة إلى تقييم الأداء الفعلي للجباية البيئية في ضوء التحديات التطبيقية مع اختبار فرضيتين أساسيتين تتعلقان بمدى مساهمة الجباية البيئية في تحقيق الانتقال البيئي وارتباط فعاليتها بجودة الحوكمة والرقابة، وقد قطعت الجزائر أشواطا مهمة في مجال إرساء سياسة بيئية متكاملة من خلال تدعيم الإطار التشريعي وإنشاء هيئات مختصة، وتوسيع نطاق الجباية البيئية لتشمل عدة مجالات كالتلوث الصناعي، النفايات، والطاقة.

غير أن هذه الجهود لم تنعكس بشكل كاف على فعالية النظام الجبائي البيئي حيث لا تزال مساهمته في الإيرادات العامة ضعيفة، كما أنه لم يحقق الهدف الأساسي المتمثل في تعديل سلوك الملوثين، ويرجع ذلك أساسا إلى اختلالات هيكلية أبرزها انخفاض معدلات الضرائب البيئية واعتماد نظام ضريبي ذي طابع ثابت لا يراعي حجم الضرر البيئي، الأمر الذي يقلل من أثره الردعي والتحفيزي، كما كشفت الدراسة عن ضعف آليات الرقابة والمتابعة الميدانية وغياب أدوات دقيقة لقياس مستويات التلوث، إضافة إلى انتشار ظاهرة التهرب الجبائي مما يحد من فعالية هذا النظام.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها ضرورة إجراء إصلاحات هيكلية عميقة من خلال إعادة توجيه النظام الجبائي البيئي نحو تحقيق وظيفة تحفيزية وردعية في آن واحد، عبر رفع معدلات الضرائب واعتماد ضرائب نسبية تعكس حجم الضرر البيئي، وتعزيز أدوات قياس التلوث وتكثيف الرقابة وتحسين التنسيق بين مختلف القطاعات، إضافة إلى نشر الوعي البيئي لدى الأفراد والمؤسسات ويعد ذلك شرطا أساسيا لتحويل الجباية البيئية إلى أداة فعالة لتحقيق الحوكمة البيئية والتنمية المستدامة في الجزائر.

أما فيما يخص أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة الذكر ومذكرتنا فهي موضحة في الجدول الموالي، كما أن هذا الجدول يوضح ما استفدنا من هذه الدراسات.

الجدول رقم(01-06): المقارنة بين دراستنا والدراسات السابقة باللغة الأجنبية

الدراسة السابقة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة
Meriem SIGUERDJIDJENE، 2025	-كلتا الدراستين تناولتا الجباية البيئية. -استعمال المنهج التحليلي.	-التطرق الى متغير ثاني مختلف: التنمية المستدامة والحوكمة البيئية. -عدم تطرقهم للمنهج الوصفي.	-توضيح ضعف فعالية الجباية البيئية رغم وجود إطار قانوني.

المصدر: من إعداد الطلبة

خلاصة الفصل الأول:

لقد توصلنا في هذا الفصل أن الجباية البيئية تلعب في الجزائر دورا مهما في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تطبيق مبدأ الملوث يدفع الذي يقوم على تحميل المتسبب في التلوث تكاليف الأضرار البيئية الناتجة عن نشاطه، ويساهم هذا المبدأ في توجيه سلوك الأفراد والمؤسسات نحو تقليل التلوث وترشيد استغلال الموارد الطبيعية عبر فرض ضرائب ورسوم على الأنشطة الملوثة، كما تساعد الجباية البيئية في توفير موارد مالية للدولة تستخدم في تمويل مشاريع حماية البيئة والتنمية المستدامة، مثل معالجة النفايات والطاقة النظيفة، وبالتالي فهي أداة فعالة لتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة في الجزائر.

الفصل الثاني:

الإطار التطبيقي للدراسة

تمهيد:

بعد تطرقنا للجانب النظري لموضوع الدراسة من خلال الفصل الأول الذي تناول الجوانب النظرية الأساسية المتعلقة بدور الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والذي يتضمن دراسة مجموعة من الإحصائيات من خلال مقابلة مع نائب مدير مديرية البيئة لولاية برج بوعريريج والوثائق المقدمة من طرف مصلحة مديرية البيئة ومختلف التقارير، تم التطرق إلى:

المبحث الأول: تقديم عام لمديرية البيئة برج بوعريريج.

المبحث الثاني: إيرادات أنواع الجباية البيئية في برج بوعريريج خلال الفترة 2014-2018.

المبحث الأول: تقديم عام لمديرية البيئة لولاية برج بوعريريج

تعد مديرية البيئة هيئة محورية في تجسيد السياسات البيئية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال سهرها على حماية الموارد الطبيعية ومراقبة الأنشطة الملوثة، كما تلعب دورا هاما في تنفيذ التشريعات البيئية والتنسيق مع مختلف الهيئات، خاصة فيما يتعلق بتطبيق الجباية البيئية، بما يساهم في الحد من التلوث وتعزيز التوازن بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة.

المطلب الأول: تعريف ونشأة مديرية البيئة لولاية برج بوعريريج

سنتطرق في هذا المطلب إلى عنصرين تعريف ونشأة المديرية.

أولا: التعريف بمديرية البيئية لولاية برج بوعريريج

المديرية هيئة عمومية تابعة للدولة ذات طابع إداري تابعة لوزارة البيئة والطاقات المتجددة وقد تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-494 المؤرخ في 2003/12/17 المعدل والمتم للمرسوم التنفيذي رقم 96-60 المؤرخ في 1996/01/27 والمتضمن إحداث مفتشية البيئة في الولاية.

ويقع مقر مديرية البيئة بحي 750 مسكن طريق مجانة ببلدية برج بوعريريج، وتتربع على مساحة مبنية تقدر ب: 747م².

ثانيا: نشأة مديرية البيئة

تم إنشاء مديرية البيئة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 494/03 المؤرخ في 2003/12/17 والمتم بالمرسوم التنفيذي رقم 602/96 المؤرخ في 01/27/ 1996 والمتضمن إحداث مفتشية البيئة في الولاية.

ثالثا: الهيئات الواقعة تحت وزارة البيئة

بغية تجسيد السياسات البيئية التي أقرتها السلطات العليا في البلاد، تم استحداث أدوات الرافقة لهاته السياسات وتتمثل في الهيئات الواقعة تحت الوزارة الوصية وهي:

3-1 دار البيئة: ومن مهامها:

- ✓ القيام بمهام وأنشطة ترقية التربية البيئية،
- ✓ القيام بالأنشطة التحسيسية حول مختلف المواضيع المتعلقة بحماية البيئة،
- ✓ القيام بدورات تكوينية حول البيئة،
- ✓ إحياء التظاهرات والفعاليات المتعلقة بالأنشطة البيئية،

3-2 فرع المركز الوطني للتكنولوجيات إنتاج أكثر نقاء: ومن مهامه:

- ✓ مرافقة المؤسسات الصناعية لترقية مفهوم التكنولوجيات إنتاج وأكثر نقاء،
- ✓ التحسيس والتوعية حول استخدام التكنولوجيات النظيفة وأكثر نقاء،
- ✓ مرافقة المستثمرين من أجل استخدام والاستثمار في مجال التكنولوجيات الأكثر نقاء،
- ✓ القيام بالدراسات المتعلقة بالأنشطة الصناعية البيئية،
- ✓ مراقبة وضعية الأنشطة الصناعية والاستثمار في مجال استخدام التكنولوجيات والطاقة.

3-3 محطة المراقبة للمرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة: ومن مهامها:

- ✓ القيام بمختلف التحاليل الفيزيائية والكيميائية للسوائل والمصبات الصناعية المطروحة من طرف المؤسسات المصنفة،
- ✓ القيام بتحاليل لمياه المستعملة المطروحة في الأوساط الخارجية.

3-4 المكتب الجهوي للوكالة الوطنية للنفايات: ومن مهامه:

- ✓ تقديم الدعم التقني للجماعات المحلية الراغبة في تحسين وتنظيم عملية تسيير النفايات،
- ✓ مرافقة المؤسسات من أجل تسيير أفضل لنفاياتها،
- ✓ مرافقة الجماعات المحلية لتحصيل ضريبة جمع النفايات المنزلية وما شابهها،
- ✓ دراسة وإنشاء والمرافقة التقنية لمراكز الردم التقني والمفارغ المراقبة.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمديرية البيئة

يرتكز الهيكل التنظيمي لمديرية البيئة على مجموعة من الوظائف تتفاعل فيما بينها لأجل تحقيق أهداف المؤسسة، من خلال تحديد وتوزيع المسؤوليات وتقسيم العمل لمختلف مصالح المؤسسة ووحداتها، والشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي لمديرية البيئة:

الشكل رقم(02-01): الهيكل التنظيمي لمديرية البيئة لولاية برج بوعريريج

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات ووثائق المؤسسة

طبقا لأحكام المادة 03 من المرسوم رقم 96-60 المؤرخ في 27 جانفي 1996 المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 03-494 والمؤرخ في 17 ديسمبر 2003 المتضمن إحداث مديرية البيئة في الولاية ووفقا للقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 2 ماي 2007 الذي يتضمن تنظيم مديريات البيئة للولاية، فإن التنظيم الهيكلي لمديرية البيئة لولاية برج بوعريريج ينقسم إلى:

- ✓ 04 مصالح.
- ✓ 09 مكاتب.

وتضم المصالح:

أولا: مصلحة المحافظة على التنوع البيولوجي والأنظمة البيئية: والتي تتكلف بجرد وتثمين مختلف الأنظمة البيئية والمواقع الطبيعية التي يجب حمايتها ومتابعة تنفيذ وسائل التدخل وتتضمن مكتبين:

- ✓ مكتب حماية الحيوان والنبات.
- ✓ مكتب المحافظة على الأنظمة البيئية.

ثانيا: مصلحة البيئة الحضرية والصناعية: والتي تكلف بمتابعة وتقييم الدراسات ومراقبة منشآت المعالجة وإزالة التلوث في المجال الحضري وتكلف كذلك بأخذ ومتابعة التدابير التي تهدف إلى الوقاية من التلوث والأضرار الصناعية وتنفيذ الأحكام التنظيمية المتعلقة بالمنشآت المصنفة الصناعي وترقية نشاطات استرجاع النفايات الخاصة وتحتوي على مكتبين:

- ✓ مكتب ترقية نشاطات جمع النفايات المنزلية وما شابهها والجامدة واسترجاعها ومعالجتها.
- ✓ مكتب المنشآت المصنفة والأخطار التكنولوجية والنفايات الخاصة وتثمينها.

ثالثا: مصلحة التنظيم والتراخيص والتحسيس والإعلام والتربية البيئية:

والتي تكلف بدراسة ومتابعة شؤون المنازعات التي يكون فيها القطاع طرفا فيها وتنفيذ إجراءات الدراسة وموجز التأثير في البيئة وتكلف بتنفيذ البرامج المتعلقة بالتحسيس والاتصال والاعلام والتربية البيئية وتتضمن ثلاث مكاتب:

- ✓ مكتب التنظيم والمنازعات.
- ✓ مكتب التراخيص.
- ✓ مكتب التحسيس والإعلام والتربية البيئية.

رابعا: مصلحة الإدارة والوسائل: والتي تكلف بتسيير المستخدمين والوسائل والمحاسبة والميزانية وتتضمن مكتبين:

1_ مكتب تسيير المستخدمين: بحيث يسهر هذا المكتب على:

- ✓ التكفل بتسيير الحياة المهنية للموظف بداية من التعيين إلى غاية إنهاء علاقة العمل.

2_ مكتب الميزانية والوسائل: يسهر هذا المكتب على:

- ✓ متابعة ميزانية التسيير من خلال إعداد الميزانية وتأثيرها، وكذا متابعة استهلاك الاعتمادات المالية
- ✓ خلال السنة المالية، الالتزام بالنفقات العامة للمديرية.
- ✓ محاسبة الرواتب والأجور وكذا منحة المردودية.
- ✓ متابعة ميزانية التجهيز من خلال متابعة استهلاك الاعتمادات المخصصة لكل مشروع، وكذا الالتزام بالنفقات الخاصة بالتجهيز.
- ✓ متابعة البريد الصادر وكذا الوارد من وإلى الخزينة والمراقب المالي.

خامسا: المهام الموكلة للمديرية:

- ✓ السهر على تطبيق القوانين الخاصة بحماية البيئة.
- ✓ إعداد وتطبيق برنامج خاص بحماية البيئة عبر التراب الولائي.
- ✓ منح رخص استغلال المؤسسات المصنفة وفقا للتنظيمات المعمول بها من أجل حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.
- ✓ اقتراح كل التدابير الرامية لتحسين القوانين التي لها علاقة بحماية البيئة.
- ✓ اتخاذ كل الإجراءات اللازمة مع الهيئات المحلية للولاية لمقاومة كل أشكال التدهور البيئي وخاصة التلوث، التصحر وانجراف التربة والعمل على محافظة وتطوير التنوع البيئي وكذا التراث الحيواني الخاص بالصيد، مع تشجيع لتهيئة الحدائق العمومية والمساحات الخضراء.
- ✓ العمل على إعلام وتربية وتوعية المواطنين في المجال البيئي.
- ✓ اتخاذ كل الإجراءات الرامية لتحسين الإطار المعيشي للمواطن.
- ✓ مرافقة المستثمرين من أجل تجسيد مشاريع في إطار حماية البيئة والتنمية المستدامة.
- ✓ مراقبة كل أشكال التلوثات المضرة بالبيئة واقتراح سبل الوقاية في إطار التنمية المستدامة.

المبحث الثاني: إيرادات أنواع الجباية البيئية في برج بوعريريج خلال الفترة 2014-2018

بعدما تطرقنا في الفصل الأول على الجانب النظري للجباية البيئية والتنمية المستدامة فإننا في هذا المبحث سنتطرق للجانب التطبيقي للجباية البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الأول: تحليل التغير في إيرادات مجموعة من أنواع الجباية البيئية في برج بوعريريج خلال الفترة 2014-2018

تعد الجباية البيئية من الأدوات التي تعتمد عليها الدولة لتحقيق التوازن بين التنمية المستدامة وحماية البيئة حيث تهدف إلى الحد من الأنشطة الملوثة من خلال فرض ضرائب التي تلحق ضررا بالبيئة ولا يقتصر دورها على الجانب الردعي فقط بل يتعداه إلى تشجيع المؤسسات والأفراد على تبني سلوكيات صديقة للبيئة من خلال توجيههم نحو استعمال تكنولوجيات نظيفة وترشيد استهلاك الموارد الطبيعية، كما تساهم الجباية البيئية في توفير موارد مالية يمكن توجيهها لتمويل المشاريع البيئية وبرامج الحماية، مما يعزز من فعالية السياسات البيئية ويكرس مبدأ "الملوث يدفع" وبالتالي، فهي تعد وسيلة فعالة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال الربط بين البعد الاقتصادي والبيئي والاجتماعي.

أولا: آليات تطبيق الجباية البيئية

قيام مديرية البيئة بمجموعة من الإجراءات تمثلت في:

1. حددت مديرية البيئة الأنشطة والمواد الخاضعة للضريبة والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (02-01): نوع الضرائب البيئية

نوع الضرائب البيئية	ضرائب محصلة	ضرائب غير محصلة	ملاحظات
الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة	×		
الرسم على الأطر المطاطية الجديدة المستوردة	×		يتم إرسال وضعية تحصيل الضرائب نصف سنويا من طرف NaftTal

الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم المستوردة أو المصنعة محليا	×		
الرسم على الوقود	×		
الرسم على الأكياس البلاستيكية المستوردة/أو المصنعة محليا			تطبيقا للمادة 4من المرسوم 09-87، تم إرسال طلبات خطية إلى مصلحة الضرائب والجمارك لتحصيل هذه الضريبة، ولم يتم اتخذ أي إجراء.
الرسم التكميلي على المياه ذات المصدر الصناعي		×	تم التواصل مع خدمات O.N.E.D.D (محطة برج بوعريريج) للاتفاق على جميع العينات وتحديد معدل تدفق التصريف.
الرسم التشجيعي على عدم تخزين النفايات الصناعية		×	التصريحات السنوية للنفايات الخاصة والخطيرة من طرف المؤسسات لا تتضمن أي كميات
الرسم التشجيعي على عدم تخزين النفايات بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية		×	كل الهياكل الصحية في الولاية متعاقدة مع ECGET (مركز حرق النفايات الطبية)
الرسم على التلوث الجوي ذو المصدر الصناعي		×	لا تتوفر وسائل لتحديد العبء الملوث
رسم التطهير	×		يتم إرسال وضعية تحصيل هذه الضرائب من طرف APC

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير المقدمة من طرف مديرية البيئة الملحق رقم(02)

2. قيام مديرية البيئة بإحصاء عدد المؤسسات المصنفة الخاضعة للضريبة على الرسم للنشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (02-02): طبيعة وعدد المؤسسات المصنفة الخاضعة للضريبة على الرسم للنشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة

السنوات	المؤسسات المصنفة المحصاة	نظام الترخيص	منها AW	منها A/ PAPC	المؤسسة المصرحة
2014	1210	1	94	237	878
2015	1557	2	110	291	1154
2016	1764	1	134	309	1320
2017	1773	1	136	303	1333
2018	قيد الإحصاء				

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير المقدمة من طرف مديرية البيئة الملحق رقم (03)

ثانيا: تحليل التغير في إيرادات مجموعة من أهم انواع الجباية البيئية خلال الفترة 2014-2018

الجدول رقم (02-03): تطور إيرادات أهم أنواع الجباية 2014-2018

	الرسم على النشاطات الملوثة/ أو الخطيرة	الرسم على التلوث الجوي	الرسم على النفايات	المجموع	نسبة التغير
2014	7359000,00	111083112,2	156952,00	118599064,2	ـــــ
2015	9896000,00	96160761,29	117720,00	106174481,29	**%-10,48**
2016	30677000,00	117505054,2	1192795,00	149374849,2	**%40,69**

2017	20967181,82	103140430,5	7879580,00	131987192,32	**-%11,64**
2018	12636605,15	117185514,7	4113067,00	133935186,85	**%1,47**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير المقدمة من طرف مديرية البيئة الملحق رقم (04)

من خلال المعطيات يتضح لنا أن إيرادات الجباية البيئية عرفت تطور ملحوظ خلال الفترة 2014-2018، حيث تجاوز مجموعها 118599064,2 خلال سنة 2014 ليصل إلى 149374849,2 سنة 2016 بنسبة زيادة فاقت 40% عن السنة التي قبلها، إلا أن هذه الإيرادات في السنتين المواليتين شهدت انخفاض حاد إما بسبب تراجع في التحصيل أو النشاطات الخاضعة أو التعديلات التي طرأت على أغلب الرسوم خلا السنة 2018.

أن الرسوم البيئية خلال الفترة 2014-2018 ترتكز على رسوم التلوث الجوي حيث كانت في تزايد من 111083112,2 سنة 2014 إلى 117185514,7، وشهدت قفزة نوعية لاسيما في الرسم على النشاطات الملوثة و/أو الخطيرة على البيئة سنة 2016 ب 30677000,00، ونفس الشيء بالنسبة للرسم على رفع القمامات المنزلية ب 7879580,00 سنة 2017.

ثالثا: تحليل إيرادات الرسم على النشاطات الملوثة و/أو الخطيرة على البيئة خلال الفترة 2014-2018

تم التطرق إلى هذا النوع من الرسم في الجانب النظري أن هذا الرسم يطبق على النشاطات لمرفقة قائمتها بالمرسوم تنفيذي رقم 09-336 المؤرخ 20 أكتوبر 2009 الذي حدد النشاطات الخاضعة للرسم على النشاطات الملوثة والخطيرة على البيئة والمعامل المضاعف عليها، والجدول التالي يوضح إيرادات الرسم على النشاطات الملوثة و/أو الخطيرة لكل بلدية لولاية برج بوعريريج:

الجدول رقم (02-04): مجموع الايرادات للرسم على النشاطات الملوثة و/أو الخطيرة على البيئة من طرف قباضة البلدية

	2014	2015	2016	2017	2018
بلدية برج الغدير	___	917000,00	9305000,00	2861000,00	1122000,00
بلدية المنصورة	1480000,00	993000,00	390000,00	___	___
بلدية راس الواد	496000,00	44000,00	224000,00	690000,00	___
بلدية برج بوعريريج	1220000,00	2887000,00	15629000,00	10962181,82	300000,00
بلدية مجانة	35000,00	1735000,00	1426000,00	1390000,00	___
بلدية جعافرة	2000,00	2000,00	2000,00	18000,00	___

بلدية عين تاغروت	1592000,00	336000,00	1690000,00	1342000,00	3142000,00
بلدية حسناوة	160000,00	___	72000,00	10000,00	___
بلدية الحمادية	2356000,00	2586000,00	1939000,00	3694000,00	10000,00
المجموع	**7359000,00**	**9896000,00**	**30677000,00**	**20967181,82**	**4570455,45**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير المقدمة من طرف مديرية البيئة الملحق رقم (05)

من خلال المعطيات نلاحظ أن بلدية برج الغدير شهدت ارتفاعا ملحوظا في سنة 2016 بينما في السنتين 2017-2018 شهدت تراجعا ملحوظا جدا، وكذلك بلدية منصورة انخفضت انخفاض حاد وأظهرت غيابا في السنوات الأخيرة مما يعكس ضعف التحصيل، بينما بلدية راس الواد تراجعت في السنوات الأولى (2014_2015-2016) إلا أنها ارتفعت بنسبة ضئيلة في 2017، على عكس بلدية برج بوعريريج التي ساهمت بشكل كبير في إجمالي التحصيل خاصة في سنتي 2016-2017 أكثر من 10 ملاين، أما بلدية مجانة فعرفت استقرارا نسبيا، أما حسناوة وجعافرة فهما التي ساهمتا بشكل ضئيل جدا، بلدية عين تاغروت في الأول سجلت تذبذبا إلا أنها حققت ارتفاعا في سنة 2018، بلدية الحمادية شهدت استقرارا نسبيا مع ارتفاع واضح سنة 2017 ثم انخفاض حاد سنة 2018 نلاحظ أن سنة 2016 تمثل الذروة في التحصيل، بينما سنة 2018 شهدت انخفاضا كبيرا، ما يدل على عدم استقرار الموارد الجبائية.

3-1تحليل التغير في إيرادات الرسم على النشاطات الملوثة و/او الخطيرة على البيئة خلال الفترة 2014-2018

الجدول رقم (02-05): المبالغ المحصلة

	الوعاء الضريبي	التحصيل	النسبة
2014	40159000,00	7359000,00	%18,32
2015	49606000,00	9896000,00	%19,94
2016	57488000,00	30677000,00	%53,36
2017	56615000,00	20967181,82	%37,03
2018	قيد الإنجاز	1263605,15	ــــ

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير المقدمة من طرف مديرية البيئة الملحق رقم (04)

من خلال المعطيات والأرقام الموضحة في الجدول يتضح لنا أن التحصيل في السنتين الأولى كان بنسبة ضئيلة جدا، لكنه عرف ارتفاع حاد سنة 2016، إلا أنها تراجعت مرة أخرى سنة 2017 بنسبة ضئيلة، كما أنها لم تقم بإنشاء الوعاء الضريبي في سنة 2018.

الشكل رقم (02_02): نسبة التغير في إيرادات الرسم على النشاطات الملوثة والخطيرة على البيئة خلال الفترة 2014-2018

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02-05)

3-2 تخصيص حاصل الرسم على النشاطات الملوثة و/أو الخطيرة على البيئة

هذا الرسم كان مخصصا كليا لصالح الصندوق الوطني للبيئة، حتى سنة 2018 أين صار جزء منه يخصص لصالح ميزانية الدولة (المادة 61 من قانون المالية 2018). كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (02-06): تخصيص حاصل رسم على النشاطات الملوثة و/أو الخطيرة البيئة

السنة	مبلغ الرسم	حصة الصندوق الخاص بالبيئة		حصة ميزانية الدولة	
2014	7359000,00	**%100**	7359000,00		
2015	9896000,00	**%100**	9896000,00		
2016	30677000,00	**%100**	30677000,00		
2017	20967181,82	**%100**	20967181,82		
2018	1263605,15	**%67**	846615,4505	**%33**	416989,6995

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المادة 61 من قانون المالية 2018

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أنه في السنوات الأربع الأولى 2017/2014 كان حاصل الرسم يخصص كليا للصندوق الخاص بالبيئة، حتى 2018 أصبح ينقسم إلى 67% للصندوق الخاص بالبيئة والباقي بنسبة 33% لميزانية الدولة.

الشكل رقم (02-03): تخصيص حاصل الرسم على النشاطات الملوثة و/أو الخطيرة خلال الفترة 2014-2018

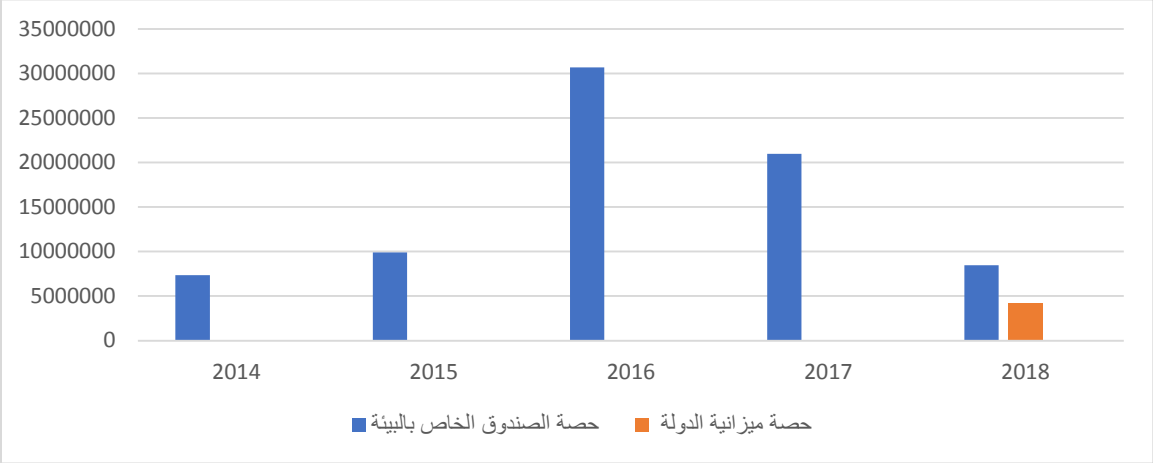

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02-06)

رابعا: تحليل إيرادات التغير في إيرادات الرسم على تلوث الغلاف الجوي خلال الفترة 2014-2018

4-1 تحليل إيرادات التغير في إيرادات الرسم على الوقود خلال الفترة 2014-2018:

تم التطرق إلى الرسم على الوقود في الجانب النظري أنه في المادة 38 قانون المالية 2002 يؤسس رسم على الوقود تحدد تعريفته بدينار واحد (1) دج لكل لتر من البنزين "الممتاز" و"العادي" بالرصاص، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (02-07): إيرادات التغير في إيرادات الرسم على الوقود خلال الفترة 2014-2018

السنة	مبلغ الرسم	نسبة التغير	حصة الصندوق الوطني للطرق والطرق السريعة		حصة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث	
2014	98440301,4	____	49220150,7	50%	49220150,7	50%
2015	86150210,3	%-12,48	43075105,15	50%	43075105,15	50%

2016	102093324,9	%18,51	50%	51046662,45	50%	51046662,45
2017	94032360	%-7,89	50%	47016180	50%	47016180
2018	101013874,20	%7,42	50%	50506937,1	50%	50506937,1

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات مديرية البيئة الملحق (04) والمادة 38 من قانون المالية 2002

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن إيرادات الرسم على الوقود كان في تطور ملحوظ من سنة 2014 إلى 2016 ب 102093324,9 بنسبة 18,51% مقارنة للسنة التي قبلها 2015 لكنها شهدت بعد ذلك انخفاض حاد بنسبة 7,89-% إلا أنها ارتفعت لكن بنسبة ضئيلة جدا 7,42% سنة 2018. والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (02-04): تغير إيرادات الرسم على الوقود خلال الفترة 2014-2018

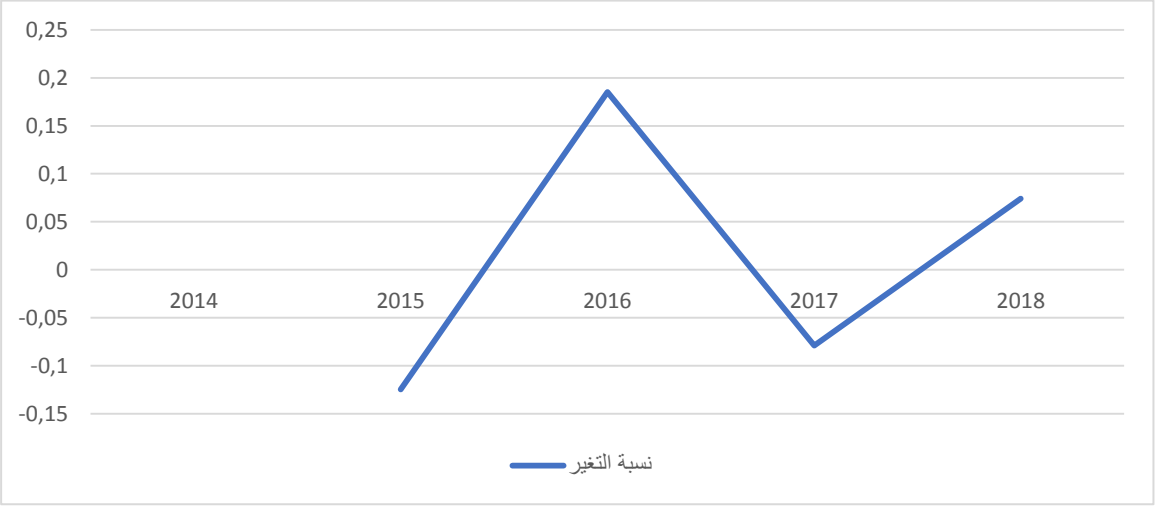

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(02-07)

كما أنه يخصص حاصل هذا الرسم بنسبة 50% لصندوق الوطني للطرق والطرق السريعة، و50% لصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (02-05): تخصيص حاصل الرسم على الوقود خلال الفترة 2014-2018

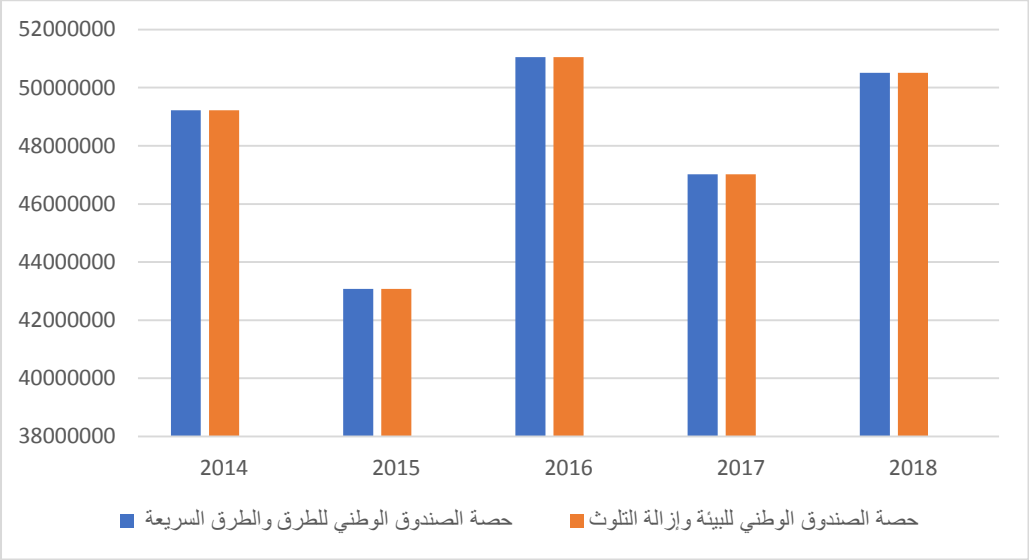

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02-07)

4-2تحليل التغير في إيرادات الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم المستوردة أو المصنعة محليا خلال الفترة 2014-2018

الجدول رقم (02-08): التغير في إيرادات الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم المستوردة أو المصنعة محليا خلال الفترة 2014-2018

السنة	مبلغ الرسم	نسبة التغير	البلديات 50%	الوطني للبيئة وإزالة التلوث 50%
2014	12542790,79	____	6321395,395	6321395,395
2015	3699669,25	-70,74	1849834,62	1849834,62
2016	15411289,26	316,55	7705644,63	7705644,63
2017	9016370,54	-41,49	4508185,27	4508185,27

	البلديات 34%	**ميزانية الدولة**	**الصندوق الوطني للبيئة والساحل**

				32%	**%34**
2018	15963590,50	77	5108348,96	5427620,77	5427620,77

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المعطيات المقدمة من طرف مديرية البيئة الملحق رقم (04)

من المعطيات نلاحظ إيرادات الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير المستوردة أو المصنعة محليا خلال الفترة 2014-2018 شهد تذبذبا خلال سنتي 2014 و2015 إلا انها استطاعت تحقيق ذروة سنة 2016 بنسبة 316,55% مع تراجع حاد في نسبة التغير ب 41,49-% ب 9016370,54 سنة 2017 وعادت بنسبة جيدة سنة 2018 ب 77%، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (02-06): نسبة تغير إيرادات الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير المستوردة أو المصنعة محليا خلال الفترة 2014-2018

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02-08)

عملية تخصيص حاصل الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير المستوردة أو المصنعة محليا (المادة 46 من قانون المالية التكميلي لسنة 2008) يخصص ب 50% لصالح البلديات، 50% لصالح الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث، ثم (المادة 66 من قانون المالية سنة 2018) التي عدلت عملية التخصيص ب 32% لصالح ميزانية الدولة، 34% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة والساحل، 34% لفائدة البلديات، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (02-07): تخصيص حاصل الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير المستوردة أو المصنعة محليا خلال الفترة 2014-2018

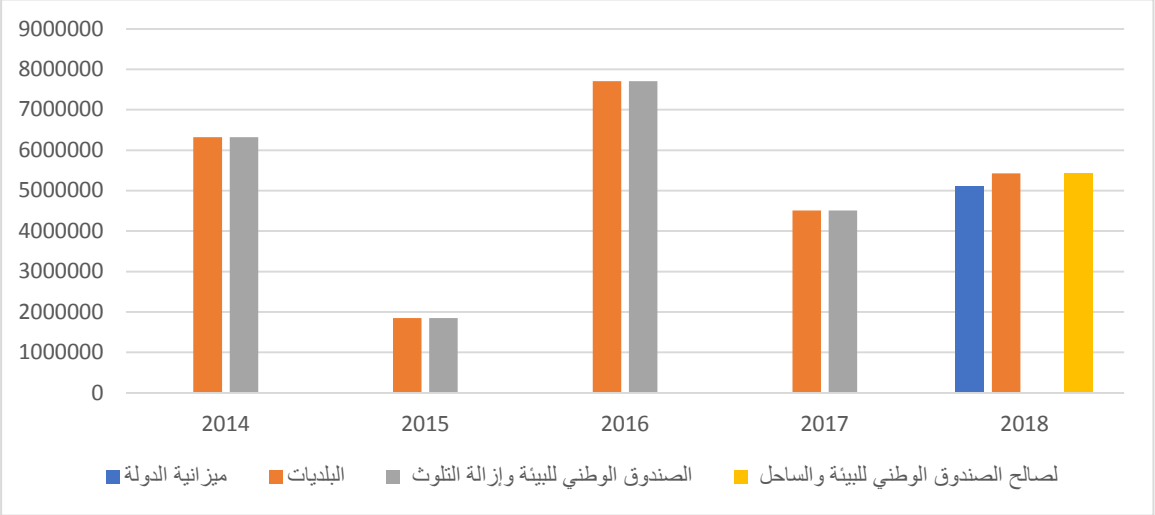

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02-08)

4-3 تحليل تغير إيرادات الرسم على الأطر المطاطية الجديدة خلال الفترة 2014-2018

الجدول رقم (02-09): تغير إيرادات الرسم على الأطر المطاطية الجديدة خلال الفترة 2014-2018

السنة	مبلغ الرسم	نسبة التغير	لصالح الصندوق الوطني للتراث الثقافي 10%	لصالح البلديات 40%	لصالح الصندوق للبيئة وإزالة التلوث 50%
2014	20,00	ــــــ	2	8	10
2015	6310881,75	%31554308,75	631088,175	2524352,7	3155440,875
2016	440,00	%-99,99	44	176	220
			لصالح ميزانية الدولة 35%	**لصالح البلديات**	**لصالح الصندوق الخاص بالتضامن**

					الوطني 30%
2017	91700,00	%20740,90	32095	32095	27510
2018	208050,00	%126,88	72817,5	72817,5	62415

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات مقدمة من طرف مديرية البيئة الملحق (04)

من خلال معطيات الجدول نلاحظ ان تغير إيرادات الرسم على الأطر المطاطية الجديدة خلال الفترة 2014-2018 شهد تطورا سريعا بنسبة 31554308,75% سنة 2015 مع انخفاض حاد سنة 2016 بنسبة 99,99-%، سنة2017 تطورت بنسبة كبيرة 20740,90%، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم(02-08): تغير إيرادات الرسم على الأطر المطاطية الجديدة خلال الفترة 2014-2018

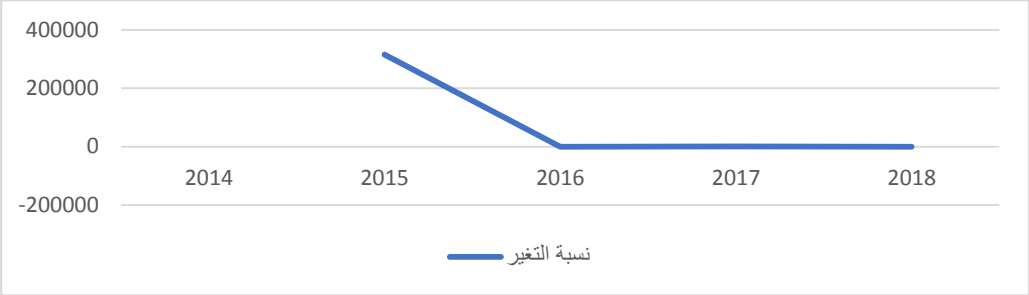

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02-09)

شهدت عملية تخصيص حاصل رسم على الأطر المطاطية الجديدة تعديلات منها بواسطة المادة 46 من قانون المالية التكميلي لسنة 2008 يخصص ب 10% لصالح الصندوق الوطني للتراث الثقافي، 40% لصالح ميزانية الدولة، 50% لصالح الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث. وتعديل سنة 2017 (المادة 112 من قانون المالية سنة 2017) ب 35% لصالح ميزانية الدولة، 30% لصالح الصندوق الخاص بالتضامن الوطني، 35% لصالح البلديات، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (02-09): تخصيص حاصل رسم الأطر المطاطية الجديدة خلال الفترة 2014-2018

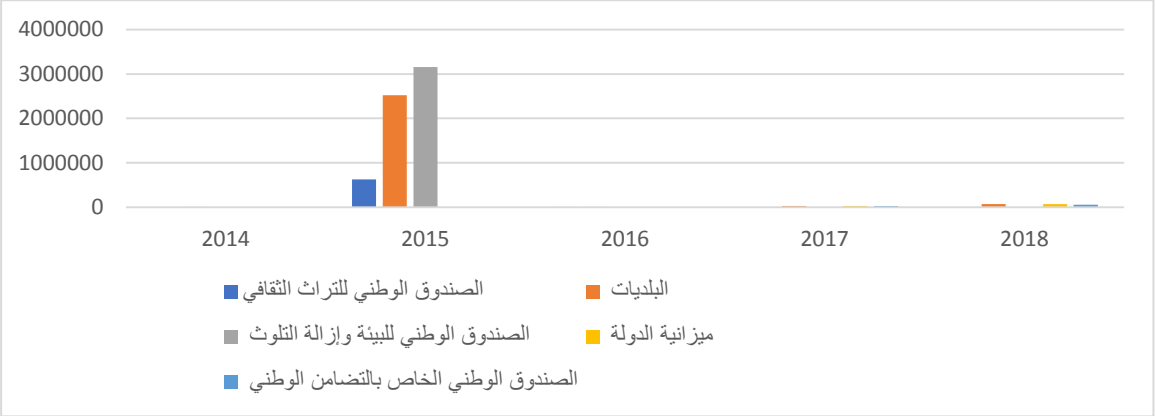

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02-09)

خامسا: تحليل التغير في إيرادات الرسم على رفع القمامات المنزلية خلال الفترة 2014-2018

الجدول رقم (02-10): تحليل التغير في إيرادات الرسم على رفع القمامات المنزلية خلال الفترة 2014-2018

السنة	مبلغ الرسم	نسبة التغير	حصة البلديات	
2014	156952,00	ــــــ	%100	156952,00
2015	117720,00	%-24,99	%100	117720,00
2016	1192795,00	%913,25	%100	1192795,00
2017	7879580,00	%560,59	%100	7879580,00
2018	4113067,00	%-47,80	%100	4113067,00

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات مقدمة من طرف مديرية البيئة الملحق رقم(04)

من خلال الجدول يلاحظ أن مبلغ الرسم شهد تطور كبير بنسبة 913,25% مقارنة بالسنة التي سبقتها 2015 بملغ 1192795 مع تراجع طفيف سنة 2017 بنسبة 560,59%، إلا أنها تراجعت بنسبة كبيرة جدا بنسبة 47,8-%، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم(02-10): نسبة تغير ايرادات الرسم على رفع القمامات المنزلية خلال الفترة 2014-2018

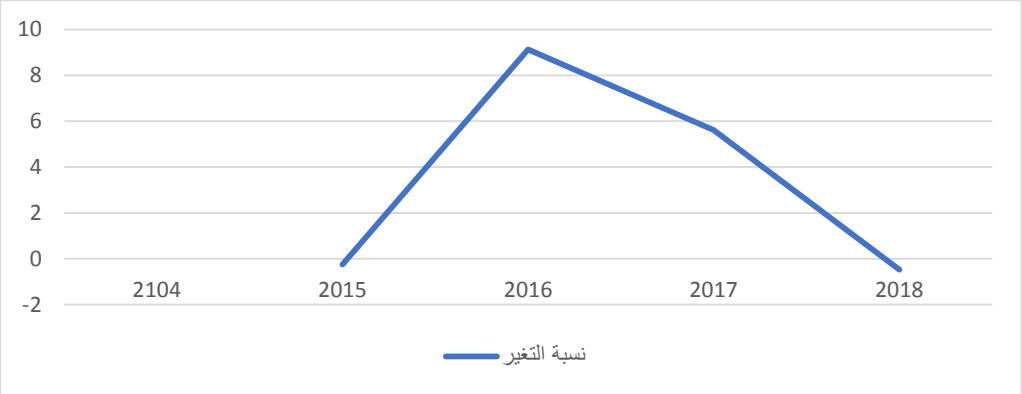

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02-10)

يتم تخصيص حاصل رسم على رفع قمامات المنزلية خلال الفترة 2014-2018 بنسبة 100% للبلديات

والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (02-11): تخصيص إيرادات الرسم على رفع القمامات المنزلية خلال الفترة 2014-2018

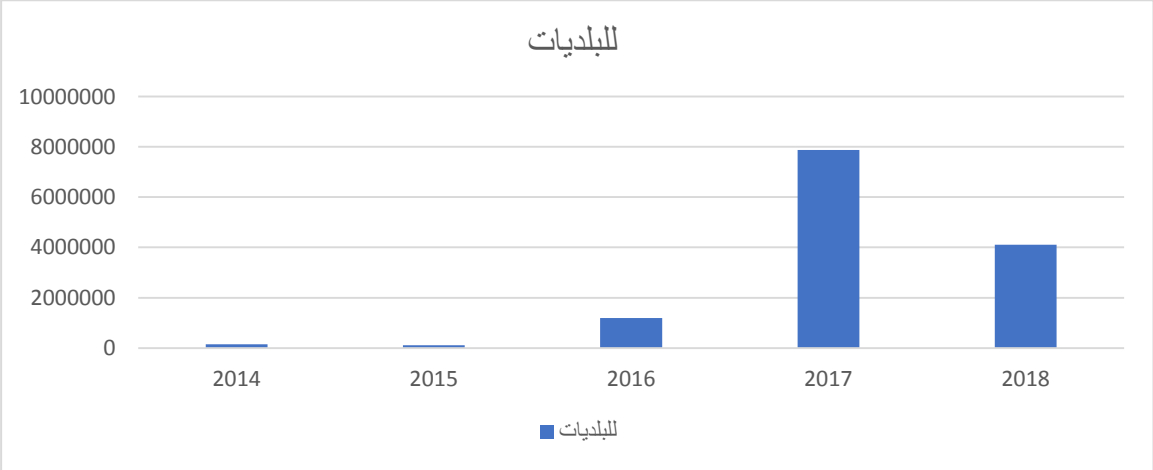

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02-10)

من خلال المعطيات نلاحظ أن سنة 2017 هي الأكثر مساهمة حيث بلغت 7879580.

المطلب الثاني: الجباية البيئية كأداة مالية لدعم التنمية المستدامة

تعد الجباية البيئية أداة اقتصادية تهدف إلى الحد من التلوث وفق مبدأ "الملوث يدفع"، كما تمثل في الوقت نفسه موردا ماليا مهما يساهم في دعم ميزانية الدولة وتخفيف الضغط على الإيرادات التقليدية، ولا يقتصر دورها على ذلك بل تمتد أهميتها إلى تمويل الجماعات المحلية خاصة البلديات، من خلال توجيه عائداتها لتمويل مشاريع بيئية وخدمات عمومية كإدارة النفايات والتطهير، مما يعزز تحقيق التنمية المستدامة عبر الربط بين البعدين البيئي والمالي.

أولا: الجباية البيئية كأداة مالية لتمويل ميزانية الدولة

حسب ما تم التطرق إليه سابقا أن الرسوم المخصصة لتمويل ميزانية الدولة خلال الفترة 2014-2018 قليلة جدا تكاد تكون معدومة، وهذه الرسوم غير مؤهلة لتساهم بنسبة كبيرة في تمويل التنمية المستدامة، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(02-11): إيرادات الجباية البيئية لتمويل ميزانية الدولة خلال الفترة 2014-2018

السنة	الرسم على النشاطات الملوثة و/أو الخطيرة	الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم المستوردة او المصنعة محليا	الرسم على الأطر المطاطية الجديدة	المجموع
2014	00	00	00	
2015	00	00	00	
2016	00	00	00	
2017	00	00	32095	32095
2018	416989,6995	5108348,96	72817,5	5598156,1595

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجداول رقم (02-06) و(02-08) و(02-09)

من خلال المعطيات نلاحظ أن مساهمة إيرادات الرسوم قليلة جدا خاصة الرسم على الأطر المطاطية الجديدة في مساهمته لتمويل ميزانية الدولة مقارنة بالرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم المستوردة او المصنعة محليا ب 5108348,96، التي كانت إيراداته الأكثر مساهمة في التمويل إضافة إلى الرسم على النشاطات الملوثة و/أو الخطيرة خلال الفترة 2014-2018، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (02-12): توزيع ايرادات الجباية البيئية خلال الفترة 2014-2018

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (02-10)

ثانيا: الجباية البيئية كأداة مالية لتمويل البلديات

إيرادات الجباية البيئية أكثر مساهمة في تمويل البلديات مقارنة بتمويل ميزانية الدولة مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة بشكل كبير والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (02-11): إيرادات الجباية البيئية لتمويل البلديات خلال الفترة 2014-2018

السنة	الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم المستوردة والمصنعة محليا	الرسم على الأطر المطاطية الجديدة	رسم التطهير	المجموع
2014	6321395,395	8	156952,00	6478355,395
2015	1849834,62	2524352,7	117720,00	4491907,32
2016	7705644,63	176	1192795,00	8898615,63
2017	4508185,27	32095	7879580,00	12419860,27
2018	5427620,77	72817,5	4113067,00	9613505,27

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(02-08) و(02-09) و(02-10)

نلاحظ أن الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم المستوردة والمصنعة محليا هو الأكثر مساهمة في تمويل البلديات مع الرسم على رفع القمامات المنزلية مقارنة بالرسم على الأطر المطاطية الجديدة، والشكل التالي يوضح:

الشكل رقم(02-13): توزيع ايرادات الجباية البيئية خلال الفترة 2014-2018

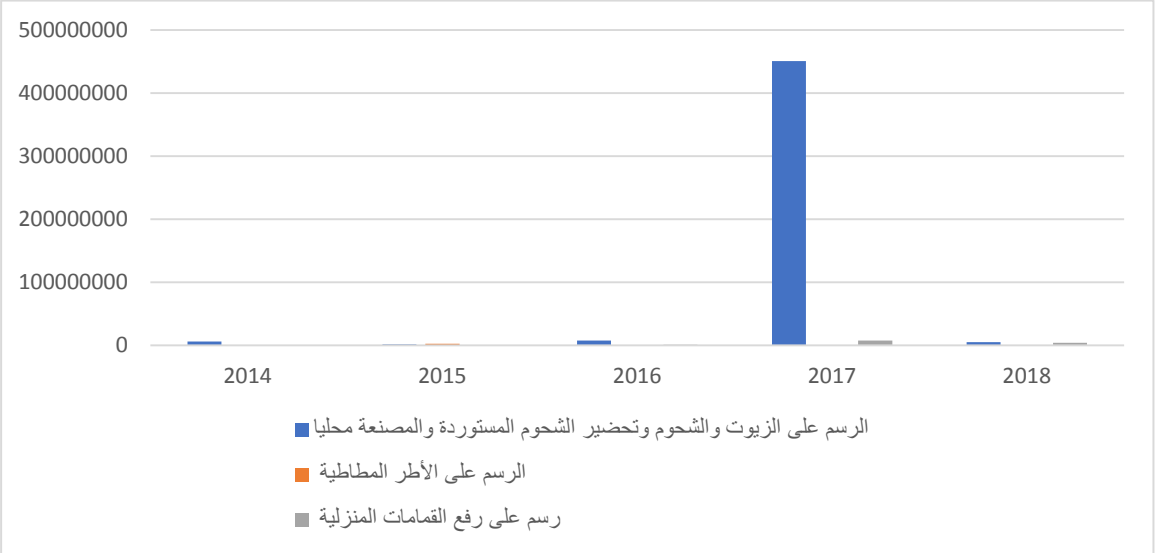

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02-12)

المطلب الثالث: آفاق التنمية المستدامة

من أجل تحقيق التنمية المستدامة، والتي تعبر عن توجه عاملين للحفاظ على البيئة، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والخروج من دائرة التخلف دون التفريط في واجب الولوج إلى أهداف التنمية المستدامة، باعتبار أن الجزائر تطمح إلى تحقيقها في مختلف الأماكن. وبهدف معرفة مدى مساهمة الجباية البيئية كإحدى الوسائل الهامة لتحقيق التنمية المستدامة في ولاية برج بوعريريج وجب معرفة مدى مساهمتها على الجانب البيئي والمحافظة على البيئة وتأثيرها على الجانب الاقتصادي والاجتماعي.

أولا: مساهمة الجباية البيئية في الجانب البيئي:

لقد نال قطاع البيئة اهتماما متزايدا بعد أن كان مهملا خلال السنوات السابقة الأمر الذي أدى إلى إخلال التوازن البيئي، وقد شهدت ولاية برج بوعريريج العديد من المشكلات البيئية ومظاهر التدهور البيئي الناتجة عن تبذير المياه وسوء معالجة النفايات، إضافة إلى الغازات والإفرازات الصناعية وغيرها من الملوثات التي خلفت آثارا سلبية وخيمة على الطبيعة، وفي هذا الإطار ساهمت الجباية البيئية بشكل مباشر وغير مباشر في الحد من هذه الآثار والتقليل من التدهور البيئي.

نوضح ذلك من خلال:

1- تساهم الجباية البيئية في الحد من الصراع والتنافس على استغلال مصادر الثروة، كما تساعد على التقليل من مظاهر التبذير والهدر في استعمال الموارد الطبيعية.

2-تعمل الجباية البيئية على التقليل من الظواهر المضرة بالبيئة مثل التلوث، والاحتراق، وقطع الأشجار، وتحويل الموارد بطرق غير عقلانية، إضافة إلى الحد من النفايات بمختلف أنواعها.

3-تساعد الجباية البيئية على إعادة تقييم الموارد البيئية وتشجيع استغلالها بشكل عقلاني، مما يساهم في التقليل من استنزافها والمحافظة عليها للأجيال القادمة.

4-تعد الجباية البيئية تجسيدا فعليا لمبدأ "الملوث يدفع"، من خلال تحميل الجهات المسببة للتلوث تكاليف الأضرار البيئية الناتجة عن أنشطتها.

5-تساهم الجباية البيئية في تحسين مداخيل الرسوم المفروضة على الأنشطة الملوثة خاصة بعد إعادة تثمينها مما يجعلها مصدرا مهما لتمويل الصندوق الوطني للبيئة والساحل.

6-تدعم الجباية البيئية عبر الصندوق الوطني للبيئة والساحل تمويل عمليات تشجيع الاستثمار في التكنولوجيات النظيفة، بالإضافة إلى مساندة المشاريع المشتركة للمنشآت الهادفة إلى إزالة التلوث والحد من آثاره.

ثانيا: مساهمة الجباية البيئية في الجانب الاقتصادي:

تأثر الجباية البيئية على الجانب الاقتصادي كالتالي :

تؤثر الجباية البيئية على النمو الاقتصادي من خلال انعكاسها على أسعار السلع والخدمات، إذ أصبح التلوث يمثل تكلفة إضافية تدخل ضمن تكاليف الإنتاج مما يؤدي إلى إدراجها في سعر السلعة وارتفاع قيمتها، وهو ما يساهم في التقليل من الاستهلاك وبالتالي الحد من كمية النفايات الناتجة عن الاستهلاك.

كما يظهر تأثير الجباية البيئية بصورة غير مباشرة على الجانب الاقتصادي من خلال إلزام المؤسسات الصناعية باحترام المعايير البيئية، حيث تشترط الإدارة البيئية إجراء دراسات لتقييم مدى تأثير نشاط هذه المؤسسات على البيئة قبل منحها رخص الاستغلال، وتساعد هذه الدراسات على تحديد التدابير التقنية والتنظيمية اللازمة للوقاية من الحوادث البيئية والتقليل من آثارها وتسييرها بفعالية، وقد يترتب عن ذلك توقيف بعض المؤسسات أو الحد من بعض الاستثمارات التي تشكل خطرا على البيئة.

ومن جهة أخرى تؤثر الجهود البيئية على القدرة التنافسية للمؤسسات، إذ تستطيع المؤسسات الملتزمة بالمعايير البيئية تحقيق مزايا اقتصادية من خلال توسيع حصتها في السوق واستقطاب المستهلكين ذوي الوعي البيئي، الذين يكونون أكثر استعدادا لدفع أسعار أعلى مقابل الحصول على منتجات صديقة للبيئة وغير مضرة.

ثالثا: مساهمة الجباية البيئية في الجانب الاجتماعي:

تساهم الجباية البيئية في الرقي بالجانب الاجتماعي كما يلي:

تساهم الجباية البيئية في تحسين الجانب الاجتماعي من خلال المحافظة على البيئة والحد من مختلف أشكال التلوث، الأمر الذي ينعكس إيجابا على صحة الأفراد وظروف معيشتهم، إذ توفر لهم وسطا بيئيا نظيفا وأكثر ملاءمة للحياة، كما تساعد على تعزيز الوعي بأهمية حماية الموارد الطبيعية وضمان استدامتها لفائدة الأجيال الحالية والقادمة.

غير أن الجباية البيئية قد تفرز بعض الآثار الاجتماعية السلبية، خاصة في حالة غلق بعض المصانع أو المؤسسات غير القادرة على التكيف مع المعايير البيئية المفروضة، مما قد يؤدي إلى تقليص فرص العمل وارتفاع معدلات البطالة وما ينجر عنها من مشكلات وآفات اجتماعية.

ومن جهة أخرى يبقى الإنسان العنصر الأساسي المتسبب في الأضرار البيئية، لذلك أصبحت توعيته وإشراكه في حماية البيئة أمرا ضروريا وليس اختياريا، وفي هذا الإطار برزت أهمية التوعية البيئية وازداد اهتمام وسائل الإعلام بالقضايا البيئية، مما ساهم في نشر القيم والسلوكيات البيئية الإيجابية لدى الأفراد وتعزيز احترامهم للبيئة والمحافظة عليها.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال قيامنا بالدراسة الميدانية لمديرية البيئة لولاية برج بوعريريج يتبين لنا جليا أن مساهمة الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة في الولاية متوقف على حصيلة هذه الرسوم، فالصندوق الوطني للبيئة والساحل يعتمد في تمويل مشاريعه ذات البعد البيئي على حصيلته من حصيلة الجباية الخضراء بالإضافة إلى أن فرض مثل هذه الضرائب والرسوم يؤدي إلى زيادة التوعية لدى الأفراد حول مخاطر الإضرار بالبيئة.

الخاتمة

من خلال هذه الدراسة حاولنا الإجابة عن الإشكالية الرئيسية المتمثلة في: «كيف تساهم الجباية البيئية في إرساء أسس التنمية المستدامة في الجزائر؟»، مع إسقاط الدراسة على واقع ولاية برج بوعريريج، توصلنا إلى أن الجباية البيئية تعد من أهم الآليات التي تسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال تحقيق التوازن بين أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

فالهدف الأساسي من الجباية البيئية يتمثل في المحافظة على البيئة وضمان الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية، بما يساهم في حماية حقوق الأجيال القادمة وضمان استمرارية هذه الموارد، كما تعمل على الحد من مختلف أشكال التلوث البيئي وتشجيع المؤسسات والأفراد على تبني سلوكيات أكثر احتراما للبيئة.

وفي إطار سعيها لتحقيق التنمية المستدامة والحد من تفاقم ظاهرة التلوث البيئي اعتمدت السلطات الجزائرية مجموعة من السياسات البيئية، من أبرزها إدراج الجباية البيئية كأداة للحد من الأضرار البيئية، ومنذ سنة 1992 عملت السلطات الجزائرية من خلال قوانين المالية على إقرار العديد من الرسوم البيئية التي شملت مختلف القطاعات ذات العلاقة بالبيئة، بهدف تعزيز حماية البيئة وتوفير موارد مالية موجهة لمعالجة مشكلات التلوث، ورغم أهمية الجباية البيئية ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة إلا أن فعاليتها على أرض الواقع خاصة في ولاية برج بوعريريج تبقى محدودة، كما أن مردوديتها لا تزال ضعيفة، وهو ما يستدعي تعزيز آليات تطبيقها وتفعيل الرقابة البيئية من أجل تحقيق النتائج المرجوة منها.

- **نتائج اختبار الفرضيات:** من خلال ما تم عرضه في الدراسة من محاولتنا للإجابة على الإشكالية خلصنا إلى النتائج التالية منها نتائج تختبر صحة فرضياتنا:

الفرضية الأولى صحيحة: إذ تبين من خلال الدراسة أن الجباية البيئية تعتمد على مبدأ "الملوث يدفع" وتعمل على الحد من الأنشطة الملوثة وتوجيه سلوك الأفراد والمؤسسات نحو ممارسات أكثر احتراما للبيئة، الأمر الذي يساهم في ترشيد استغلال الموارد الطبيعية والمحافظة عليها.

الفرضية الثانية صحيحة: إذ تأكد دراستنا أن الجباية البيئية تساهم في توفير موارد مالية لتمويل برامج حماية البيئة والتنمية المستدامة، كما تتضمن النصوص القانونية الجزائرية حوافز وتشجيعات للمؤسسات التي تعتمد تجهيزات وتقنيات تقلل من التلوث، غير أن فعالية هذه المساهمة تبقى محدودة بسبب ضعف تطبيق بعض الرسوم البيئية وضعف مساهمتها في تحقيق الأهداف المرجوة.

الفرضية الثالثة صحيحة: أظهرت الدراسة وجود علاقة مباشرة بين الجباية البيئية والتنمية المستدامة، حيث تعد الجباية البيئية من أهم الأدوات الاقتصادية والقانونية التي تعتمدها الدولة لتحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة، كما تساهم في تمويل برامج حماية البيئة والتنمية المستدامة وهو ما يخدم الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة.

نتائج الدراسة: من خلال إسقاط الدراسة النظرية على مديرية البيئية لولاية برج بوعريريج خلال الفترة 2014-2018 توصلنا إلى مجموعة من الملاحظات والمتمثلة في:

1-تساهم الجباية البيئية في ترشيد استغلال الموارد الطبيعية من خلال فرض ضرائب ورسوم على الأنشطة الملوثة، الأمر الذي يدفع المؤسسات والأفراد إلى تبني سلوكيات أكثر عقلانية في استغلال الموارد والحد من الممارسات الضارة بالبيئة .

2-تساهم الجباية البيئية في تحقيق النمو الاقتصادي ودعم التنمية المستدامة من خلال توفير موارد مالية إضافية للخزينة العمومية يمكن توجيهها لتمويل البرامج البيئية والتنموية، فضلا عن تشجيع الاستثمارات والتقنيات النظيفة .

3-توجد علاقة وثيقة بين الجباية البيئية والتنمية المستدامة حيث تعمل الجباية البيئية على حماية البيئة والحد من التلوث وترشيد استغلال الموارد الطبيعية، وفي الوقت نفسه تدعم الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة من خلال توفير الإيرادات وتحسين نوعية الحياة .

4- تساهم الجباية البيئية في توجيه سلوك الأعوان الاقتصاديين نحو احترام المتطلبات البيئية من خلال تحميل الملوث تكلفة الأضرار التي يتسبب فيها بما ينسجم مع أهداف التنمية المستدامة.

5-تعد الجباية البيئية أداة اقتصادية فعالة لتحقيق التوازن بين متطلبات التنمية وحماية البيئة، وذلك من خلال الجمع بين الوظيفة المالية والوظيفة البيئية في آن واحد.

الاقتراحات: هناك بعض الاقتراحات التي يمكن أن نقدمها في مجال الجباية البيئية والتنمية المستدامة:

- زيادة حجم التوعية البيئية بواسطة وسائل الإعلام التقليدية أو مواقع التواصل الاجتماعي أو من خلال حملات تحسيسية توضح دور الضرائب البيئية في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

-تعزيز التنسيق بين الهيئات الجبائية والبيئية بهدف تحسين فعالية تطبيق الجباية البيئية وتحقيق التنمية المستدامة، مع العمل على زيادة حجم الإفصاحات من خلال المنصات الرسمية لمديريات الضرائب لتسهيل عملية الولوج إليها.

– تطوير الجباية البيئية المحلية بتمكين الجماعات المحلية من الاستفادة من بعض الرسوم البيئية لتمويل مشاريع التنمية المستدامة.

– الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة من خلال تبني سياسات جبائية بيئية مستوحاة من الدول التي حققت نتائج ايجابية في مجال حماية البيئة.

آفاق الدراسة: لا شك أنه رغم الجهد المبذول في إتمام هذا البحث، فإن هذا الأخير لا يخلو من النقائص بسبب عدم قدرتنا على تناول كل نواحي الموضوع بالتفصيل، إلا أنه يمكن أن يكون هذا البحث جسرا يربط بين بحوث سبقت فأضاف إليها بعض المستجدات، لإثرائها وبعثها من جديد، وبحوث مقبلة كتمهيد لمواضيع يمكنها أن تكون إشكالية لأبحاث أخرى نذكر منها:

– دراسة التحديات التي تعيق تطبيق الجباية البيئية في الجزائر واقتراح حلول عملية لتجاوزها.

– البحث في إمكانية استحداث ضرائب بيئية جديدة تستهدف الانشطة الأكثر تلويثا.

قائمة المرجع

المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1-محمد مسعودي، اقتصاديات البيئية والتنمية المستدامة الأسس والمبادئ النظرية، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان ،2018.

2-ايمان بوشنقير،" دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة"، جملة جيل حقوق الانسان، مركز جيل البحث العلمي، لبنان، العدد 02، 2013.

3-صاحل عباس، التنمية المستدامة في الوطن العربي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2010.

4-مصطفى يوسف كافي، التنمية المستدامة، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.

5-عبد المجيد قدي، مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

6-إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف محمد، الطاقة المتجددة والتنمية المستدامة دراسات تحليلية تطبيقية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2017.

7-نوازد عبد الرحمان الهيتي، حسن إبراهيم المهندي، التنمية المستدامة في دولة قطر (الإنجازات والتحديات)، الطبعة الأولى، اللجنة الدائمة للسكان، الدوحة، قطر، 2008.

8-سهير إبراهيم الحاجم الهيتي، الاليات القانونية الدولية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2014.

ثانيا: الرسائل الجامعية

9-سمية سبع، محاولة اختبار فعالية الأدوات الجبائية في حماية البيئة-دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة الجزائر 3، 2015/2014.

10-سعاد بوقيمة، الجباية البيئية في الجزائر (واقع وآفاق)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014-2015.

11-حمدي شريف الجيلالي، دراسة علاقة الجباية البيئية بالنمو والتنمية الاقتصادية -حالة الجزائر 2009-2021، أطروحة دكتوراه، مالية وتجارة دولية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2024/2023.

12-حورية بهلولي، إيناس سمان، أثر الجباية البيئية على التحصيل الجبائي (دراسة حالة مديرية الضرائب برج بوعريريج)، مذكرة ماستر، محاسبة وجباية، جامعة البشير الإبراهيمي، 2025/2024.

13-أمينة بن خزناجي، جباية المؤسسة، مطبوعة جامعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة برج بوعريريج، السنة 03 لسانس.

14-معتصم محمد إسماعيل، دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة اعدت لنيل درجة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2015.

15-عبيد وهيبة، دور القروض في تمويل المشاريع البيئية لتحقيق التنمية المستدامة-دراسة مقارنة بين الجزائر وإمارة دبي-، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، شعبة علوم اقتصادية، تخصص إدارة أعمال والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف-01، 2017-2018.

16-مرسلي دنيا، دور التمويل الأخضر في تعزيز البعد البيئي للتنمية المستدامة دراسة تجارب بعض الدول (الإمارات العربية المتحدة_ الصين _ الجزائر)، اطروحة معدة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2022-2023.

17-سايح بوزيد، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية -حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012-2013.

18-سعيد محصول، دور السياسات الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر خلال فترة2002-2012، رسالة ماجيستير، تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف1، الجزائر،2014.

19-سعاد رحماني، أثر الجباية البيئية المحلية في الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة: بلدتي سيدي خويلد وحاسي مسعود بورقلة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث(LMD) في العلوم السياسية، تخصص إدارة وجماعات محلية، جامعة غرداية، الجزائر، 2024-2025.

20-نذير نور الدين، دور الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر للفترة(2017-2023)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة 8ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2024-2025.

ثالثا: المجلات والملتقيات العلمية

21-مبطوش الحاج، عابدي قادة، الجباية الخضراء كآلية قانونية للتأهيل البيئي للمنشآت المصنفة في الجزائر، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، المجلد 06، العدد 01، 2019.

23-حمدي شريف الجيلالي، مخفي أمين، دراسة واقع الجباية البيئية وعلاقتها بالتنمية المستدامة في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 05، العدد 02 (2022)، 2022/09/01.

24-حديدي أدم، حمودة ام الخير، دور الجباية البيئية (الخضراء) في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 13، أفريل 2020.

25-فارس مسدور، أهمية تدخل الحكومات في حماية البيئة من خلال الجباية البيئية، مجلة الباحث، العدد 07، 2010/2009.

26–محمد بودر، مفهوم الجباية البيئية وأهم أنواعها في التشريع الجزائري، مجلة السياسة العالمية، المجلد 06، العدد 02، 2022/12/29.

27–القيزي لزهاري، مفهوم الجباية البيئية، مزاياها ومعيقاتها، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 10، العدد 02، جوان 2025.

28–زعرور نعيمة، حبشي أسماء، الجباية البيئية وسيلة لردع التلوث والحفاظ على البيئة، مجلة التكامل، العدد 06، أوت 2019.

29–بودرجة رمزي، لخشين عبير، دور الجباية البيئية في تكريس البعد البيئي للتنمية المستدامة، مجلة دراسات جبائية، المجلد 08، العدد 02، 2019.

30–ليلى أوشن، الجباية البيئية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر "بين الردع والتحفيز"، المجلة النقدية، المجلد 12، العدد 02، جامعة مولود معمري–تيزي وزو–، الجزائر، 2017.

31–نصيرة يحياوي، مراد مهدي، الجباية البيئية شكل من أشكال تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 16ديسمبر2018، 2018/12/31.

32–زريوط فاطمة الزهراء، دور السياسة البيئية في الحد من التلوث البيئي، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي.

33–سعدي خالد، زهوين ميسون، النظام القانوني لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة في التشريع الجزائري، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، الجلد 10، العدد 01، 2025/06/02.

34–بايزيد علي، التنمية المستدامة–اهدافها، ابعادها، ومؤشراتها–" حالة مؤشر الأداء البيئي العالمي"، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 06، العدد 02، 2022/12/01.

35–خلفة سارة، عيساوي فلة، التنمية المستدامة بين المفهوم ومتطلبات تحقيقها، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، المجلد 02، العدد 01، سطيف، 2021.

36–شبيطة علي، رابح هزيلي، مؤشرات التنمية المستدامة وأهميتها في تعزيز البعد البيئي للمشرع المجتمعي، مجلة رؤى للدراسات المعرفية والحضارية، المجلد 07، العدد 02، 2021.

37–حنيش أحمد، بوضياف حفيظ، التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة اساس الاستثمار في الطاقات المتجددة، الملتقى الدولي العلمي الخامس حول: استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة–دراسة تجارب بعض الدول –يومي 23–24 أفريل 2018، جامعة البليدة 2، الجزائر.

38–عفاف خشعي، حبشي أسماء، دور الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 02، العدد 02، 2019.

39–فتيحة الجوزي، حميد بوزيدة، الاقتصاد الاخضر كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة: حالة الجزائر، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، جامعة بومرداس، الجزائر، المجلد 02، العدد 09، 2018.

40–فهمي حسن أمين العلي، "البيئة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية – الإنجازات والطموح"، مجلة التعاون، العدد 63، 2006.

41–رولا نصر الدين، "الطاقة والبيئة والتنمية المستدامة"، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 119، سنة 2006.

42–قاشي علال، التنمية المستدامة: الأبعاد الأهداف والاستراتيجيات، مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى الوطني الافتراضي الاول حول: الأمن والتنمية المستدامة –الآليات والتحديات –المقدم من طرف كلية الحقوق سعيد حمدين جامعة الجزائر 1 يوم 25 جانفي 2020، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البليدة 2.

43–عمارة هدى، البيئة والتنمية المستدامة تجربة الجزائر، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد 06، العدد 2، 2017.

44–بوعزة عبد القادر، عامر حاج دحو، الجباية البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، العدد 108، المجلد 24، سنة 2018.

رابعا: التشريعات القانونية

45–المادة 3، المتعلق بالنشاطات الملوثة والخطيرة على البيئة، المؤرخ في 04نوفمبر 2009، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 63، الصادرة في 4 نوفمبر 2009.

46–المادة 28 مكرر، قانون المالية 1996، المتعلق بالرسم على المنتجات البترولية، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 82.

47–المادة 38، قانون المالية 2002، المتعلق بالرسم على الوقود، المؤرخ في 23 ديسمبر 2001، الجريدة الرسمية الجزائرية، الصادرة في 2002، العدد 79.

48–المادة 93، قانون المالية 2020، الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم المستوردة أو المصنعة محليا، المؤرخ في 30 ديسمبر 2019، الجريدة الرسمية الجزائرية، الصادرة في 2020، العدد 81.

49–المادة 112، قانون المالية 2017، الرسم على الأطر المطاطية الجديدة المستوردة، المؤرخ في 29ديسمبر 2016، الجريدة الرسمية الجزائرية، الصادرة في 2016، العدد 77.

50–المادة 263، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2025، المتعلق برسم التطهير، جانفي 2025.

51–المادة 94، من قانون المالية 2003، الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي، المؤرخ في 25 ديسمبر 2002، الجريدة الرسمية الجزائرية، الصادرة في 2002، العدد 86.

52-المادة 89، من قانون المالية 2020، المتعلق برسم التشجيع على عدم التخزين.

53-المادة 90، من قانون المالية 2020.

54-قانون رقم03-10المؤرخ في 19 يوليو2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 43.

55-المادة 149، قانون المالية 2022.

56-قانون رقم 01-20 المؤرخ في 12ديسمبر 2001، المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 77.

57-المادة 01 من القانون رقم 83-03، مؤرخ في 05 فيفري 1983، المتعلق بحماية البيئة، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 06، الصادر في 08 فيفري 1983.

المراجع باللغة الأجنبية

58-Meriem Siguerdjidjene, Ecological taxation in Algeria: A key lever for sustainable environmental governance, journal of the comparative legal studies, vol 11, n° 02, 25/12/2025.

المواقع الإلكترونية

59-وزارة المالية المديرية العامة للضرائب، الموقع الرسمي https://www.mfdgi.gov.dz/professionnels-ar/identifier-regime-fiscal-ar/regime-fisc-spec-ar/fiscalite-ecologique-ar.

الملاحق

الملحق رقم 01: ترخيص إجراء تربص في مديرية البيئة لولاية برج بوعريريج

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur Et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد بشير الإبراهيمي « برج بوعريريج »
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية و المحاسبة

Université Mohammed Bachir El-Ibrahimi « B.B.A »
Faculté des sciences économiques, commerciales et de sciences de gestion
Département des sciences finance et comptabilité

برج بوعريريج يوم: 2026/04/20

إلى السيد : مدير مديرية البيئة
برج بوعريريج

الموضوع: طلب استقبال طلبة في إطار تربص تطبيقي

في إطار التعاون بين الجامعة ومحيطها، ومساهمة منكم في تكوين الطلبة عن طريق تطبيق معلوماتهم النظرية والاحتكاك بواقع المؤسسات الاقتصادية، فإن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير وحرصا منها على تحسين مستوى وكفاءة طلبتها في مختلف التخصصات ترجو من سيادتكم المساهمة في هذه المهمة النبيلة من خلال تأطير الطلبة الذين وجهوا إلى مؤسستكم ومدهم بالمعلومات التي يحتاجونها في إعداد بحوثهم (وثائق، تقارير نشاط،...) وتمكينهم من إجراء المقابلات الضرورية التي قد تتطلبها مقتضيات تربصهم .

وعليه، نضع بين أيديكم طلبة السنة **الثانية ماستر** ، تخصص **محاسبة و جباية** ، الآتية أسماؤهم :

- بن حمة عبلة
- بزطوط أمال

تقبلوا منا سيدي أسمى عبارات التقدير والإحترام.

رئيس القسم
رئيس قسم العلوم المالية والمحاسبة
الأستاذ: مريخني عبد الرزاق

رأي المؤسسة المستقبلة
Accordé
عن الوزيرة و بتفويض منها
مدير البيئة بالنيابة
شوالي نور الدين

العنوان : جامعة محمد البشير الإبراهيمي - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير - برج بوعريريج - الجزائر
هاتف الموزع :00 213 35.66.64.78 • هاتف الكلية : 00 213 35 66 65 61 • فاكس : 00 213 35 66.64.78

الملحق رقم 02: نوع الأنشطة الموجودة في مديرية البيئة

Taxes Environnementales	Nombres d'installations classées soumis aux taxes	Nombre et type de taxe recouvrée	Nombre et type de taxe non recouvrée	Montant du recouvrement par taxe	Observations
Taxe sur les activités polluantes ou dangereuses		x			
Taxe sur les pneus Neufs importés et/ou produits localement		x			
Taxe sur les huiles, Lubrifiants et preparations lubrifiantes, importés ou Fabriqués localement		x			Un état du recouvrement de ces taxes est transmis semestriellement par Naftal.
Taxe sur les Carburants		x			
Taxe sur les sacs plastiques Importés et/ou produits localement					En application de l'article 4 du décret 09-87 plusieurs écrits ont été adressés aux services des impôts et des douanes pour le recouvrement de cette taxe, aucune suite n'a été donnée.

Taxe Complémentaire Sur les eaux Usées industrielles				x		*les services de l'O.N.E.D.D (station de Bordj Bou Arréridj ont été saisis pour un conventionnement des prélèvements d'échantillons et la détermination du débit des rejets.*
Taxe D'incitation de Déstockages des Déchets Industriels Spéciaux et/ou Dangereuse				x		*Les déclarations annuelles des déchets spéciaux dangereux industriels parvenues à nos services par les structures existentes au niveau de la wilaya ne mentionnent Aucune quantité,*
Taxe sur les déchets liés aux activités de soin des hôpitaux et cliniques				x		*La totalité des structures sanitaires de la wilaya sont conventionnées avec l'EGCET (le Centre d'incinération des déchets de soins).*
Taxe Complémentaire Sur la pollution Atmosphérique D'origine industrielle				x		*Nous ne disposons pas de matériel pour déterminer la charge polluante*
Taxe d'enlèvement ordures ménagères(TEOM)			x			*Un état du recouvrement de ces taxes est transmits par APC.*

الملحق رقم03: عدد المؤسسات المصنفة

2- Nature et nombre d'établissements classés soumis à la Taxe sur les activités polluantes ou dangereuses « TAPD »:

Année	Etablissement classés recensés	Dont AM	Dont AW	Dont A/PAPC	Dont Déclaration
2014	1210	1	94	237	878
2015	1557	2	110	291	1154
2016	1764	1	134	309	1320
2017	1773	1	136	303	1333
2018	En cours de recensement				

الملحق رقم 04: مبالغ الرسوم المحصلة من 2014 إلى 2018

1-Tableau sur le montant des assiettes fiscales des taxes environnementales de 2014 jusqu'au 2018 :

les Taxes /Années		2014	2015	2016	2017	2018
Taxe sur les activités Polluantes ou Dangereuses (TAPD)	Assiette DA	40 159 000,00	49 606 000,00	57 488 000,00	56 615 000,00	En cours de preparation
	Recouvrement DA	7 359 000 ,00	9 896 000 ,00	30 677 000 ,00	20 967 181,82	12 636 605,15
Taxe sur les pneus Neufs importés et/ou produits localement	Recouvrement DA	20,00	6 310 881,75	440,00	91 700,00	208 050,00

les Taxes /Années		2014	2015	2016	2017	2018
Taxe sur les carburants	Recouvrement DA	98 440 301,4	86 150 210,3	102 093 324,9	94 032 360	101 013 874,20
Taxe sur les huiles, Lubrifiants et préparation lubrifiants, importés et/ou produit localement	Recouvrement DA	12 642 790,79	3 699 669,24	15 411 289,26	9 016 370,54	15 963 590,50
Taxe d'enlèvement ordures ménagères (TEOM)	Recouvrement DA	156 952, 00	117 720,00	1 192 795,00	7 879 580, 00	4 113 067,00

الملحق رقم(05): مبالغ الرسم على النشاطات الملوثة لكل بلدية

❖ **Montant des taxes recouvertes par Recette communale« TAPD » :**

Recette	2014	2015	2016	2017	2018
Bordj Ghedir	-	892 000.00	5 683 182.00	708 000.00	270 000.00
Ghilassa	-	2 000.00	2 000.00	-	27 000.00
Taglait	-	-	-	17 000.00	-
Belimour	-	2 000.00	2 801 000.00	1 080 000.00	729 000.00
El Annasser	-	21 000.00	818 818.00	1 056 000.00	96 000.00
Total Recette Bordj Ghedir	**-**	**917 000.00**	**9 305 000.00**	**2 861 000.00**	**1 122 000.00**
Mansoura	2 000.00	323 000.00	40 000.00	-	-
El Mhir	1 438 000.00	630 000.00	310 000.00	-	-
Ben Daoud	-	-	-	-	-
Harraza	-	-	-	-	-
Oueled Sidi Brahim	40 000.00	40 000.00	40 000.00	-	-
Total Recette Mansoura	**1 480 000.00**	**993 000.00**	**390 000.00**	**-**	**-**

Ras El Oued	136 000.00	80 000.00	40 000.00	60 000.00	-
Ouled Brahem	-	-	4 000.00	222 000.00	-
Ain Tassera	360 000.00	360 000.00	180 000.00	408 000.00	-
Total Recette Ras El Oued	**496 000.00**	**440 000.00**	**224 000.00**	**690 000.00**	-
Bordj Bou Arreridj	1 220 000.00	2 887 000.00	15 629 000.00	10 962 181.82	300 000.00
Total Recette Bordj Bou Arreridj	**1 220 000.00**	**2 887 000.00**	**15 629 000.00**	**10 962 181.82**	**300 000.00**
Medjana	9 000.00	1 264 000.00	1 246 000.00	1 350 000.00	-
Theniet El Nesr	-	2 000.00	-	-	-
El Achir	44 000.00	469 000.00	180 000.00	40 000.00	-
Total Recette Medjana	**53 000.00**	**1 735 000.00**	**1 426 000.00**	**1 390 000.00**	-
Djaafra	-	-	-	-	-
Kolla	2000.00	2000.00	2000.00	8000.00	
Tafreg	-	-	-	-	-
El Meine	-	-	-	10000.00	
Total Recette Djaafra	**2 000.00**	**2 000.00**	**2 000.00**	**18 000.00**	-
Ain Taghrout	810 000.00	270 000.00	540 000.00	510 000.00	1 135 455.45
Tixter	202 000.00	66 000.00	560 000.00	810 000.00	588 000.00
Bir Kasd Ali	270 000.00	-	270 000.00	20 000.00	160 000.00
Khelil	270 000.00	-	318 000.00	2000.00	175 000.00
Sidi Embarek	40 000.00	-	2 000.00	-	1 080 000.00

Total Recette Ain	**1 592 000.00**	**336 000.00**	**1 690 000.00**	**1 342 060.00**	**3 138 455.45**
Tagrout	-	-	2 000.00	2 000.00	-
Bordj Zemmoura	-	-	2 000.00	-	-
Hasnaoua	-	-	-	8 000.00	-
Ouled Dahmene	160 000.00		50 000.00	-	-
Tassameurt	**160 000.00**	-	**72 000.00**	**10 000.00**	-
Total Recette Hasnaoua	**2 356 000.00**	**2 586 000.00**	**1 939 000.00**	**3 694 000.00**	**10 000.00**
Total Recette Hammadia	**7 359 000.00**	**9 896 000.00**	**30 677 000.00**	**20 967 181.82**	**4 570 455.45**
Total General des Recettes					

فهرس المحتويات

قـائمــة المحتـويـات

العنوان	الصفحة
الإهداء	-
شكر وعرفان	-
ملخص الدراسة	I
قائمة المحتويات	II
قائمة الجداول	III
قائمة الأشكال	IV
قائمة المختصرات	V
قائمة الملاحق	VI
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول: الإطار النظري للجباية البيئية والتنمية المستدامة	52-05
تمهيد	05
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للجباية البيئية	23-06
المطلب الاول: مفهوم الجباية البيئية	12-06
المطلب الثاني: أنواع للجباية البيئية	19-12
المطلب الثالث: الإطار القانوني للجباية البيئية	23-22
المطلب الرابع: مبادئ ومتطلبات الجباية البيئية	23-21
المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة وأبعادها	46-24
المطلب الأول: نشأة التنمية المستدامة وتعريفها وخصائصها	32-24
المطلب الثاني: مبادئ وأبعاد وأهمية التنمية المستدامة	36-32
المطلب الثالث: مؤشرات التنمية المستدامة وأهدافها وواقعها	44-36
المطلب الرابع: علاقة الجباية البيئية بالتنمية المستدامة	46-45
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	51-47
المطلب الأول: الرسائل الجامعية باللغة العربية	49-47

المطلب الثاني: المقالات العلمية باللغة العربية	50-49
المطلب الثالث: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	51-50
خلاصة الفصل الأول	52
الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة	82-53
تمهيد	54
المبحث الأول: تقديم عام لمديرية البيئة لولاية برج بوعريريج	59-55
المطلب الأول: تعريف ونشأة مديرية البيئة لولاية برج بوعريريج	56-55
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمديرية البيئة	59-56
المبحث الثاني: إيرادات أنواع الجباية البيئية في برج بوعريريج خلال الفترة 2014-2018	80-60
المطلب الأول: تحليل التغير في إيرادات مجموعة من أنواع الجباية البيئية في برج بوعريريج خلال الفترة 2014-2018	75-60
المطلب الثاني: الجباية البيئية كأداة مالية لدعم التنمية المستدامة	78-76
المطلب الثالث: آفاق التنمية المستدامة	80-78
خلاصة الفصل الثاني	82
الخاتمة	85-83
قائمة المراجع	91-87
الملاحق	101-93
فهرس المحتويات	104-103

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، من خلال توضيح مختلف المفاهيم المرتبطة بالجباية البيئية والتنمية المستدامة، ومن أجل ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، مع استخدام أداة هي دراسة الحالة على مستوى مديرية البيئة لولاية برج بوعريريج، من خلال تحليل مختلف الرسوم والضرائب البيئية المطبقة في الجزائر .

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن الجباية البيئية تعد من أهم الأدوات الاقتصادية والقانونية التي تعتمدها الدولة لتحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة، وذلك من خلال تطبيق مبدأ "الملوث يدفع" والحد من الأنشطة الملوثة، إضافة إلى مساهمتها في تمويل برامج حماية البيئة والتنمية المستدامة، كما أظهرت الدراسة أن فعالية الجباية البيئية في الجزائر ما تزال تواجه عدة تحديات أهمها ضعف الوعي البيئي، وضعف مساهمة بعض الرسوم البيئية في تحقيق الأهداف المرجوة.

الكلمات المفتاحية: الجباية البيئية، الرسوم البيئية، التنمية المستدامة.

Abstract:

This study aimed to highlight the role of environmental taxation in achieving sustainable development in Algeria by clarifying the various concepts related to environmental taxation and sustainable development. To achieve this objective, the descriptive analytical approach was adopted, along with the use of the case study method at the Directorate of Environment of Bordj Bou Arreridj Province, through the analysis of various environmental taxes and fees applied in Algeria.

The study reached several findings, the most important of which is that environmental taxation is considered one of the main economic and legal tools adopted by the state to achieve a balance between economic development and environmental protection, through the application of the "polluter pays" principle, reducing polluting activities, and contributing to the financing of environmental protection and sustainable development programs. The study also showed that the effectiveness of environmental taxation in Algeria still faces several challenges, most notably weak environmental awareness, the limited strict application of legal regulations, and the weak contribution of some environmental taxes and fees in achieving the desired objectives.

Key words:Environmental Taxation, Environmental Fees, Sustainable Development.